أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن في الدول العربية

(دراسة تمهيدية لوضع هيكل تنظيمي موحد)

الرياض
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

١٧٩

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الهياكل التنظيمية
لأجهزة الأمن في الدول العربية

دراسة تمهيدية لوضع هيكل تنظيمي موحد

الفريق د. عباس أبو شامة

اللواء د. محمد الأمين البشرى

الرياض

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

ⓒ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أبو شامة، عباس

الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن في الدول العربية/ عباس أبو شامة، محمد الأمين البشرى. ـ الرياض

١٧٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨ ـ ٣٠ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الأمن ـ العالم العربي ٢ ـ التنظيم الإداري ٣ ـ الشرطة ـ تنظيم وإدارة

أ ـ البشرى، محمد الأمين (م. مشارك) ب ـ العنوان

ديوي ٧٤ ، ٣٥٠ ١٨/٢٠٤٩

رقم الايداع: ١٨/٢٠٤٩

ردمك: ٨ ـ ٣٠ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

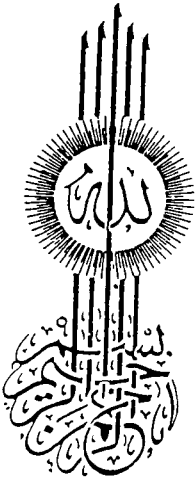
بدء
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــات

التقديـــــم ٣

المقـــدمـــة ٥

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسـة ٩

أولاً : موضـوع الدراسة ٩

ثانياً مشكلة الدراسة وتساؤلاتها ١٠

ثالثاً : أهـداف الدراسة ١٢

رابعاً الإجراءات المنهجية للدراسة ١٢

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسـة ١٧

أولاً الخلفية النظرية ١٧

ثانياً : الدراسـات السابقـة ٢٨

الفصل الثالث : طبيعة الهياكـل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية ٤٣

أولاً أنواع الهياكل التنظيمية الأمنية السائـدة في العالم ٤٣

ثانياً عرض وتحليل البيانات المتوفرة بشأن الهياكل التنظيميةالقائمة للأجهزة الأمنية في الدول العربية ٦٨

ثالثاً : عرض وتحليل الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية المختارة ١١٥

رابعـاً استخلاص الجوانب المشتركة في الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية..... .. ١٣١

الفصـل الرابـع : نحو هيكل تنظيمي موحـد للأجهزة الأمنية في الوطن العربي ١٤١

أولاً . دواعي توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية.... .... ١٤١

ثانيـاً الصعوبات التى تواجـه توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية... .... ١٤٨

ثالثـاً كيفية تخطي صعوبات توحيد الهياكل التنظيمية.. ١٥١

الفصل الخامس : النموذج المقترح لتوحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية ١٦١

المراجـــــع..... ....١٧٧

التقديـــــم

لم يعد خافياً على أحد من المعنيين بالمشكلات الأمنية، أن محاصرة الجريمة اليوم، ولا سيما الجرائم المنظمة منها تقتضي التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية على المستوى الدولي والإقليمي معاً لذا فإن دواعي التنسيق والتكامل بين مختلف الهياكل والأجهزة الأمنية العربية لم تعد مثار جدل أو نقاش بل أصبحت مسألة حيوية ترتبط بالأمن والتنمية والتقدم والاستقرار في شتى أنحاء الوطن العربي لكن التعاون الجيد والتنسيق المحكم بين هذه الهياكل والأجهزة يتطلب أن يكون بينها العديد من أوجه التماثل والتشابه بل والتوحيد في نظمها ومفاهيمها

ولقد استشعرت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مع غيرها من الهيئات والمنظمات الأمنية العربية ضرورة قيام مثل هذا التنسيق والتعاون والتكامل والتوحيد للهياكل والنظم الأمنية في الدول العربية لتحقيق الغايات المشتركة للأجهزة الأمنية العربية. لذا فإن هذه الدراسة التي أنجزتها الأكاديمية تعتبر جهداً متميزاً في هذا الميدان الذي نعتقد أنه لا يزال بحاجة كبيرة لبذل المزيد من الجهود العلمية والعملية على المستوى العربي، كي نستطيع إزالة كافة المعوقات والصعوبات أمام توحيد النظم والهياكل الأمنية في الدول العربية، ما دامت الرغبة في التنسيق والتعاون هي إرادة جميع رجال الأمن العرب ووسيلة نجاحهم في المهام الكبرى الملقاة على عواتقهم.

رئيـــــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــة

عملاً بمتطلبات البرنامج العلمي للخطة الأمنية العربية الثانية (١٩٩٣ ١٩٩٧م) قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بإجراء هذه الدراسة حول الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية، وذلك بغية الوصول إلى هيكل تنظيمي موحد ومسميات علمية متجانسة لمختلف القطاعات والإدارات والوحدات التي تتكون منها الأجهزة الأمنية في الدول العربية

تأتي هذه الدراسة في وقت بدأت فيه المشكلات الأمنية تنتقل من مسارها التقليدي القديم إلى مرحلة جديدة طابعها استغلال العلوم والتقنية وعولمة المشكلات الأمنية، الأمر الذي يحتم إعادة النظر في الأجهزة الأمنية من حيث هياكلها التنظيمية وأنظمتها وأساليبها الفنية اللازمة لمواكبة المتغيرات الأمنية المتسارعة على مختلف المستويات الوطنية والاقليمية والعربية. ولعل توحيد وتنظيم الهياكل للأجهزة الأمنية في الدول العربية يمهد لمزيد من التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب كما أن توحيد الهياكل الإدارية ومسمياتها يسهل مهمة فتح قنوات انسياب المعلومات الأمنية بين الدول العربية

تقوم هذه الدراسة على بيانات رسمية تم جمعها من الأجهزة الأمنية في الدول العربية حول الهياكل التنظيمية المعمول بها الآن والمسميات المتعارف عليها في كل دولة عربية وجرى تحليل تلك البيانات وقراءة خلفياتها التاريخية ومن ثم استنتاج أوجه التقارب والتباعد مع الوقوف على خصوصية كل دولة وظروفها الاجتماعية المحلية المؤثرة على البيانات الأمنية

خلصت الدراسة إلى رؤى متقاربة نابعة من واقع ما هو معمول به في معظم الدول العربية وبعض الدول الأجنبية التي لا غنى عن التعامل معها في ظل العولمة وتداخل المشكلات الأمنية بين الدول والقارات.

لقد استكشفت الدراسة العديد من القنوات التي قد تؤدي إلى إعداد هيكل تنظيمي نموذجي ومسميات متجانسة يقتدى بها في سبيل التوحيد والتقارب تقدم الدراسة هيكلاً تنظيمياً مقترحاً ومطروحاً للتداول والتشاور وتحدد الدراسة طرق ومراحل مناقشة وتطوير الهيكل المقترح حتى يجد القبول لدى كافة الدول الأعضاء.

تقع الدراسة في خمسة فصول، الفصل الأول: يتضمن الإطار المنهجي للدراسة، بينما يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، في الفصل الثالث تقدم الدراسة عرضاً للهياكل التنظيمية المعمول بها الآن في الأجهزة الأمنية للدول العربية مع تحليل للبيانات الرسمية التي تم الحصول عليها من الأجهزة الأمنية العربية إضافة إلى التركيز على بيانات الدول العربية المختارة كعينة لهذه الدراسة. وتقوم الدراسة في الفصل الرابع بفحص لمسألة الهيكل التنظيمي الموحد مع بيان لدواعي التوحيد وصعوباته ووسائل تحقيقه. وفي الفصل الخامس اختتمت الدراسة بنموذج مقترح للهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية في أية دولة عربية كخطوط عريضة قابلة للمناقشة

الفصل الأول

الإطـار المنهجـي للدراسة

أولاً : موضـوع الدراســة

ثانياً مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ثالثاً : أهـداف الدراسة .

رابعاً الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل الأول

الإطـار المنهجـي للدراسة

أولاً موضـوع الدراسـة:

تُعنى هـذه الدراسة بفحص وتحليل الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية بغرض التعريف بالهياكل التنظيمية والمسميات الإدارية السائدة في الأجهزة الأمنية في الوطن العربي ، سواء كانت تلك الأجهزة مركزية أو لا مركزية ، ذات تبعية قيادية موحدة أم متفرقة تحت مظلة عدد من الوزارات والمصالح ، متداخلة ومتماسكة أم جزراً معزولة متنافرة ً كما تُعنى هذه الدراسة بالوقوف على نماذج من الأجهزة السائدة في العالم المتقدم وقراءتها مع الواقع المحلى للدول العربية تركز الدراسة على الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن في الدول العربية وأسباب تنوعها والفلسفة التى بنيت عليها تلك الهياكل التنظيمية وخصوصية النظام الأمني لكل دولة عربية في الإطار العام لنظام الدولة

تقوم هذه الدراسة بتحليل تلك الهياكل التنظيمية المعمول بها الآن ومقارنتها على المستوى العربي والدولي لبيان ما يجمع أو يفرق تلك الهياكل التنظيمية من قواعد وثوابت ومهام ويكون كل ذلك مدخلاً لوضع تصور نموذجي لهيكل تنظيمي موحد ذات مسميات إدارية متجانسة تناسب جميع أو معظم الأجهزة الأمنية في الوطن العربي ، دون إغفال الاعتبارات الأمنية والجغرافية والسكانية والظروف والمتغيرات المحلية الخاصة بكل دولة عربية

ويأخذ التصور المأمول في الاعتبار

١ موقع الجهاز الأمني في الهيكل العام للدولة .

٢ تبعية القيادة الإدارية

٣ التنسيق والتداخل والتماسك بين قطاعات الجهاز الأمني

٤ التقسيمات الإدارية وفقاً للتخصصات الوظيفية والمهام .

٥ ـ المسميات العامة التى من شأنها أن تدعم العمل الأمني العربي المشترك وتوحد لغة العاملين في الأجهزة الأمنية والقائمين عليها

ثانياً مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لقد قطع العمل الأمني العربي المشترك خطوات متقدمة على المستويات القيادية العليا المتمثلة في مجلس وزراء الداخلية العرب ، مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب ، اجتماعات مدراء القطاعات الأمنية المتخصصة والأنشطة العلمية والفنية التى تنظمها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ولكن يلاحظ على المستويات المحلية أن للأجهزة الأمنية العربية هياكل تنظيمية مختلفة في شكلها العام وتبعيتها القيادية ومسمياتها الإدارية وتبدو الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية وكأنها متنافرة ، غريبة عن بعضها البعض ، وتحمل مسميات مختلفة رغم أنها بذات اللغة العربية الواضحة المعاني والمفردات والتى يسهل الاتفاق حولها ، ورغم توافر الأسباب الجامعة والأهداف المشتركة للأجهزة الأمنية في الدول العربية . ويعود اختلاف الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية إلى :

١ـ علاقات الدول العربية السابقة بدول أجنبية ذات مدارس ونظم أمنية مختلفة

٢ ـ تأثر بعض الدول العربية بنظم وهياكل الأجهزة الأمنية الأجنبية .

٣ـ تعهد بعض الدول الأجنبية بتدريب وتطوير الأجهزة الأمنية لبعض الدول العربية .

٤ ـ اعتماد اللهجات المحلية في تسمية بعض مفردات الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية .

٥ ـ صعوبة تعديل القوانين والأنظمة الخاصة بالأجهزة الأمنية العربية

يعتبر اختلاف الهياكل التنظمية للأجهزة الأمنية ومسمياتها الإدارية حجر عثرة أمام مساعي دفع العمل الأمني العربي المشترك وتطويره ، ويجهض الكثير من محاولات التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات خاصة في مجال التعليم الأمني والتدريب وتبادل المعلومات الأمنية تتجه هذه الدراسة إلى معالجة العوامل المؤدية إلى الاختلاف الشكلي لهياكل الأجهزة الأمنية التنظيمية وأسباب نشوئها والبحث عن الأرضيات المشتركة وتقريب تلك المفاهيم وذلك عن طريق الإجابة على التساؤلات التالية

١ ـ ماهي العوامل والمتغيرات المسئولة عن اختلاف الهياكل التنظمية للأجهزة الأمنية العربية

٢ ماهي النظم والهياكل الأكثر كفاءة ومواكبة والأكثر ملاءمة لظروف الدول العربية المحلية

٣ ـ ماهو تأثير اختلاف الهياكل التنظمية للأجهزة الأمنية العربية على مساعى تطوير العمل الأمني العربي المشترك .

ثالثاً أهداف الدراسة:

من المؤمل أن يؤدى فحص مشكلة الدراسة والاجابة على تساؤلاتها إلى توفير حقائق وبيانات من شأنها أن تمهد لتحقيق أهداف هذه الدراسة وهي :

١ ـ استكشاف طبيعة الأنظمة الهيكلية للأجهزة الأمنية في الدول العربية والتعرف على المساحات المشتركة لتلك التنظيمات الهيكلية والمسميات الإدارية

٢ ـ تقييم مدى إمكانية الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية مواكبة متغيرات المشكلة الأمنية على المستوى العربي والدولي واستجابتها لمتطلبات التعاون والتنسيق

٣ ـ توفير مادة علمية وتعريف المهتمين والباحثين بنظم الأجهزة الأمنية في الدول العربية

٤ ـ وضع تصور مقترح لهيكل تنظيمي ومسميات إدارية موحدة تسترشد بها الدول العربية في بناء وتوحيد الهياكل التنظيمية الأمنية بما يحقق أهداف العمل الأمني العربي المشترك

رابعاً الإجراءات المنهجية للدراسة

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على عرض نماذج من الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية والسعى للتعرف على اتجاهاتها وجذورها الفلسفية وقراءتها مع الهياكل التنظيمية السائدة في بعض الدول المتقدمة وصولاً إلى ما يحقق التقارب بين الهياكل التنظيمية المعمول بها في الأجهزة

الأمنية العربية من جهة وتحديد مدى كفاءة تلك الهياكل التنظيمية ومواكبتها للمتغيرات الأمنية على المستوى المحلي والدولي

تبدأ الدراسة باستعراض التنظيمات الهيكلية للأجهزة الأمنية في بعض الدول المتقدمة مروراً بعرض شامل للهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن في الدول العربية ومن ثم الانتقال إلى الوصف التحليلي المفصل لعينة من الهياكل التنظيمية الأمنية العربية . وقد روعي في اختيار العينة الأسس التالية :

١ـ اختلاف الجذور التاريخية للأجهزة الأمنية في الدول العربية ، اذ أن هنالك أجهزة أمنية ارتبطت بالنظم الأمنية الأوربية المختلفة كالنظام البريطاني والنظام الفرنسي والنظام الألماني

٢ـ اختلاف حجم الأجهزة الأمنية والذي يرتبط بحجم السكان ومساحة كل دولة من الدول العربية التى تتراوح مساحاتها من (٥٩٨) كلم مربعاً (البحرين) إلى (٢٥٠٠,٠٠٠ كلم مربعاً (السودان)، ويتراوح عدد سكانها من (٥٤٣) ألف نسمة (قطر) إلى (٦٢) مليون نسمه (مصر) .

٣ـ اختلاف الأنظمة والقوانين السارية في كل دولة عربية

٤ـ الخصوصيات الأمنية لكل دولة عربية ومايحيط بكل منها من مهددات أمنية خاصة . وبناءً على هذه الاعتبارات تتكون عينة الدراسة للهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية من كل من

أ ـ المملكة العربية السعودية

ب ـ جمهورية مصر العربية .

جـ ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

د ـ سلطنة عمان .

ويُستخلص من كل ذلك تصور مقترح لهيكل تنظيمي نموذجي يمكن أن يتلاءم مع جميع أو معظم الأجهزة الأمنية في الدول العربية ، وبيان لكيفية مناقشة الهيكل التنظيمي المقترح وإثرائه من خلال مؤتمرات قيادات الأجهزة الأمنية القاعدية والوسيطة والعليا وإكسابه الشرعية العربية والقطرية وبناء آليات تنفيذه على الواقع

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً الخلفية النظرية

ثانياً : الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً الخلفية النظرية:

١ ـ الهيكل التنظيمي في علم الإدارة

تقوم المنظمات ببناء هياكلها التنظيمية التى تحقق الأهداف التى تنشدها وتمر خطوات بناء الهيكل التنظيمي بعدد من المراحل هي[١] :

١ ـ تحديد الغايات والأهداف التى يريد التنظيم تحقيقها تمهيداً لتحديد الهيكل الملائم لهذه الأهداف ، وهي العملية الأولى في البناء المناسب

٢ ـ تحديد أوجه النشاطات اللازمة للوصول للأهداف المنشودة

٣ ـ تجميع الأنشطة في شكل وظائف

٤ ـ تكوين وصف متكامل لكل وظيفة من الوظائف اللازمة للتنظيم

٥ ـ تحديد المواصفات المطلوبة في الأفراد اللازمين لشغل الوظائف في بناء التنظيم بناء على ماتوافر لديهم من مؤهلات وقدرات وخبرات

٦ ـ تحديد الامكانيات الملائمة اللازمة لتحقيق الأهداف

٧ ـ تجميع الأنشطة والوظائف في شكل تقسيمات إدارية وتحديد العلاقة داخل كل إدارة وعلاقتها بالإدارات الأخرى

---

(١) خاشقجي، هاني يوسف. التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٣م، ص: ١٢٤

على أنه يجب ملاحظة أن إقامة أي بناء تنظيمي يخضع لمجموعة من المتغيرات التى يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم الهيكل التنظيمي فيما يتعلق بطبيعة الأهداف وحجم الموارد المادية والبشرية المتاحة للتنظيم والظروف البيئية المحيطة، هذه يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم بناء تنظيمي وحتى يقوم البناء التنظيمي بطريقة تحقق الهدف المنشود من إقامته فإنه لا بد أن يقوم على المبادى الآتية :

١ ـ يجب أن يكون الهيكل التنظيمي موجهاً نحو تحقيق الأهداف الأساسية للتنظيم وأن يسهم في بلوغها لدرجة عالية من الكفاءة والفعالية

٢ ـ أن يمتاز بالبساطة والسهولة

٣ ـ أن يتصف بالمرونة ، أى أن يكون قابلاً للتعديل لكى يواجه المتغيرات والمستجدات في البيئة المحيطة

٤ ـ أن يكون هنالك توافق وانسجام بين مختلف التقسيمات الإدارية

إن الهيكل التنظيمي هو الإطار العام الذى يحدد من في التنظيم لديه السلطة على من ، وحتى من في التنظيم مسئول أمام من ؟ وهو بذلك يتركب من مجموعة من المراكز [١]

يتخذ الهيكل التنظيمي عادة شكلاً هرمياً مألوفاً لعدد قليل من المراكز في المستويات الأعلى تتزايد مع التدرج إلى أدنى حتى تصل إلى قاعدة الهرم حيث مراكز العدد الأكبر من مجموعة الأفراد الذين يكونون التنظيم . وبعكس ذلك النمط أن وظائف القيادة تأتي دائماً في القمة بأعداد قليلة

---

(١) صديق، محمد عفيفي وآخرين . الإدارة في مشروعات الأعمال . الكويت : مؤسسة دار الكتب، ١٩٨٢م، ص: ١٨٣

لتحمل المسئوليات وتتمتع بالسلطات الأساسية في التنظيم بينما تحتل مجموعات العاملين المستويات الأولى وصولاً إلى قاعدة الهرم العدد الأكبر من المنفذين

٢ ـ مستويات التنظيم :

ينقسم الهيكل التنظيمي إلى عدد من المستويات يشغل كل منها أفراداً ذوى مهارات وقدرات مختلفة بحسب المسئوليات التى يتحملون عبئها والسلطات التى يتمتعون بها

يأتي في قمة الهرم رئيس المؤسسة الذي يمثل القائد الأعلى المسئول عن توجيه وإرشاد العاملين في المؤسسة نحو تحقيق الأهداف ويتمتع الرئيس عادة بصلاحيات واسعة تسمح له بحرية الحركة والتصرف في شتى شئون العمل ويختص الرئيس بواجبات عامة تشمل على وجه الخصوص :

١ ـ تحديد الأهداف العامة للمؤسسة

٢ ـ توفير التوجيهات العامة لرسم سياسات واستراتيجات المؤسسة

٣ ـ توفير الظروف المناسبة لكى تعمل أفرع المؤسسة بأعلى كفاءه ممكنة

٤ ـ تحقيق الاتصال الفعال والمستمر بين المؤسسة من جهة والمؤسسات الأخرى التى تتعامل معها

٥ ـ القيادة والرقابة العامة على كافة أجزاء المؤسسة

ويأتى تحت رئيس المؤسسة مستوى آخر يتمثل في المساعدين المباشرين (نائب الوزير) ويختلف عدد هؤلاء المساعدين بحسب حجم المؤسسة ومدى تعقد عملياتها وتنوع نشاطاتها كذلك يوجد على هذا المستوى كبار

الإداريين التنفيذيين الذين يتولون الإشراف على قطاعات المؤسسة الأساسية، كوكيل الوزارة والمدير العام[1]

ويختص هؤلاء برسم السياسات وتوجيه التنفيذ والرقابة واتخاذ القرارات الأساسية لتحقيق إنجاز الخطط ويمثل المستويان السابقان ما يسمى بالإدارة العليا، ويلي الإدارة العليا مستوى آخر هو الإدارة الوسطى ويشغلها المديرون ورؤساء الأقسام ومن في حكمهم ويختص هؤلاء بأعمال الإدارة التنفيذية ويعمل هؤلاء في ضوء الخطط التى أقرتها القيادة العليا ويتمتع أعضاء الإدارة الوسطى بصلاحيات أقل من صلاحيات الإدارة العليا، ويأتى أخيراً أعضاء الإدارة المباشرة وهم أدنى مستوى اداري في التنظيم ويشرفون مباشرة على الأفراد

إن مفهوم المستويات الإدارية يعكس فكرة تسلسل السلطة وتدرج الاختصاصات والصلاحيات - وهو مفهوم نسبي - بمعنى أنه ليست هنالك حدود قاطعة في تسمية المراكز لكل منها وانما يمكن القول أن هنالك إدارة عليا وتشمل قلة من المديرين في قمة التنظيم وإدارة مباشرة وتشمل آخر مستوى إداري فوق الأفراد غير المديرين، وما بينهما هي الإدارة الوسطى.

٣ - محددات الهيكل التنظيمي

ليس هنالك تنظيم أمثل يصلح لكل المؤسسات وفي كل الأوقات - كما أنه ليس هنالك هيكل تنظيمي أمثل - وتفسر هذه الحقيقة التنوع الكبير في أشكال التنظيمات والهياكل التنظيمية التى تستخدمها العديد من المؤسسات

---

١ سعود محمد النمر، محمد فتحي محمود وآخرون. الإدارة العامة: الأسس والوظائف. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٧م، ص ص: ١٧٣ - ١٨٠

حتى ذات الحجم الواحد والتى تعمل في نفس النشاط ، أو التى لها نفس الشكل القانوني فالتنظيم هو أداة تستخدم لتكون إطاراً لتنفيذ الأعمال بأعلى كفاءة ممكنه وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة أو المنظمة ولما كان لكل مؤسسة ظروف وأهداف تختلف عن غيرها كان من الطبيعي أن تختلف التنظيمات المستخدمة للمؤسسات المختلفة ولما كان الهيكل التنظيمي نفسه جزءاً من أجزاء التنظيم نفسه فإننا يجب أن لا نتوقع شكلاً نمطياً أو موحداً للهيكل التنظيمي وانما تختار كل مؤسسة الهيكل التنظيمي الذي يناسبها بل إن بعض التنظيمات تنشأ كلياً أو جزئياً بشكل غير مخطط مقدماً بالكامل وإنما تقررها تطورات الأحداث في المنظمة

٤ ـ أهم العوامل المؤثرة على الهيكل التنظيمي

تتأثر الهياكل التنظيمية للادارات والمنظمات عادة بعوامل ومتغيرات عديدة منها المعلومة ومنها المتغيرات الطارئة أو غير المعلومة . ومن أهم تلك العوامل :

١ ـ **الأهداف** : الأهداف تحدد نوعية الأعمال التى يجب تأديتها وتلك الأعمال هي التى تشكل الأساس الذى يتم عليه بناء التنظيم لذلك تكون الأهداف ذات أثر كبير على نوعية الهيكل التنظيمي الذى يجب استخدامه .

ولاشك أن الأهداف تتطور وتتبدل بمرور الوقت كما أن أولوياتها وترتيبها من ناحية الأهمية تخضع للتغير إذ أن هنالك حاجة إلى تطوير التنظيم ليتلاءم مع أى أهداف جديدة أو مع الترتيب الجديد للأهداف ، هذا غير الأسباب الأخرى التى تسهم في خلق الحاجة إلى التطوير

٢ ـ المحيط الخارجي تؤثر عناصر المحيط الخارجي للمؤسسة على نوعية تلك المؤسسة ومن بين أهم هذه العناصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية السائدة في المجتمع فالمؤسسة كائن حي وهو كما يؤثر في المحيط يتأثر به فمثلاً تخلف وسائل الاتصال التكنولوجية في مجتمع واسع ينعكس على التنظيم حيث يصبح تبنى درجة عالية من اللا مركزية أمراً ضرورياً كما أن الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع من حيث النظرة إلى السلطة ومدى توافر الثقة في الأفراد سيؤثر في شكل التنظيم

٣ ـ المحيط الداخلي :هنالك تأثير للطرق والأساليب التكنولوجية المستخدمة في مؤسسة معينة على نمط تنظيم تلك المؤسسة فإن كل الطرق والأساليب تنعكس بشكل مباشر وواضح على تصميم الهيكل التنظيمي وملامحه الرئيسة

هذا وتعد الموارد المتاحة للمؤسسة مالية وبشرية أيضاً من أهم العوامل المؤثرة في التنظيم إن نوعية الأشخاص العاملين بالمؤسسة ومؤهلاتهم وخبراتهم وفلسفاتهم وقدراتهم ستحدد إلى حد كبير إطار الممكن وغير الممكن في البدائل التنظيمية المتاحة فمثلاً لا يمكن أن تجعل شخصاً ما يشرف بفعالية على عدد من المروؤسين يتجاوز قدرته على الإشراف

لقد حاول ماكس قيبر[1] أن يصل إلى التنظيم الأمثل من خلال التركيز على أن الدور (Role) أهم من الفرد (Individual) وعلى أنه لا يجب أن يسمح لأى شخص بأن يخلق هيكلاً تنظيمياً ينهار باختفائه ورغم صواب نظرية ڤيبر في جوهرها فإن المماسرة العملية في المؤسسة لا يمكن أن تتجاهل

(1) Max Weber. Theory of Social and Economic Organization. England: Free Press, 1984 .

العنصر البشري وأنماط السلوك والشخصية اضافة للخبرات التى تميز الأفراد العاملين في مؤسسة ما ومن أمثلة ذلك امريكا فإن اختفاء هنري فورد كاد أن يسبب الانهيار التام لشركته للسيارات [1]

٥ ـ خطوات تصميم الهيكل التنظيمي :

نشأ التنظيم ليربط مجموعة من الأفراد يؤدون أعمالاً معينة لتحقيق أهداف معينة يترتب على ذلك أن التنظيم يفترض فيه تيسير الأداء الفعال لأعمال محدده وعلى ذلك تكون نقطة الانطلاق في تصميم الهيكل التنظيمي هي :

ماهي الأعمال المطلوب أداؤها ؟ أن تلك البداية المنطقية هي التى تفرض الالتزام بأن التنظيم أداة وليس غاية ـ أداه لتيسير إنجاز الأعمال التى يؤديها أكثر من شخص واحد نحو هدف مشترك

للإجابة على سؤال ما الأعمال المطلوب أداؤها ؟ يتعين أن نثير سؤالاً آخراً ماهي أهداف المؤسسة ؟ فأهداف المؤسسة هي التى تحدد ـ كما رأينا سابقاً ماهية الأعمال المطلوب أداؤها ؟ وعلى ضوء التحديد الواضح للأهداف يمكن أن ينتقل مصمم الهيكل التنظيمي إلى تحديد السياسات الرئيسة الحاكمة للعمل على مسيرة السعى نحو تحقيق تلك الأهداف لأن تلك السياسات أيضاً ستؤثر على نوعية الأعمال المطلوب أداؤها

بعد تحديد الأهداف والسياسات الرئيسة يمكن بعد ذلك تحديد الأعمال التى يتعين أداؤها وسوف يكون هذا التحديد مبدئياً بالضرورة حيث تتحتم مراجعته فيما بعد في ضوء تقيم تأثر المحددات الأخرى للتنظيم

---

١ طارق المأمون وآخرون . الإدارة في مشروعات الأعمال . الكويت : مؤسسة دار الكتب الدسمة ، ١٩٨١م ، ١٩٨٢م ، ص : ١٨٩

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه بعد استكمال الجوانب المختلفة لبناء التنظيم وكيفية بناء الهيكل التنظيمي وتصويره في خريطة تنظيمية ، يلزم بعد ذلك أن يتم تحديد الاختصاصات الموكلة إلى كل مركز من المراكز التى يتكون منها الهيكل التنظيمي ونظم العمل المتبعة في إنجاز المهام المختلفة

على ضوء كل ذلك مما أورده علم الإدارة في تصميم الهياكل التنظيمية ، فإنه يمكننا التركيز على الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية وهي لا تختلف عن القواعد التى تحكم الهياكل التنظيمية لأى مؤسسة أخرى مع مراعاة خصوصية كل تنظيم والقواعد التى تحكمه حسب ما أوردنا آنفاً .

وهنالك قضيه هامة تلعب دوراً هاماً في تصميم الهيكل التنظيمي للجهاز الأمني - وهو موضوع مركزية أو عدم مركزية الجهاز الأمني - وهذا الموضوع أثار الكثير من الجدل فيما يختص بمدى فعالية الجهاز الأمني تحت النظام المركزي أو اللامركزي ، ولاشك أن الهيكل التنظيمي لا بد أن يعكس واقع مركزية الجهاز الأمني من عدمه . ولأهمية قضيه المركزية واللامركزية في الجهاز الأمني رأينا أن نفرد لها حديثاً خاصاً مع تقديم الصور المختلفة والحجج لكل نظام ، وتقديم نموذج للنظام المركزي واللامركزي

٦ ـ التنظيم الأمني في الاسلام :

ولو أنه لم يكن هنالك تنظيم للجهاز الأمني قبل الاسلام لكن العرب عرفوا وظائف الشرطة التى كانت في يد رؤساء القبائل فلقد كان رؤساء الأمن والنظام في القبائل أقوياء قادرين على حفظ الأمن العام عند انعقاد سوق عكاظ في كل عام وكان هؤلاء الرجال يشكلون مجموعة جوالة تتصدى للخلافات والاشتباكات في السوق .[1] وكانوا يحرصون على

---

(١) خالد أحمد عمر المدخل لإدارة الشرطة . كلية الشرطة - دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة . ١٩٩٠م ، ص : ٢٣

استتباب الأمن أثناء قيام السوق ، وكذلك الحفاظ على مفهوم الأشهر الحرم .

ومنذ الفترة الأولى بعد ظهور الإسلام بدأ يبرز التنظيم فنزل القرآن الكريم موضحاً مايمكن أن يسمى بوظائف الشرطة الأمنية فنص على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومنذ نزول ذلك النص اعتبر أن ذلك بداية مهام نظام الشرطة فكانت الشرطة تقوم بأمر الحسبة وبمعاونة ولي الأمر في تنفيذ الأوامر وفي عهد الرسول ﷺ كان تنفيذ الحسبة في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من جانب الرسول نفسه أومن يعينه من الصحابة للقيام بذلك فعندما عين البعض مسئولين عن بعض المناطق عين آخرين لتنفيذ الأحكام ، ومنهم سيدنا على بن أبي طالب [1] ولقد سار الخلفاء الراشدون علي نفس منوال الرسول الكريم في موضوع الحسبة ويقال إن الشرطة بمفهومها الحديث تنسب إلى عهد سيدنا أبي بكر الصديق فقد أقام نظاماً أمنياً سمي نظام (العسس) ومهمة العسس هي الطواف على المدينة بالليل لمطاردة أهل الريب ولكن لفظ الشرطة نفسه يقال أنه جاء في عهد سيدنا عمر بن الخطاب وفي روايات أخرى في عهد سيدنا على بن ابي طالب ولكن ما يؤكد أن اللفظ نشأ في عهد سيدنا عمر هو ماجاء عن الكهل المعابث ، الذي قبضت عليه الشرطة شارباً للخمر وقام سيدنا عمر بجلده فقال شعراً منه [2]

لما رهبت أبا حفص وشرطته
والكهل يقرع أحياناً فينحمق

ولقد اتخذت الشرطة شكلاً تطوعياً في عهد سيدنا عمر ويروى عنه

---

(١) يحيى المعلمي . الشرطة في الإسلام وتطورها في القرن ١٤ . الرياض : مطبعة عكاظ ، ١٩٨٢م ، ص : ٢٣٢

(٢) خالد أحمد عمر ، مرجع سابق ، ص : ٢٤

أنه دأب على الطواف على احياء المدينة وقام رجال عينهم الخليفة عمر ليقوموا بأعمال الدورية وكانت هذه الدوريات في كل الأقاليم

وذكر أن الخليفة عثمان بن عفان هو أول من عين « صاحب الشرطة » كأول مسئول عن عمل الشرطة [١] ولكن هنالك رواية آخرى تقول أن تسمية « صاحب الشرطة » لمن يرأس الشرطة كانت في خلافة بني أميه عام ٦١ هـ، وانه في ذلك الوقت كان لها زي خاص يميزها وكانت واجباتها خاصة بالحسبة[٢]

وقد ذكر أن التنظيم الإداري الهيكلي للشرطة أول ما عرف كان في العصر العباسي ، حيث ظهر جهاز الشرطة بتنظيمات إدارية ومهام محددة . [٣] ولو أنه تمت الإشارة إلى اختصاصات الشرطة في ذلك العصر العباسي اتجهت إلى الاختصاصات الإدارية والقضائية والجريمة[٤] إلا أنها عامة كانت مسئولة عن الواجبات التقليدية للشرطة الحديثة وهي المحافظة على الأوراح والممتلكات والحفاظ على الأمن والمحافظة على الآداب العامة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كما أنه منذ ذلك العهد حددت اختصاصات الشرطة ومهامها تحديداً في الآتي :

١ ـ إطفاء الحرائق .
٢ ـ المحافظة على الآداب العامة .

---

(١) عبدالمجيد خريبط . هياكل تنظيمية نموذجية للجهاز الشرطي العربي . تونس : الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، ١٩٩٤م، ص : ٧
(٢) خالد أحمد عمر ، مرجع سابق ، ص : ٢٥
(٣) إبراهيم الفحام . «الشرطة في العصر العباسي» ، مجلة الأمن العام المصرية ، العدد ١٢ ، وزارة الداخلية ، القاهرة ، ص : ٣٣
(٤) ناصر الأنصاري . تاريخ أنظمة الشرطة في مصر ص : ٨٨ .

٣ ـ التصدى للاضطرابات والفتن .
٤ ـ تنفيذ العقوبات والمصادرة .
٥ ـ رصد العيون وجمع المعلومات
٦ ـ الدوريات .

وقيل إن تلك الوظائف شكلت أول تنظيم هيكلي لجهاز الشرطة في النظام الإسلامي ولقد كانت قيادة جهاز الشرطة للخليفة ، وبعده لصاحب الشرطة وبعده للمعاونيں . ومنذ ذلك الوقت انطلق التنظيم الهيكلي لجهاز الشرطة مع تقدم الزمن ويلاحظ أن النظام الهيكلي الأمني كان يتخذ المركزية اساساً له ويتضح ذلك من أن كل الامور كانت تصل إلى الوالي وهو الذي يصدر القرارات فيها . وقيل إنه في فترة مابين الخلافتين الاموية والعباسية أطلق على رئيس الشرطة مسمى « المحتسب » إلاّ أن الخليفة العباسي المأمون يعد أول من ابتدع جهازاً منظماً للمباحث

ومنذ الفتح الإسلامي لمصر احتل منصب صاحب الشرطة مكاناً رفيعاً إذ كان يقوم بأعباء الوالي في غيابه وهذا يعنى أنه كان الرجل الثاني في الدولة

ثانياً الدراسات السابقة:

تضمنت الخطة الأمنية العربية الثانية (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧م) بنداً كلفت بموجبها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بإجراء دراسة حول الهياكل التنظيمية لأجهزة الأمن العربية تمهيداً لوضع هيكل تنظيمي نموذجي موحد، الشئ الذي جعل إجراء هذه الدراسة واجبا ينبغي إنجازه خلال عمر الخطة الأمنية المحدد بخمس سنوات

لقد ظلت مسألة الهياكل التنظيمية تشغل بال القيادات العليا في الأجهزة الأمنية العربية منذ ميلاد العمل الأمني العربي المشترك في المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب الذى عقد في مدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٨ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٧٢م ، اذ جاء في القرار الأول للمؤتمر الأول مايلي «قرار بشأن توحيد البنيان التنظيمي والمسميات في مجال الشرطة»

لتنفيذ هذا القرار يقرر المؤتمر مايلي[١]:

١ تكليف المدير العام للمكتب العربي للشرطة الجنائية بتشكيل لجنة من الخبراء مهمتها دراسة الأنظمة الخاصة بالشرطة في الدول العربية على أن تضع اللجنة تقريراً تضمنه مقترحاتها

٢ ـ تكليف المدير العام للمكتب بأن يوافي الدول الأعضاء بتقرير اللجنة في موعد يسبق اجتماع الدوره الثانية للمؤتمر بأربعة أشهر على الأقل.

---

(١) وثائق مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب، إعداد وتوثيق مكتب الاجتماعات والمؤتمرات بالإدارة العامة للأمن العام، قطر، ١٩٩٤م.

٣ ـ دعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أن يدرج في مشروع موازنة المنظمة للسنة المالية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م الاعتمادات المالية التى تمكن المكتب من تحمل الأعباء المالية المترتبة عن عمل اللجنة

٤ ـ دعوة الأجهزة المعنية في الدول العربية إلى تيسير مهمة اللجنة وتزويدها بالبيانات والمعلومات التى تحتاجها

٥ ـ تكليف المدير العام للمكتب بأن يعرض في دورته القادمة تقريراً عن أعمال اللجنة والمقترحات التى توصلت لها ، وملاحظات الدول بشأنها، وذلك للنظر في اقرارها

نفذت الدراسة المقررة في مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب وعرضت على المؤتمر العربي الثاني لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في أبريل ١٩٧٤م ، ونوقشت الدراسة تحت عنوان : «مبادئ وأسس توحيد الأبنية العربية» ، وقرر المؤتمر في البند « ثالثاً» من قراراته الموافقة على المبادئ والأسس الخاصة بتوحيد الأبنية التنظيمية للشرطة في الدول العربية في الصورة التى اتفق عليها

بعد خمس سنوات أعيدت مسألة تنظيم الأجهزة الشرطية العربية إلى أجندة مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب مرة أخرى تحت بند « توحيد نظم إدارة الشرطة» كان ذلك في المؤتمر العربي السابع لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في مدينة الدوحة بدولة قطر في ابريل ١٩٧٩م حيث صدر القرار الآتي نصه :

١ ـ تكليف المكتب العربي للشرطة الجنائية باستطلاع رأي الدول الأعضاء عن طريق استبيان يرسله إليها ، يستهدف الوقوف على النظم المطبقة ، والمقترحات التى تراها بهذا الشأن

٢ تكليف المكتب العربي للشرطة الجنائية بتشكيل لجنة مختصة من عدد من الخبراء لدراسة هذا الاستبيان ، واقتراح صيغة تتضمن الحد الأدنى من تماثل الأنظمة وتصلح أساساً للتقارب والتوحيد بين نظم إدارة الشرطة بالدول العربية ، يتقدم بها المكتب إلى المؤتمر في دورة مقبلة .

نفذ المكتب العربي للشرطة الجنائية قرار المؤتمر العربي السابع لقادة الشرطة والأمن العرب وعرضت نتائج الدراسة على المؤتمر العربي الثامن للقادة الذى عقد في الرباط بالمملكة المغربية في يونيو ١٩٨١م تحت بند «توحيد نظم إدارة الشرطة في البلاد العربية» متضمناً مشروعاً نموذجياً لتوحيد نظم إدارة الشرطة في الدول العربية وقد وافق المؤتمر على القواعد والمبادئ الواردة في المشروع واعتبرها اطاراً صالحاً لأن تستمد منه كل دولة عربية مايتلاءم مع اوضاعها وظروفها ورغم صدور قرار المؤتمر العربي الثامن لقادة الشرطة والأمن العرب بصيغة غير ملزمة نجد أن بعض الدول العربية قد قطعت شوطاً في الأخذ به بينما لجأت بعض الدول إلى نظم أمن أخرى يعتقد أنها أكثر تقدماً

ظهرت مسألة الهياكل التنظيمية الشرطية للمرة الثالثة في المؤتمر العربي السادس عشر لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في تونس عام ١٩٩٢م عندما أدرجت كموضوع مناقشة ضمن أجندة المؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب عندها كلفت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب خبيرها العميد عبدالمجيد إبراهيم خريبط بإعداد دراسة حول «الهياكل التنظيمية الشرطية في أجهزة الأمن العربية» وأعدت الدراسة المطلوبة وعرضت على المؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب الذى عقد في تونس عام ١٩٩٣م . عند مناقشة الدراسة لاحظ المؤتمرون أن الدراسة

لم تكتمل لأنها لم تستعرض الهياكل التنظيمية للكثير من الدول العربية واكتفى المؤتمرون بمناشدة الدول الأعضاء تزويد الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بالهياكل التنظيمية الخاصة بأجهزتها لإكمال الدراسة ووضع نماذج متعددة من الهياكل التنظيمية النموذجية التى يمكن أن تسترشد بها الدول العربية وتختار كل منها ماتراه مناسباً وملائماً لظروفها ، مع الإشارة إلى ضرورة مواصلة المناقشة في المؤتمر التالي وبعد اعتماد تلك التوصية من مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية عشرة بقراره رقم (٢١٧) وتاريخ ٥/ ١/ ١٩٩٤م كُلف خبير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب العميد عبدالمجيد خريبط باستكمال الدراسة وقد استكملت الدراسة وتم عرضها على المؤتمر الثامن عشر لقادة الشرطة والأمن العرب الذي عقد في تونس في أكتوبر ١٩٩٤م تحت عنوان « هياكل تنظيمية نموذجية للجهاز الشرطي العربي » وأصدر المؤتمر بشأن الدراسة التوصية التالية [١]:

١ ـ توجيه الشكر إلى خبير الأمانة العامة على الدراسة القيمة التي أعدها والخاصة بـ « الهياكل التنظيمية النموذجية للجهاز الشرطي العربي » ودعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى الاستفادة منها عند تعديل أو اعادة هيكلة أجهزتها الشرطية

٢ ـ التأكيد على العمل بالمبادئ والأسس الخاصة بتوحيد الأبنية التنظيمية للشرطة ، والمتفق عليها في المؤتمر الثاني لقادة الشرطة والأمن العرب ، تحت البند الثالث من جدول أعمال المؤتمر المذكور

٣ ـ دعوة الدول الأعضاء التى لا توجد في هياكلها التنظيمية الأمنية ادارات

(١) وثائق المؤتمر الثامن عشر لقادة الشرطة والأمن العرب . تونس، ١٩٩٤م.

متخصصة في مكافحة تلوث البيئة وحراسة الآثار والتحف الفنية إلى ضرورة إنشاء مثل هذه الإدارات

وقد اعتمدت هذه التوصية بواسطة مجلس وزراء الداخلية العرب وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الدراسة الأولى « الهياكل التنظيمية الشرطية في أجهزة الأمن العربية»[1]

أعدت هذه الدراسة بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وهي دراسة وصفية تهدف إلى استعراض الهياكل التنظيمية لأجهزة الشرطة العربية في محاولة لاستخلاص تنظيمات متجانسة تقوم بمهام محددة وذلك وصولاً إلى :

١ ـ توحيد الهياكل التنظيمية لأجهزة الشرطة في الدول العربية

٢ ـ توحيد المسميات الوظيفية أو التقريب بينها

٣ وضع هياكل نموذجية تعتبر أساساً يُهتدى به في الدول العربية

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام :

١ ـ أنظمة الشرطة قبل العصر الإسلامي وبعده

٢ ـ الهياكل التنظيمية في الدول العربية

٣ ـ وظائف الشرطة المعاصرة

٤ ـ هياكل تنظيمية مقترحة لأجهزة الشرطة في الدول العربية

---

(١) عبدالمجيد إبراهيم خريبط. «الهياكل التنظيمية الشرطية في أجهزة الأمن العربية». تونس: الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٤م.

تناولت الدراسة وصفاً لنظام الأمن في المنطقة العربية قبل الإسلام كما قدمت وصفاً لنظام الشرطة وتطورها في صدر الإسلام حتى أخذت هيكلاً وظيفياً متدرجاً تحت القيادة العليا للخليفة أو الوالي وتحت المسئولية المباشرة لصاحب الشرطة ومعاونيه قدمت الدراسة عرضاً للهياكل التنظيمية لأجهزة الشرطة في الوطن العربي في عصرنا هذا مبيناً تبعيتها القيادية والاختلافات التنظيمية التى تميز بعض الأجهزة عن غيرها وخلصت الدراسة إلى تقديم ثلاثة هياكل تنظيمية نموذجية (انظر الملاحق)

ركزت الدراسة على الهياكل التنظيمية الشرطية واستخدمت عبارة الشرطة وعند صياغتها للهياكل النموذجية لجأت إلى الهياكل التنظيمية الخاصة بالدول العربية التي استخدمت مسمى الأمن بجانب الشرطة وهذه حقيقة كان ينبغى أن تفطن لها الدراسة ، إذ أن هنالك مفاهيم مختلفة لمسمى الأمن ومسمى الشرطة في بعض الدول العربية من بين الدول العربية دول تنظر إلى الشرطة وكأنها جزء أو إدارة من إدارات الأمن العام بينما نجد دولاً عربية أخرى تعنى بالشرطة جهاز الأمن العام بكامل هيئته كما أن هنالك مجموعة ثالثة من الدول تطلق مسمى الأمن أو عبارة الأمن العام على جهاز يُعنى بالأمن السياسي أو جهاز المعلومات الخاصة بأمن الدولة لقد أهملت الدراسة أجهزة أمنية متنوعة دون تفصيل لمهامها أو تعريف لموقعها وتبعيتها الإدارية مثل أجهزة الحماية المدنية وأجهزة حماية الحياة البرية والأجهزة الاستخبارية والجمارك التى تتبع للشرطة في بعض الدول العربية

ورغم استهداف الدراسة توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الشرطية في الدول العربية خلصت الدراسة إلى اقتراح أكثر من هيكل نموذجي وأكثر من مسمى الشيء الذى جعل توصية مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب يجئ اختيارياً وغير ملزم وبالتالي كان حقاً للدول العربية أن تبقي على هياكلها التنظيمية على ماكانت عليها وأن تعدلها أيضاً في اتجاه لا يتماشى مع الهياكل النموذجية المقترحة

الدراسة الثانية « توحيد المسميات والأنظمة والهياكل الشرطية العربية - الإنجازات والتحديات»[1]

أعدت هذه الدراسة عام ١٩٩٤م ، بناء على طلب أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وقدمت في الحلقة العلمية الخاصة بالتعاون العربي الشرطي منذ انعقاد المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب وكان الهدف من الدراسة توحيد المسميات والأنظمة والهياكل الشرطية في الدول العربية

حاول الباحث كمدخل للهياكل التنظيمية تحديد واجبات الشرطة مقسماً تلك الواجبات إلى مهام تقليدية تتعلق بالتصدي للجريمة ومهام مستجدة حددها وهي

١ - التعامل مع إفرازات العملية الاجتماعية

٢ - مواجهة جرائم العنف والإرهاب

---

(١) عبدالله حسن سالم . «توحيد المسميات والأنظمة والهياكل الشرطية العربية، الإنجازات والتحديات» الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب . ١٩٩٤م .

٣ ـ استخدام التقنية في مجال المعلومات والمختبرات الجنائية

٤ ـ الحد من انتشار المخدرات والمؤثمرات العقلية

٥ ـ العمل على الوقاية من الجرائم

٦ ـ إصلاح وتهذيب المذنبين .

٧ ـ بناء مخفر الشرطة كقاعدة أساسية في العملية الأمنية

٨ ـ محاسبة المقصرين من رجال الأمن

٩ ـ التدريب العالي والتأهيل

١٠ ـ إجراء البحوث والدراسات الأمنية

تناولت الدراسة القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب المتعلقة بالهياكل التنظيمية للأجهزة الشرطية موضحة أسباب تأخير تنفيذ تلك القرارات والتوصيات وقد لخصت تلك الأسباب في

١ ـ يعتبر الكثيرون أنه ما دام التنظيم القائم والمسميات والإجراءات تؤدي الغرض ، وأن عدم تعديلها أو تغييرها غير ضار ، فإنه يمكن إرجاء الأمر

٢ ـ إن دور بعض أجهزة الشرطة والأمن العام لا يقتصر على واجبات الشرطة والأمن التقليدية والمعاصرة بل يتعداه إلى القيام بأعمال عسكرية أو شبه عسكرية خاصة في الدول العربية التى خاضت حروباً مباشرة أو تعاني من مشاكل أمنية مسلحة ومادام التنظيم الحالي لا يؤثر على أداء تلك الواجبات سلباً فإن عدم التعرض له بالتغيير لا يؤثر على أداء العمل ويفضل أصحاب القرار استمرار الحال على ما هو عليه

٣ ـ قد يفضل القائمون على أمر الشرطة والأمن العام من أصحاب اتخاذ القرار استمرار التنظيم على ماهو عليه خاصة أنه لم تظهر بوادر سلبية وأن العمل يسير بمقتضاه

٤ ـ قد يترتب على تعديل الهيكل التنظيمي المعمول به إعادة النظر في عدد الوظائف بالزيادة أو النقصان فإن كان بالزيادة قد لا تكفي الموارد المالية لتحقيقه وإن كان بالنقصان قد يخشى أصحاب الوظائف التأثر بالتغيير، فيفضلون استمرار الوضع على ماهو عليه

٥ ـ خلقت الخلافات السياسية التى شهدها العالم العربي خلال الفترة من ١٩٧٢م إلى ١٩٩٤م ورواسب ماقبلها جفوة افتعلت تباعداً في الرأي حتى في المسائل الشرطية التى من المفروض أن تخلق تقارباً لتجعل البلد آمناً

استخدم الباحث عبارة الأجهزة الشرطية تاره كما استحدم عبارة الأجهزة الأمنية تارةً أخرى دون الالتزام بمصطلح علمي مما أفقد الدراسة أهدافها ورغم شمول الدراسة لجوانب أمنية متنوعة إلاّ أنها لم تقدم تصوراً أو نتائج تعين على تحقيق أهداف الدراسة(*) ومن المؤمل أن تستفيد الدراسة الحالية من المنهج الوصفي الانتقادي الذى انتهجته هذه الدراسة التى أعدها أحد قادة الشرطة العرب الذين أسهموا عملياً في بناء وتنظيم الهياكل الأمنية العربية

(*) نوقشت هذه الدراسة في حلقة علمية ضمت ممثلين للأجهزة الأمنية العربية في ديسمبر ١٩٩٤م، وكان مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب قد أجاز الدراسة الأولى، وأصدر توصيات بشأن الهياكل التنظيمية في أكتوبر ١٩٩٤م، وكان المشاركون لا يعلمون شيئاً عن قرارات وتوصيات مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب وكان الأجدى أن تنظر هذه الحلقة إلي ما تقرر وتحاول دراسة سبل التنفيذ لا العودة إلى الوراء

لم تكن الدراسات المتعلقة بالهياكل التنظيمية الأمنية قاصرة على مبادرات مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب فحسب بل هنالك محاولات لدراسة وتقويم الهياكل التنظيمية الأمنية الفرعية على مستوى اجتماعات مدراء الإدارات الأمنية المتخصصة لاعداد هياكل تنظيمية خاصة وموحدة لتلك الإدارات مثل محاولات اجتماعات مدراء الجوازات في الدول العربية، رؤساء أجهزة المرور ، مدراء المباحث والأدلة الجنائية ومدراء المؤسسات العقابية

الدراسة الثالثة « تاريخ الشرطة في السودان ١٨٩٨ ـ ١٩٥٦م »[١]

وهي دراسة وصفية تاريخية تتبع فيها الباحث جهاز الأمن السوداني منذ ظهور فكرته الأولى في العهد التركي (١٨٦٣)م ومروراً بالدولة المهدية، حتى تبلورت الفكرة عملياً عام ١٨٩٩م تشير هذه الدراسة إلى أن الأجهزة الأمنية بدات في السودان على النظام اللامركزي ثم توحدت في الشكل المركزي الذي كان يهيمن عليه الحاكم العام اهتم الحكام البريطانيون ببناء وتطوير الشرطة في السودان على النهج الذي كان معمولاً به في المستعمرات البريطانية الأخرى كالهند والباكستان حيث تم تقسيم قوة الشرطة إلى ثلاثة أقسام هي

١ ـ المشاه الذين كانوا يتولون مهمة حراسة الأسواق وحفظ الأمن في النقاط والمراكز والأقسام

٢ ـ القوة الراكبة من الهجانة الذين كانوا يمتطون الجمال ويطوفون المناطق الصحراوية النائية

(١) عمر صالح، أبو بكر تاريخ الشرطة في السودان ١٨٩٨ ١٩٥٦م. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٩٩٠م، ص: ١١٢

٣ ـ القوة الراكبة من الخيالة الذين كانوا يركبون الخيول ويحرسون المناطق الوعرة داخل المدن والأحياء السكنية تشير هذه الدراسة إلى قانون الشرطة السوداني لسنة ١٩٢٨م كمصدر أول لنظام الشرطة واختصاصاتها وتبعيتها للحاكم العام قبل ظهور منصب مدير عام الشرطة في عام ١٩٤٠م ، حيث تكونت رئاسة شرطة السودان وظهر أول هيكل تنظيمي لجهاز الشرطة الذى يرأسه مدير عام الشرطة ويعاونه مساعدون للإدارة ، السجون ، الإمداد ومديري شرطة المحافظات بجانب مسئولين عن الأمن والمباحث والهجرة

اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق الرسمية ومقابلات الرعيل الأول من رجال الشرطة السودانية إلاّ أنه لم يتبع نهجاً علمياً دقيقاً في توثيق البيانات التى حصل عليها من الأفراد كما لم تتضمن الدراسة تحقيقاً تاريخياً لما استخدم من معلومات اختلف حولها بعض الرواة

الدراسة الرابعة: «الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي» [١]

وهي دراسة حديثة تتناول نشأة أجهزة الشرطة وتطورها في دول مجلس التعاون الخليجي تتناول الدراسة أجهزة الشرطة في كل من الدول الخليجية الستة بالوصف والتعريف وبيان اداراتها وأقسامها وهياكلها التنظيمية . تعطي هذه الدراسة خلفية تاريخية للدول الخليجية والظروف التي أحاطت بنشأة وتطور الأجهزة الأمنية وارتباطها بالنظم الاجتماعية والسياسية وتأثرها بالموروثات الثقافية والحضارية .

---

(١) محمد الحسيني، عبدالعزيز «الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي»، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٠م.

ورغم وفرة المعلومات التى تضمنتها هذه الدراسة إلاّ أنها لم تتضمن تحليلاً لتلك البيانات المتعلقة بالأجهزة الأمنية كما أنها لم تقدم مقارنة تكشف الجوانب السلبية والإيجابية في كل من الأجهزة العربية الستة كان من الممكن أن تعالج هذه الدراسة مشكلة توحيد الهياكل التنظيمية والمسميات في الأجهزة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي الشئ الذي كان من الممكن أن يخلق أرضية تبنى عليها الدراسة الحالية الرامية إلى توحيد هياكل الأجهزة الأمنية ومسمياتها على مستوى الدول العربية

تعد هذه الدراسات رغم ما يعتريها من نواقص فهي مفيدة للدراسة الحالية وتوفر بيانات موثقة عن الأجهزة الأمنية في الدول العربية والظروف والملابسات التى مرت بها تلك الأجهزة ومابذل فيها من جهد نحو التطوير الإداري والفني

الفصل الثالث

طبيعة الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

أولاً أنواع الهياكل التنظيمية الأمنية السائدة في العالم

ثانيـــاً : عرض وتحليل البيانات المتوفرة بشأن الهياكل التنظيمية القائمة للأجهزة الأمنية في الدو ل العربية .

ثالثـــاً عرض وتحليل الهياكل التنظيمية الأمنية في الدول العربية المختارة

خامساً استخلاص الجوانب المشتركة في الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الفصل الثالث

طبيعة الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

أولاً أنواع الهياكل التنظيميةالأمنية السائدة في العالم

بعد أن أصبحت الجريمة والمشكلات الأمنية الأخرى بمختلف صورها وأشكالها عابرة للحدود الدولية والاقليمية لتأخذ طابعها العالمي المنظم، أضحى لزاماً على الأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم ـ رغم ما تتسم به من تناقضات ـ أن تتصالح وتتعاون في مواجهة العدو المشترك والمتمثل في الظواهر الإجرامية المستحدثة التى باتت تهدد أمن وطمأنينة جميع أعضاء المجتمع الدولي دون تمييز ويقتضى ذلك قدراً وافراً من التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية في مجال تبادل الخبرات والمعلومات الأمنية والمشاركة في التقنيات الأمنية وأساليب التدريب والتأهيل ونظم الإدارة وقد أصدرت المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة العديد من المواثيق والقواعد[1] الداعية إلى التعاون والتنسيق وتوحيد مناهج وأساليب العمل الأمني على المستويات المحلية والعالمية لمواجهة التحديات الأمنية . ولعل من المناسب ونحن بصدد توحيد الهياكل التنظيميةللأجهزة الأمنية في الدول

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، ١٩٩٠م، منشورات الأمم المتحدة رقم A/CONF, 144/28 .

العربية أن نلقي هنا بعض الضوء على ماهو كائن في العالم من حولنا في هذا الميدان ، خاصة والدول العربية مازالت في أمس الحاجة للخبرات والتقنيات الأمنية التى توفرها الدول المتقدمة

تأخذ الأجهزة الأمنية في الدول المتقدمة بتنظيمات هيكلية تتشابه في عمومياتها في الغالب ، وتختلف في بعض الجزئيات المتعلقة بخصوصياتها الإدارية العامة والتى لا تؤثر في الهيكل العام للأجهزة الأمنية واختصاصاتها ومسمياتها

إن أكثر مايشغل الأجهزة الأمنية في تلك الدول هو التبعية القيادية العليا التى تتأرجح مابين المركزية والمحلية أو الاتحادية والمحلية في الدول الموحدة والاتحادية والكنفدرالية وفيما يلي تفصيلاً لذلك :

١ ـ النظام المركزي للأجهزة الأمنية

إن النظام المركزي للأمن هو أن تتولى الحكومة المركزية في الدولة سلطات الأمن واختصاصاتها تحت قيادة موحدة . وغالباً ما تتجمع هذه السلطات في يد وزارة الداخلية في عاصمة الدولة ، أي في يد وزير الداخلية ومرؤوسيه كما هو الحال في معظم دول العالم . ويقوم هذا النظام على تكوين جهاز واحد للأمن ويضم أفراد الجهاز الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى

وكل الجهاز الأمني يضم أفراده في كادر واحد ويطبق عليهم قانون واحد وهذا التنظيم الأمني يستمد سلطاته من سلطة واحدة هي سلطة الحكومه المركزية في الدولة وتنفق عليه الدولة من ميزانيتها العامة لذلك فإن النظام المركزي لجهاز الأمن استند إلى القواعد الآتية :

١ ـ تركيز سلطة الأمن في يد الحكومة المركزية :

يقوم النظام المركزي للأمن على أساس تجميع السلطات في قيادة واحدة ولايعنى هذا النظام أن تقوم قيادة الأمن في الحكومة المركزية بجميع الأعمال الأمنية لاستحالة ذلك، ولكن معناه أن يكون للوزير ومرؤوسيه بالوزارة الهيمنة التامة والإشراف الكامل على أعمال جميع رجال الأمن الذين يباشرون سلطاتهم في جميع أنحاء الدولة بطريق التفويض من قياداتهم الموحدة في الحكومة المركزية

٢ ـ تبعية أفراد الجهاز الأمني في الدولة إلى نظام وظيفي موحد :

في النظام المركزي لأجهزة الأمن يرتبط افراد الجهاز بهيئة واحدة، ويكون وزير الداخلية في الكثير من البلاد هو المسئول الأمني الأول في البلاد وعلى رأس هذه الهيئة كمسئول سياسي بينما يكون هنالك مسئول أول تنفيذي ربما يكون وكيلاً للوزارة أو مديراً للشرطة أو مديراً للأمن العام

ويتوزع باقي المسئولين في الجهاز الأمني فيما يتعلق بمباشرتهم لوظائفهم على مصالح وإدارات في درجات ورتب متصاعدة يخضع فيها أحدثهم رتبة إلى الأقدم منه

ومن خصائص هذا النظام آن يطبق على جميع أفراد هذه الهيئة قوانين ولوائح واحدة ويخضعون لالتزامات وواجبات واحدة

ويترتب على هذا النظام جواز نقل أفراد جهاز الأمن بين مختلف أقاليم البلاد أي خاضعون للنقل لأي مكان في الدولة ولا يقتصر عمل فئة منهم على إقليم واحد

والدولة التى تأخذ بالنظام المركزي لجهاز الأمن تقوم بالإنفاق مركزيا على ذلك الجهاز من ميزانيتها العامة ـ وهي التى تعين أفراده ـ وتدفع لهم مرتباتهم وتوفر كل الاحتياجات الأمنية مركزياً

٣ ـ الاختصاص العام للشرطة في كل البلاد :

وهذا معناه أن جهاز الأمن يستطيع أن يباشر نشاطه العام في جميع أنحاء البلاد ولا يقتصر نشاطه على جزء معين من الدولة

٤ ـ وحـدة القوانـين :

حيث يطبق النظام المركزي لجهاز الأمن فإن سلطة اصدار القوانين واللوائح المنفذة لها تتركز في يد الحكومة المركزية وهذا يعنى أن الجهاز الأمني كله في الدولة يطبق قانوناً موحداً في جميع أنحاء البلاد

ينقسم النظام المركزي بالنسبة لجهاز الأمن إلى قسمين :

١ ـ **النظام المركزي المطلـق** : وهنا تتركز سلطات الجهاز الأمني في يد سلطة مركزية واحدة هي وزارة الداخلية ، فيكون مدراء الأمن بالأقاليم والمحافظات هم جزء وممثلين للسلطة المركزية يأتمرون بأمرها وينفذون أوامرها وليس لهم سلطة البت في أي أمر من الأمور غير المفوضة لهم قبل الرجوع إلى وزارة الداخلية [١]

٢ ـ **النظام المركزي غير المطلق** : وفي هذا النظام تخول وزارة الداخلية ممثلها في الأقاليم سلطة اتخاذ القرار في كثير من الأمور المتعلقة بالأمن وذلك

---

(١) خالد ، أحمد عمر المدخل لإدارة الشرطة، دبي : المطبعة العصرية، ١٩٩٠م، ص : ٥٨

بحسب ما تصدره من قوانين ولوائح في هذا الصدد وذلك بدون الرجوع لوزارة الداخلية والسياسة التى تسير عليها وزارة الداخلية هي التى تحدد مدى توسع أو ضيق الأمور التى يحق لمسئولي الأمن بالمحافظات التصرف فيها بمفردهم ولا شك أن للنظام المركزي مزاياه وعيوبه

١ ـ مزايا النظام المركزي لجهاز الأمن :

إن وجود جهاز أمني واحد مركزي في الدولة يحقق المزايا الأتية :

أ تمتع الجهاز بخدمات مركزية على مستوى عال من حيث النوع والكفاية تدعمها الإمكانيات المالية والفنية التى تملكها الحكومة المركزية لذلك فإن معظم هذه الأجهزة تتمتع بخدمات على مستوى عال من الكفاية الفنية في مجالات التدريب والمواصلات والاتصال والمعامل الجنائية وغيرها

ب ـ إتاحة الفرصة لحياة أفضل ومستقبل أحسن بالنسبة لرجال الأمن في الجهاز المركزي وذلك لإمكان تنسيق قاعدة الهرم الوظيفي وقيمته بما يتيحه من إيجاد كادر خاص لرجال الأمن يمنحهم مزايا طيبه في المرتبات والعلاوات والترقيات والمعاشات فضلاً عما يضمنه من إتاحة الفرص للمجدين الناجحين من رجال الأمن في تولي مناصب عالية في هذا الجهاز الكبير أفضل من تلك التى يمكن أن يحققها الجهاز الصغير

جـ ـ حماية جهاز الأمن من أي نفوذ سياسي محلي يعوق نشاط الجهاز أو يعطل خدماته

د ـ إتاحة فرص أفضل لجهاز الأمن ولرجاله في عملهم الخاص بمكافحة

الجريمة ومنعها ، نتيجة لإمكان تعاون فروع الجهاز المركزي تحت قيادة لها سلطة تخطيط وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الشأن وفرض الرقابة اللازمة عليها

هـ - إعطاء فرصة كاملة لجهاز الأمن في ضبط الجريمة التى تقع في أي بقعة من بقاع الدولة وتتبع مرتكبيها والبحث عن أدلتها في جميع أنحاء البلاد، ولذلك يمكن أن يشعر كل مجرم بأن رجال الأمن في كل مكان في الدولة سوف يتعقبونه ويحاربونه إذا ما ارتكب أي جرم في أي مكان داخل الدولة

٢ - عيوب النظام المركزي :

يمكن تلخيص عيوب النظام المركزي في جهاز الأمن في الآتي :

أ ينتج عنه تعقيد في الإجراءات وإضعاف للمسئولية ، ولكن وسائل الإدارة الحديثة وأساليبها قد تغلبت على مثل هذه الصعاب عن طريق قصر المسئوليات للقيادة على واجبات التخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة، وترك واجبات التنفيذ للعاملين في ميدان حفظ الأمن والنظام ومكافحة الجريمة

ب النظام المركزي ربما يسهل على الحكومة المركزية التدخل في الحرية السياسية للأفراد ، ولكن يمكن الرد على ذلك بأن الذي يحمي الحريات السياسية ليس هو النظام اللامركزي للجهاز الأمني - وإنما أمور أخرى ليس لها علاقة بنظام أو هيكل الجهاز الأمني - وإنما النظام الكلي للدولة وأسلوبها هو الذي يفعل ذلك أما مركزية الجهاز الأمني فلا يمكن

اعتبارها ولم تكن كذلك سبباً في إهدار حريات الأفراد. [1] من أمثلة الدول التى تتبع النظام المركزي فرنسا ـ مصر

٢ ـ النظام اللامركزي لجهاز الأمن

يعتمد النظام اللامركزي لجهاز الأس على عنصرين هامين

١ عدم تركيز سلطات الأمن في يد الحكومة المركزية ، ففي النظام اللامركزي لجهاز الأمن تتوزع سلطاتها بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الدولة ، بعكس النظام المركزي لجهاز الأمن الذي تتركز سلطته في يد الحكومة المركزية

٢ استقلال هيئات جهاز الأمن داخل الدولة بعضها عن بعض فكل إدارة للجهاز الأمني في المحافظة أو الولاية المحلية لا رقابة على أعمالها إلاّ السلطة المحلية التى أنشأتها والتي تحدد لها صلاحيتها وواجباتها بما يتفق مع الظروف المحلية وما تقتضيه طبيعة التشريعات المحلية السائدة فيها كما تنفق عليها من ميزانياتها الخاصة دون خضوعها لأي سلطة أخرى بما في ذلك سلطة الدولة ككل ، ولا تتدخل في اختصاصاتها أو فرض نوع من الوصاية أو الإشراف عليها ولو من قبيل إيجاد نوع من التعاون المنظم الواجب بين الإدارات المختلفة للجهاز الأمني في سبيل أداء واجباتها

ومن أمثلة الدول التى تطبق النظام اللامركزي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتوزع سلطات الأمن بين الأجهزة الاتحادية والولايات والمقاطعات والمدن

---

(١) خالد، أحمد عمر مرجع سابق، ص: ١٠

وللنظام اللامركزي مزايا وعيوب :

١ ـ مزايا النظام اللامركزي للجهاز الأمني :

أ ـ ضمان عدم تدخل الحكومة المركزية في أمور الجهاز الأمني وتقييد حريته وتوجيهه بأي توجيهات سياسية

ب ـ إمكان آداء خدمات أمنية وفقاً لحاجة كل إقليم بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية

٢ ـ عيوب النظام اللامركزي للجهاز الأمني :

أ ـ هنا تكون الإدارات الأمنية قليلة الخبرة والتدريب بحيث لا تتوفر لها في الأقاليم معاهد التدريب الجيد أو مراكز المعلومات الأمنية المتكاملة .

ب توزيع السلطات على أجهزة الأمن بالأقاليم يفتت الجهود التى تبذل في صيانة الأمن فتكثر الجرائم ويصعب تعقب المجرمين في أنحاء البلاد .

جـ ـ اللامركزية تشجع على تقديم مصلحة الأفراد الخاصة على العامة ـ لذلك نجد أن الجهاز الأمني في النظام اللامركزي يتأثر بالظروف المحلية بل ويخضع لها ولو على حساب القانون

د النظام اللامركزي يضعف سلطة وهيبة الجهاز الأمني كما يجعله أقل فعالية في التحديات الأمنية ذات الأبعاد الوطنية وليست المحلية بحيث تتجاذب كل هيئة إقليمية سلطاتها المحلية ، وهنا لا تتوحد السياسة الأمنية

٣ ـ الجهاز المركزي للأمن (النموذج الفرنسي) :

يفرض النظام الفرنسي في الإدارة الحكومية عامة نظاماً مركزياً نموذجياً. فتكون السلطة الإدارية والرقابة هي الأجهزة المركزية في العاصمة حتى أدنى المستويات الإدارية المحلية كذلك الجهاز الأمني الفرنسي وهو يسير على نفس النمط المركزي كبقية أنظمة ومؤسسات الدولة الفرنسية لذلك فإن جهاز الأمن الفرنسي عامة يدار بواسطة الحكومة المركزية عن طريق حكام الأقاليم الذين يعينهم رئيس الدولة ومن ثم فإن وزير الداخلية في فرنسا مسئول أمام البرلمان عن حماية الأرواح والممتلكات والشئون الأمنية العامة

ولو أن أعمال الجهاز الأمني في فرنسا تنقسم إلى عدة تقسيمات أهمها مثلاً في الشرطة الجهاز الإداري والجهاز القضائي إلا أن كل ذلك يخضع لتبعية مركزية ونجد أن حكام الأقاليم ليس لديهم سلطات على الشرطة القضائية مثلاً وهي مركزية في مساراتها وحتى الشرطة الإدارية فإن مسئولياتها عامة مركزية ولو أن الحكام يفوضون سلطات محدودة في الإطار التنظيمي فقط في دائرة اختصاصهم

إن وزير الداخلية في فرنسا هو المشرف الأول على الجهاز الأمني الفرنسي وبالذات جهاز الشرطة وهو مؤلف من ثلاث أنظمة هي شرطة إقليم السين ، قوات الدرك للمناطق الإقليمية وقوات الأمن القومي وهذه الأنظمة تعمل تحت إمرة وزير الداخلية كمسئول مركزي . (انظر الشكل أ) .

١ ـ شرطـة السـين :

إذا نظرنا إلى مهام شرطة السين فنجد أنها تحت مسئولية سبع إدارات مركزية تدار كلها من العاصمة . وهذه الإدارات هي :

أ ـ الإدارة العامة لشرطة المجالس البلدية

ب إدارة الشرطة القضائية

جـ إدارة التحريات العامة

د إدارة الشرطة الاقتصادية ومكافحة الغش والتهريب

هـ إدارة حرس الشخصيات المهمة

و إدارة التفتيش العام

ز إدارة الخدمات الفنية

ولو أن هذه الإدارات تعمل في كل أنحاء فرنسا ولديها فروع في الأقاليم، الا أن جميعها تدار بطريقة مركزية من العاصمة . تعمل هذه الإدارات المركزية بطريقة مركزية تحت إمرة مدير شرطة السين حسب التقسيم الذي أوردناه سابقاً ، وهو مسئول لدى وزير الداخلية وهذا الجهاز الضخم الذى يتكون من الإدارات السبعة المركزية السابقة ، يتولى مهمة وضع اللوائح وتوجيه الإدارة وتنسيق الإشراف، كما يتولى حفظ النظام والبحث عن مرتكبي الجرائم والتحريات وتتولى هذه الإدارات تنفيذ التوجيهات العامة وتعمل في صورة ما على شكل هيئة اتصال

٢ ـ قوات الدرك «الجندرمة» الوطنية :

تقوم قوات الدرك «الجندرمة» الوطنية بأعمال الشرطة في المناطق الريفية وفي المدن الصغيرة وتؤدي إجراءات الضبطية الإدارية الشرطية لتنظيم الدوريات وغيرها من وسائل منع الجريمة ـ كذلك تقوم بإجراءات ضبطية قضائية في الجرائم المحلية وهنالك مهام أخرى توكل إلى هذه القوة ـ ولها مهام برية وبحرية وجوية ـ وهي قوة مركزية أساساً من حيث الإدارة ولكن يجوز في ظروف معينة للسلطات المدنية كحكام الأقاليم توجيه هذه القوات بالعمل في مناطقها

٣ ـ قوات الأمن القومي :

وهى تتولى أعمال الشرطة في جميع أرجاء فرنسا باستثناء إقليم السين وهي تمارس أعمالها في المدن الكبيرة ـ وهي المسئول الأول عن حفظ النظام ـ ولو أن القيادة الفعلية لهذه القوات في العاصمة إلاّ أنه في سبيل النهوض بمسئولياتها فهي دائمة الاتصال بالسلطات المحلية وبحاكم الإقليم لمعرفة توجيهاته التزاماً بواجباتها ومسئولياتها الأمنية

الشكل (أ) الهيكل التنظيمي لجهاز الأمن الفرنسي

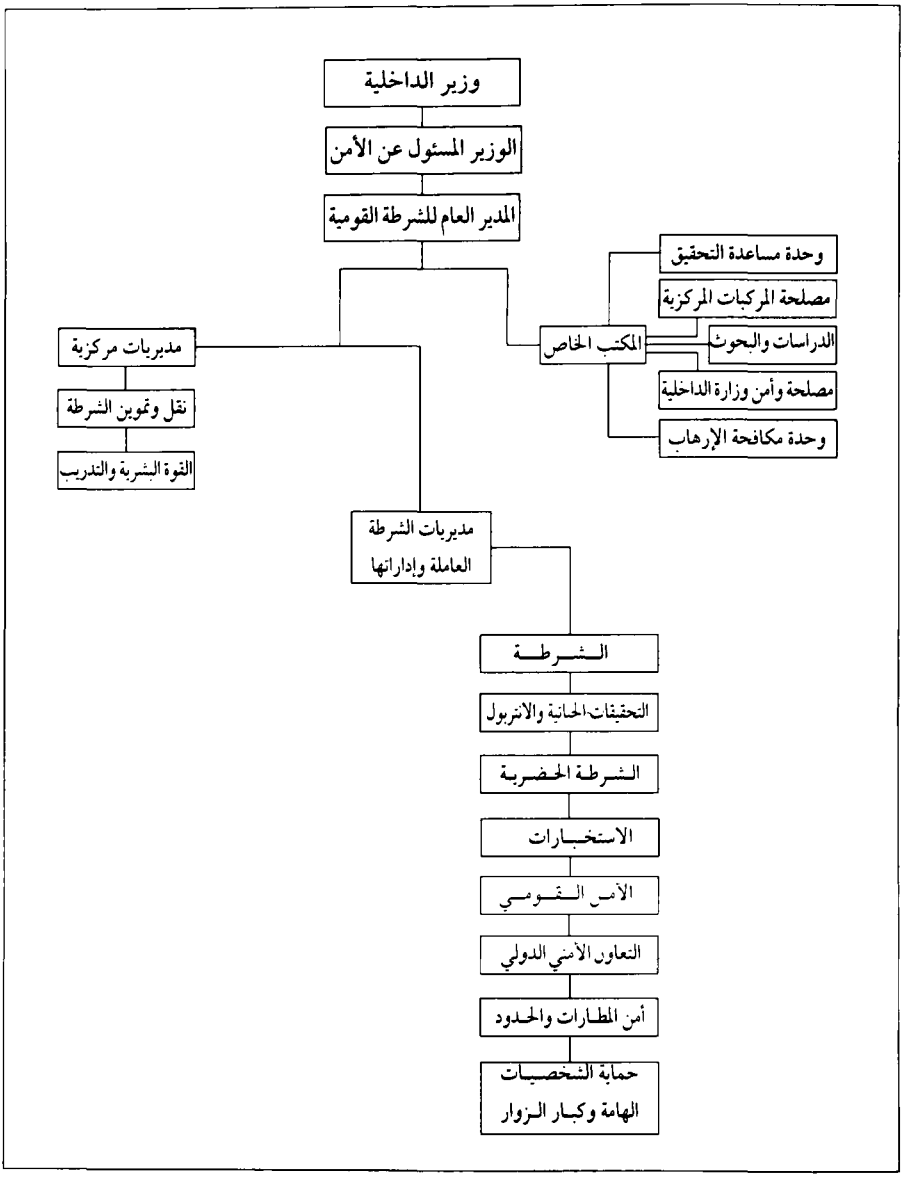

المصدر: مجلة الشرطة الجنائية الدولية، عدد أغسطس ١٩٨٧م، باريس

ولما كانت قوة شرطة المدنية لا تستطيع دائماً مواجهة حالات الطوارئ فإن إدارة الأمن القومي لديها قوات احتياطية متحركة تعمل عند صدور الأوامر إليها للتدخل في أي مكان في فرنسا

كل هذه التقسميات لنظام الأمن في فرنسا تخضع لسلطة مركزية في وزارة الداخلية تحت الإدارة العامة للأمن القومي ومقرها باريس ويرأسها المدير العام للأمن القومي ومهمته إصدار القرارات التى تتعلق بأساليب العمل والتنظيم والإدارة لمعاونة وزير الداخلية في ممارسة سلطات الشرطة الإدارية العامة وتضم هذه الإدارة المركزية عدداً من الأجهزة الإدارية المتخصصة منها :

١ ـ إدارة الشرطة القضائية

٢ ـ إدارة التحريات العامة

٣ ـ إدارة مراقبة الحدود وأراضي الدولة

٤ ـ هيئة شرطة المدن .

٥ ـ الفرق الجمهورية للأمن العام

ومما يجدر الإشارة له أنه يمكن نقل الموظفين الذين يمارسون العمل الميداني للشرطة إلى أي عمل آخر في فروع الأمن القومي الخمسة السابقة وفي مستوى الأقاليم فإن الحاكم يمارس بعض السلطات التقليدية على إدارات الشرطة التى تعمل في دائرة اختصاصاتها الإقليمية للشرطة القضائية ويعمل في مقر رئاسة كل إقليم مأمور تابع لإدارة التحريات العامة

٤ ـ النموذج الأمريكي للجهاز اللامركزي للأمن

وزارة الداخلية بالولايات المتحدة ليست مسئولة عن الجهاز الأمني عامة أو قوات الشرطة خاصة فهي لديها اختصاصات مختلفة أخرى وربما كانت طبيعة اتحاد الولايات التى جاءت لتنضم للاتحاد وبنظمها المختلفة، أحد الأسباب في هذا الموقف، لأن اختلاف النظم والتشريعات المطبقة في كل ولاية جعل لكل ولاية نظماً للشرطة ملائمة لظروفها لذلك هنالك تباين كبير في عدد قوات الشرطة المستقلة بحيث تزيد عن أربعين ألف وحدة. وهذا من أصغر وحدة إلى شرطة المدن والشرطة المحلية إلى شرطة الولاية إلى الجهاز الأمني الفيدرالي. أي الشرطة الاتحادية

١ ـ الشرطة الاتحادية

تتكون من قوات متعددة مركزية وتختص بمنع وضبط الجرائم على مستوى كل الاتحاد حسب القوانين المنظمة لذلك ـ فلها سلطات مركزية اتحادية وتمارس سلطاتها في نطاق كل الولايات المتحدة الأمريكية ـ وهي تتبع وزارات مختلفة منها ما يتبع وزارة العدل.

أ مكتب المباحث الفيدرالية F.B.I والذي يختص بالبحث الجنائي في جميع المخالفات الاتحادية أو ما يسمى بالجرائم الفيدرالية كما يختص بالبحث في الجرائم الكبرى كالجاسوسية والتزييف والتزوير والقضايا المتعلقة بالأمن الداخلي. وأفراد هذا المكتب موزعون في كل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وفي ممتلكاتها في الخارج وتعتبر هذه القوة من أهم قوات الشرطة الفيدرالية

ب إدارة الهجرة والجنسية وتبحث في المخالفات المتعلقة بقوانين الهجرة والجنسية وحراسة الحدود لمنع التسلل غير المشروع

ومن هذه القوات الاتحادية ما يتبع وزارة البريد ومهمتها مكافحة جرائم السطو على البريد والتحري في مخالفات البريد ومنها ما يتبع وزارة الخزانة كتلك التى تختص بمكافحة الجرائم الخاصة بقوانين الدخل والضرائب وكذلك القوة الخاصة بمكافحة الكحول والدخان وجرائمهما وكذلك القوات الخاصة بالجمارك والتى تهتم بجرائم التهريب.

٢ ـ شرطة الولاية :

لكل ولاية من الولايات شرطة خاصة بها واختصاصها داخل نطاق حدود الولاية وتستمد سلطاتها من الولاية وليس من أي جهاز فيدرالي. لذلك فإن اختصاصها لا يتعدى تنفيذ قوانين ولوائح الولاية

٣ ـ شرطة المقاطعة :

تنقسم كل ولاية إلى مقاطعات لكل مقاطعة شريف مسئول عن الأمن. وهو يعين بالانتخاب وهو مكلف بجميع واجبات الشرطة واختصاصه هو المناطق الداخلة ضمن حدود المقاطعة وعمل الشريف مستقل كاملاً عن الشرطة المحلية في المدن والقرى

٤ ـ شرطة البلديات :

هنالك بلديات في المدن والقرى وكل مدينة أو قرية لها بلدية يوجد بها إدارة للشرطة يرأسها قائد ويعين من السلطة التنفيذية في المدينة لذلك نجد أن كثيراً من قوات الشرطة تكون شرطة الولاية عامة فنجد قوة شرطة لكل مدينة كبيرة وشرطة الولاية العامة لا تمارس اختصاصها إلاّ في المناطق

الريفية الخارجة عن حدود المدن والقرى والمقاطعات التى تقوم شرطتها المحلية بمباشرة اختصاصاتها في تنفيذ القوانين الخاصة بها

٥ ـ نظام الأمن الوسط بين المركزي واللامركزي :

١ ـ النموذج الياباني.

كانت الشرطة اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية تأخذ شكلاً مركزياً ، ولكن بعد الحرب انتقلت إلى النظام اللامركزي وبعد سنوات من ذلك ظهرت صعوبات في تطبيق ذلك النظام اللامركزي فأعيد تنظيم الشرطة واتجهت مرة أخرى نحو المركزية بعد صدور قانون الشرطة الياباني في عام ١٩٥٤م، تم إنشاء نظام للشرطة يعتبر وسطاً بين المركزي واللامركزي ولقد آلت مسئولية حماية الأرواح والممتلكات ومنع ومكافحة الجريمة والقبض على المشبوهين وتنظيم المرور وغير ذلك من الأمور المتعلقة بصيانة الأمن ، في يد الشرطة المحلية بالمقاطعات وتهيمن الحكومة المركزية على واجبات الشرطة المتعلقة بالأمن العام في جميع أنحاء البلاد عن طريق وكالة الشرطة الوطنية ولجنة الأمن الوطنية والتى تتكون من رئيس بدرجة وزير وخمسة أعضاء يتم تعينهم بواسطة رئيس مجلس الوزراء من بين الشخصيات القومية النظيفة المشهود لها بالحيدة والأمانة ويشترط في أعضاء اللجنة أن يكونوا من الأشخاص الذين لم يسبق لهم العمل في الوظائف العامة خلال السنوات الخمس السابقة لتعيينهم ويشترط ألا يزيد عدد الأعضاء الذين ينتمون لحزب سياسي واحد في هذه اللجنة من عضوين تتولى هذه اللجنة مهمة

التخطيط والإشراف على أعمال الشرطة المتعلقة بالأمن العام في جميع أرجاء البلاد كما تعنى اللجنة برسم السياسات العامة لتعليم الشرطة وتدريبها وتحديد وسائل النقل والاتصال والإشراف على الأجهزة الفنية القومية كالاحصاءات ، وتحقيق الشخصية والمعلومات الجنائية المركزية واتصالات الشرطة الخارجية بالمنظمات الدولية والإقليمية

وتقوم اللجنة أيضاً بتعيين مدير عام الشرطة بموافقة رئيس الوزراء أما شرطة المحافظات والمقاطعات فتقع تحت إشراف لجنة أمن المقاطعة أو المحافظة والتى يعينها رئيس مجلس المحافظة وتتكون لجنة أمن المحافظة من ثلاثة أعضاء عدا لجنة أمن مقاطعة طوكيو التى تتكون من خمسة أعضاء ويشترط في اللجنة وعضويتها نفس الشروط الخاصة بلجنة الأمن القومية ويتم تعيين مدير شرطة المحافظة بواسطة لجنة الأمن القومية وبتوصية من لجنة أمن المحافظة عدا مقاطعة طوكيو التى يتم تعيين مدير شرطتها بواسطة لجنة الأمن القومية وموافقة رئيس الوزراء

وتنقسم المحافظة إلى مدن ولكل مدينة إدارة للشرطة تختص بواجبات الشرطة داخل المدينة ، كما تنقسم المدن إلى أقسام ولكل قسم مركز للشرطة ، وتنقسم مراكز الشرطة إلى نقاط يطلق عليها نقطة شرطة في حالة المدن والشرطي المقيم في حالة الأرياف والضواحي ويمكننا أن نوجز النظام الإداري الهرمي للشرطة اليابانية بالأشكال التالية : (ب و جـ)[1]

(1) National Police Agency. Police White Paper: Annual Report. Tokyo: Government Publications, 1994, PP. 116 - 117.

الشكل (ب) بيان تخطيطي يوضح هيكل وكالة الشرطة القومية اليابانية

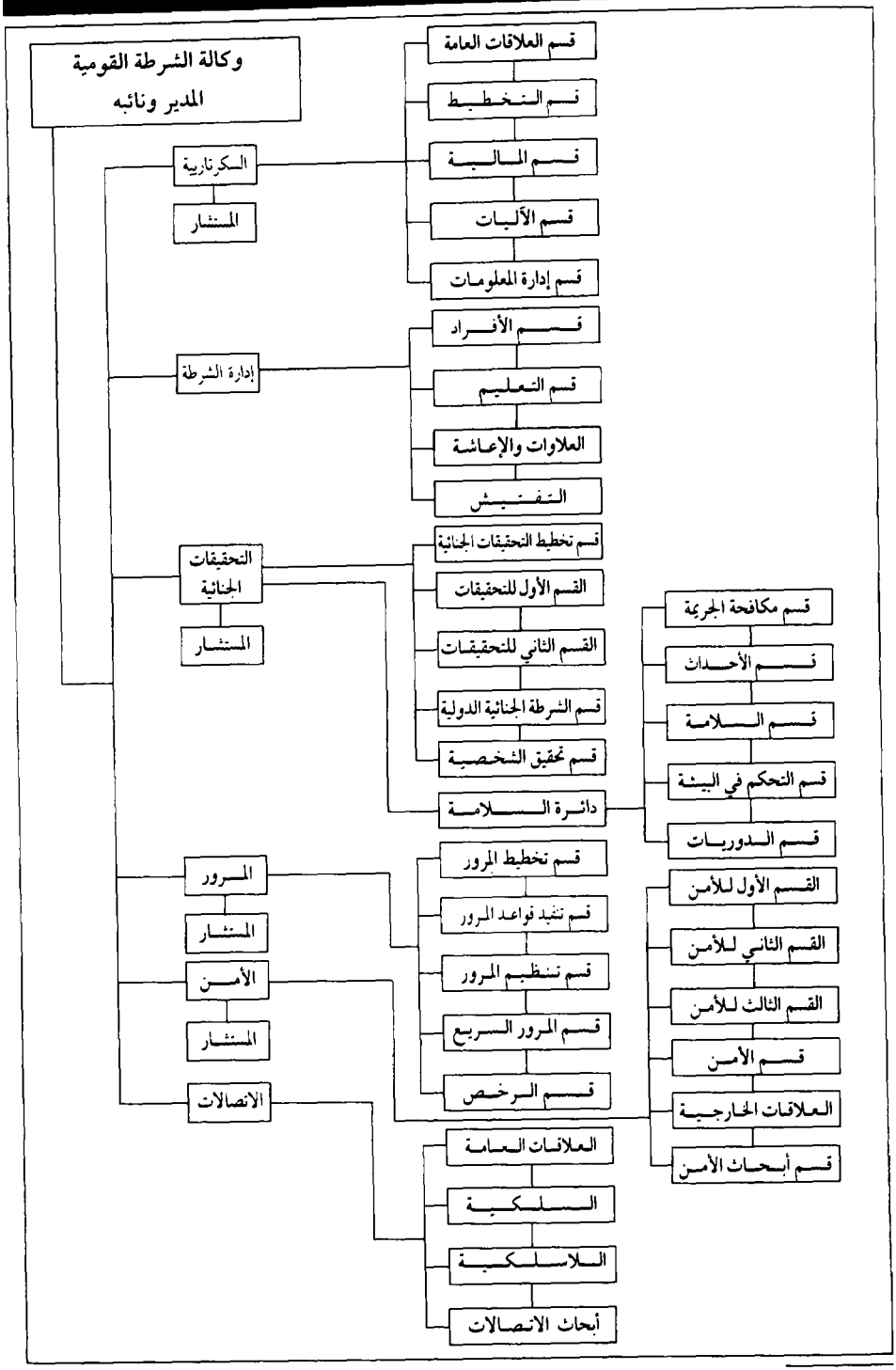

المصدر: تقرير الشرطة القومية اليابانية لعام ١٩٩٤م، طوكيو

الشكل (جـ) بيان تخطيطي يوضح هيكل وكالة الشرطة القومية اليابانية

الهيكل التنظيمي للشرطة اليابانية

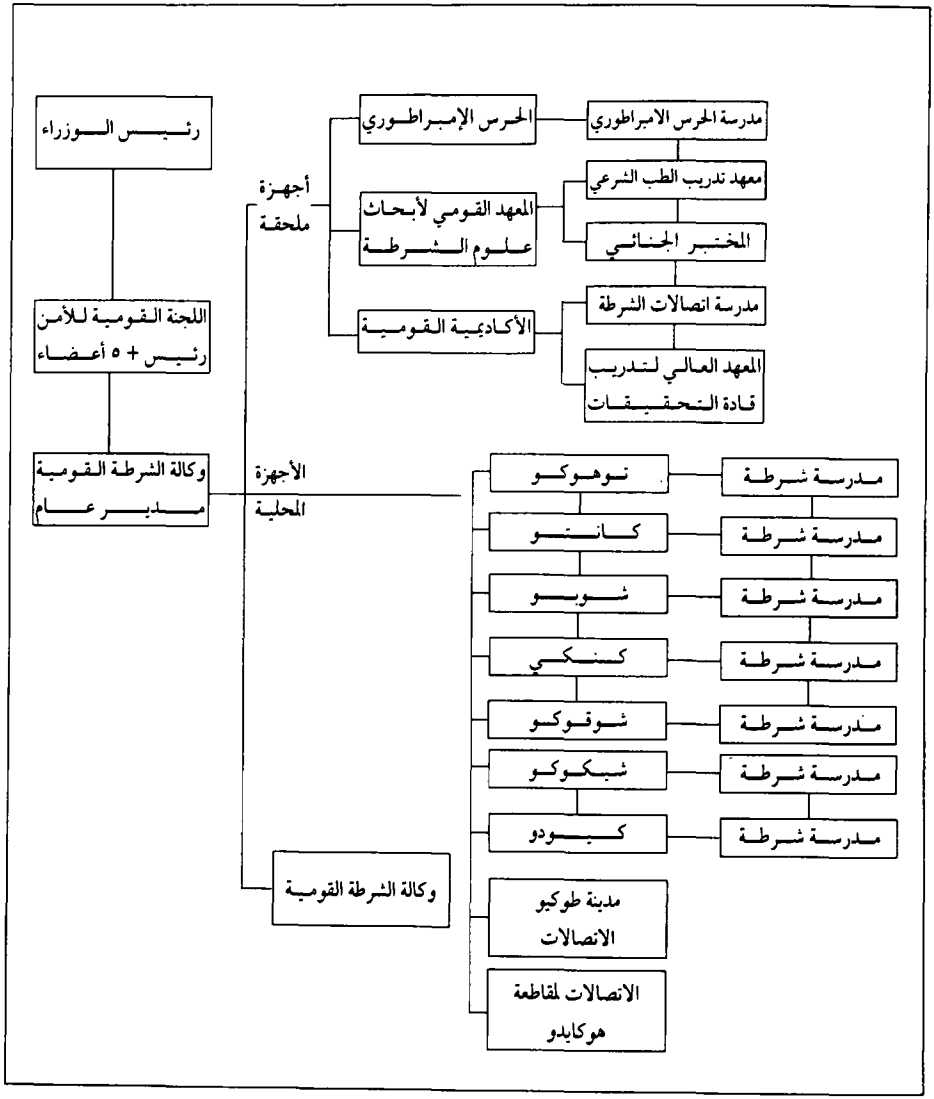

المصدر: تقرير الشرطة القومية اليابانية لعام ١٩٩٤م، طوكيو

٢ ـ النموذج البريطاني :

يعتبر نظام الشرطة البريطانية نظاماً لامركزياً حيث تمتع شرطة المقاطعات والمدن بقدر كبير من اللامركزية ولكن أخيراً بدأ ظهور بعض البوادر التى ربما تجعل البعض يعتقد أنها تتجه إلى الوسط بين المركزية واللامركزية

أ ـ شرطة العاصمة المركزية :

شرطة العاصمة المركزية (London Metropolitan Police) وهو أكبر جهاز شرطة في البلاد ويخضع لإشراف مركزي من جانب الحكومة . ويرأس الشرطة مدير (Commissioner) يستمد سلطاته الإدارية من وزير الداخلية (Home Secretary) وتقوم شرطة العاصمة بخدمات مركزية أيضاً بالنسبة لجميع أجهزة الشرطة البريطانية اذ يحتفظ بسجل مركزي للجرائم والمجرمين وبمكتب مركزي للبصمات اذ ترسل جميع أجهزة الشرطة البصمات إلى هذا المكتب

وكذلك تنتدب شرطة العاصمة بعض رجال المباحث للشرطة المحلية في كل مقاطعة للتحقيق في بعض الجرائم الهامة كما يوجد فرع خاص (Special Branch) في إدارة المباحث الجنائية يؤدي أعمالاً أمنية سياسية في جميع أنحاء بريطانيا

وتخضع الشرطة المتخصصة في بريطانيا لإشراف مركزي من جانب السلطة المركزية ومثال ذلك شرطة المواصلات تحت إشراف وزير المواصلات . هذا زيادة على أن تعيين مدير شرطة أي قوة محلية . مرتبط بموافقة وزير الداخلية كما أن وزارة الداخلية تتحمل نصف نفقات كل

قوة شرطة محلية ـ وهي المسئولة عن تفتيشها وذلك من قبل مفتشين مركزيين من وزارة الداخلية كما أن هذه القوات المحلية تلتزم بما يصدره الوزير من توجيهات وإلاّ حرمت من نصف النفقات التى تجيئ من الوزارة

ويلاحظ تدخل وزير الداخلية في الكثير من أمور شرطة المقاطعات إذ لَهُ أن يصدر اللوائح بالمرتبات وظروف الخدمة وأن ينظر في تظلمات الفصل من أي عضو من أعضاء الشرطة في المقاطعات وله حق دمج الشرطة المحلية ببعضها إذا ماوجد ضرورة لذلك بعد موافقة قوتى الشرطة كما أنه يحدد شروط الالتحاق بالشرطة وبرامج التدريب وتقاليد المهنة كما تصدر وزارة الداخلية نشرات دورية توجيهية إلى قوات الشرطة المحلية وهى تشمل قرارات وأوامر تنظيمية

وكل هذه السلطات ترجح القول بأن نظام الشرطة اللامركزي في بريطانيا يميل بعض الشئ للوسط وذلك بوجود روابط مركزية كثيرة . ورغم استقلالية شرطة المقاطعات الخارجية إلى حد كبير حيث توجد قوات مستقلة للشرطة في المقاطعات ، فلكل مقاطعة أن تُنشئ قوة شرطة لحفظ الأمن والنظام تتلاءم وظروفها الخاصة ـ وهذا يجعل النظام اللامركزي هو السائد عامة

ب ـ شرطة المقاطعات :

المقاطعات تدير أجهزة الشرطة فيها بواسطة لجنة الشرطة المحلية . تقوم السلطات المحلية بتعيين مدراء الشرطة لها وهو ما يسمى (Chief Constable) ويستمد هذا سلطته من لجنة الشرطة التى تعينه وكذلك تقوم السلطات المحلية بتعيين أعضاء جهاز الشرطة مع عدم الإخلال بالتوجيهات

العامة الخاصة بشروط القبول التى تصدر من وزارة الداخلية المركزية . ويتولى رئيس الشرطة في المقاطعة تعيين الرجال اللازمين وهو يقرر ترقيتهم ومنحهم العلاوات ويتخذ ضدهم الإجراءات التأديبية

ولايمكن الحديث عن الشرطة في بريطانيا بدون الإشادة إلى شرطة اسكوتلانديارد باعتبارها الجهاز المركزي للمباحث المستقل عن شرطة المقاطعات وله سلطات في كل أنحاء بريطانيا ومقره لندن . ويضم جميع الأجهزة الأمنية المركزية مثل المختبرات الجنائية والسجل المركزي للبصمات والمعلومات الجنائية

ثانياً عرض وتحليل البيانات المتوفرة بشأن الهياكل التنظيمية القائمة في الدول العربية:

تمت مخاطبة شعب اتصال مجلس وزراء الداخلية العرب في جميع الدول العربية لتزويد الدراسة بالهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية المعمول بها حالياً فقد استجابت شعب اتصال (١٣) دولة عربية وزودتنا بالهياكل التنظيمية المعمول بها الآن والدول هي

١ ـ المملكة العربية السعودية
٢ ـ المملكة الأردنية الهاشمية
٣ ـ جمهورية السودان
٤ ـ الجمهورية الجزائرية .
٥ ـ الجمهورية العربية السورية .

٦ ـ دولة البحرين
٧ ـ الجمهورية اللبنانية.
٨ ـ جمهورية مصر العربية.
٩ ـ سلطنة عمان.
١٠ ـ الجمهورية اليمنية.
١١ ـ الجمهورية الإسلامية الموريتانية
١٢ ـ دولة الكويت
١٣ ـ الجمهورية العراقية

وفيما يلي نقدم الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية التى وصلتنا من الدول المذكورة سابقاً. بعض الهياكل وصلتنا معدة في شكل رسومات تخطيطية وبعضها وصلت إلينا مكتوبة وقمنا بإعدادها في شكل رسومات تخطيطية حتى تسهل على القارئ مهمة المقارنة على النحو التالي :

يلاحظ للوهلة الأولى أن اهتمام قادة الشرطة والأمن العرب والجهود التى بذلت من خلال التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب خلال العقدين الماضيين أن التقارب الذي كان مأمولاً لم يتحقق بالكفاءة المنشودة الشئ الذي انعكس سلباً على محاولات التعاون ومساعي التنسيق الأمني بين الدول العربية لقد صدرت عدة توصيات وقرارات جماعية من مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب بشأن توحيد الهياكل التنظيمية للشرطة واعتمدت من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب إلاّ أن ما توصلت إليه هذه الدراسة من بيانات لا تكشف تجاوب الدول

العربية مع تلك القرارات والتوصيات ويعزى ذلك لصدور تلك التوصيات دون مراعاة الدقة والتحديد ودون بيان لآليات وأساليب التنفيذ كما أن التوصيات الصادرة في هذا الشأن كانت توصيات غير ملزمة قدمت في شكل خيارات وتركت للدول العربية حق الاختيار أو الاسترشاد بتلك النماذج في إعداد هياكلها الخاصة وعزاؤنا الوحيد أن الدول العربية أدركت من تلك الجهود والمساعي حقيقتين :

الحقيقة الأولى :

أهمية أن تكون للأجهزة الأمنية هياكل تنظيمية علمية وفقاً للمهام والواجبات الأمنية

الحقيقة الثانية

أهمية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية لمواكبة المستجدات الأمنية ومتغيراتها

ومن النتائج الإيجابية التى حققتها مساعي مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب في هذا الشأن أن توفرت لدى الأجهزة الأمنية العربية هياكل تنظيمية معدة وأن توفر أيضاً الفهم المشترك لمفهوم وأهمية الهياكل التنظيمية لإدارة المنظمات الأمنية

الشكل (١ ـ ١) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بجمهورية الجزائر

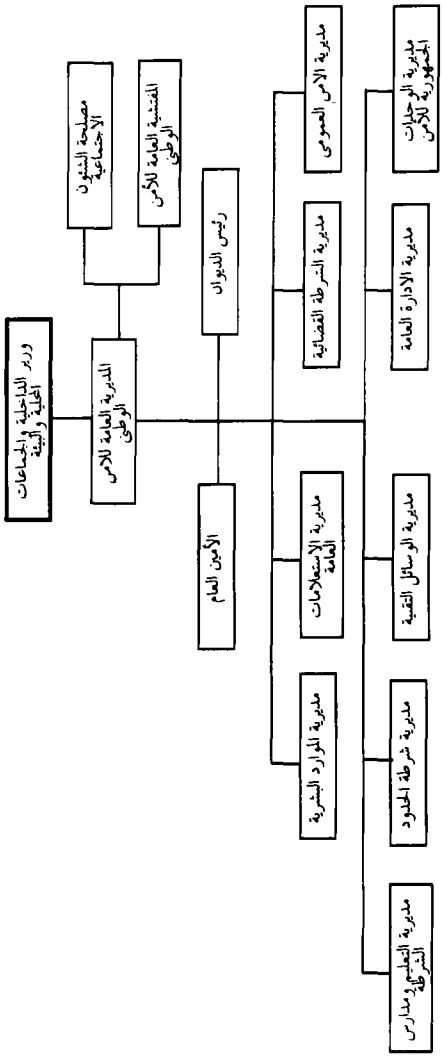

المصدر: خطاب المديرية العامة للأمن الوطني بالجمهورية الجزائرية رقم ١٤٤٠/أ.و أ ع. خ/ ش. أ ح وتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩٩٦م.

الشكل (١ ـ ٢) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بدولة البحرين

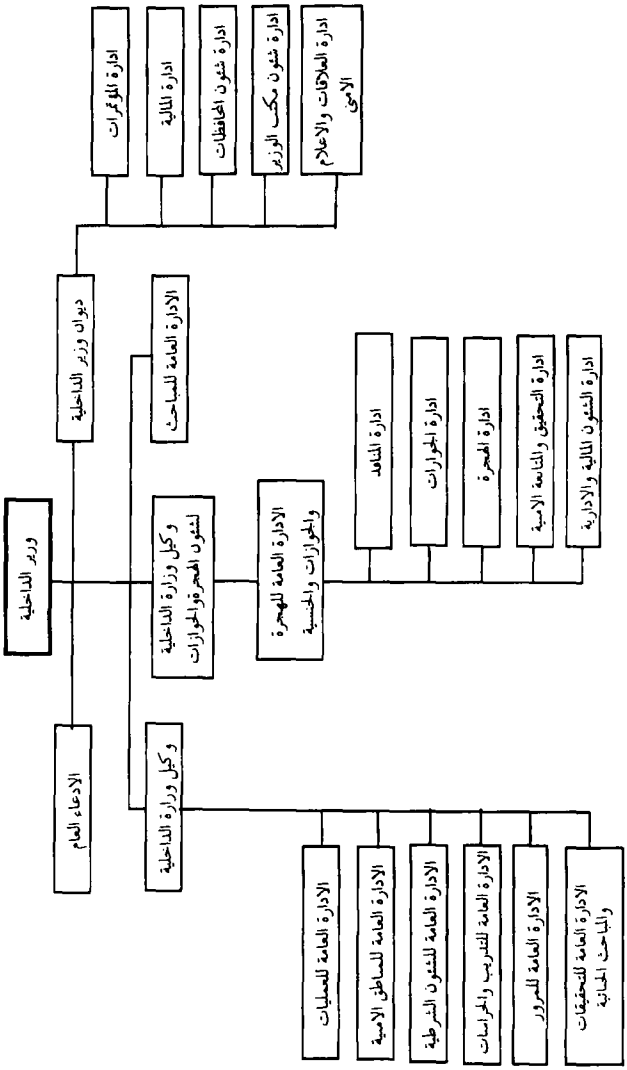

المصدر : خطاب وزارة الداخلية في دولة البحرين رقم د ٥/ ١/ ١/ ٢/ ٤٧ وتاريخ ٦/ ١/ ١٩٩٧م والمرسوم الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦م.

الشكل (١ ـ ٣)الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بجمهورية مصر العربية

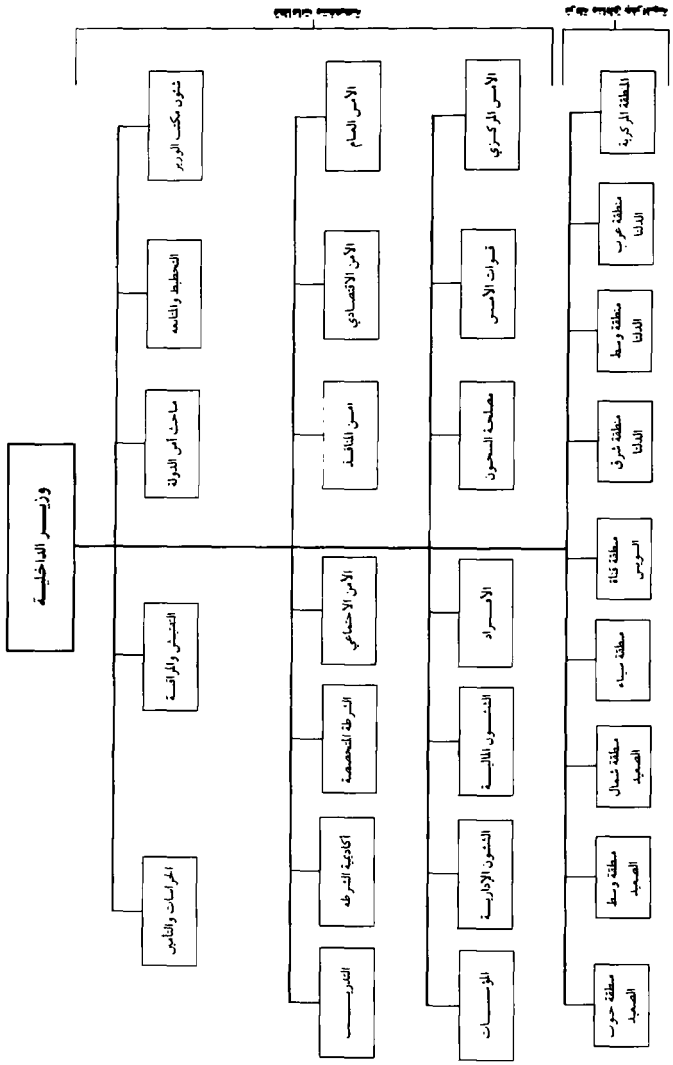

المصدر : خطاب وزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية رقم أ/ ٤ وتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٩٦م
ـ الهيكل يمثل القطاعات الرئيسة المأخوذة بتصرف من المصدر المذكور

الشكل (١ ـ ٤) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بالمملكة الأردنية الهاشمية

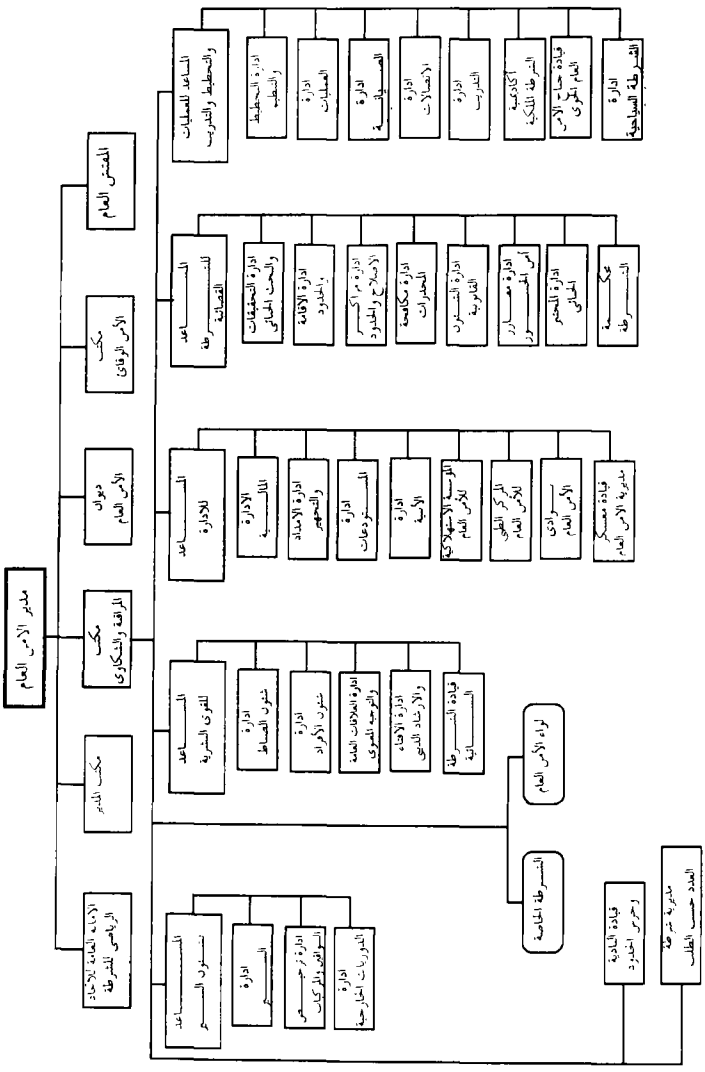

المصدر: خطاب وزارة الداخلية الأردنية رقم ١٠/ ٣٨/ ٤٧٩٠٥ وتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٩٦م.

الشكل (١ ـ ٥) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بالجمهورية العراقية

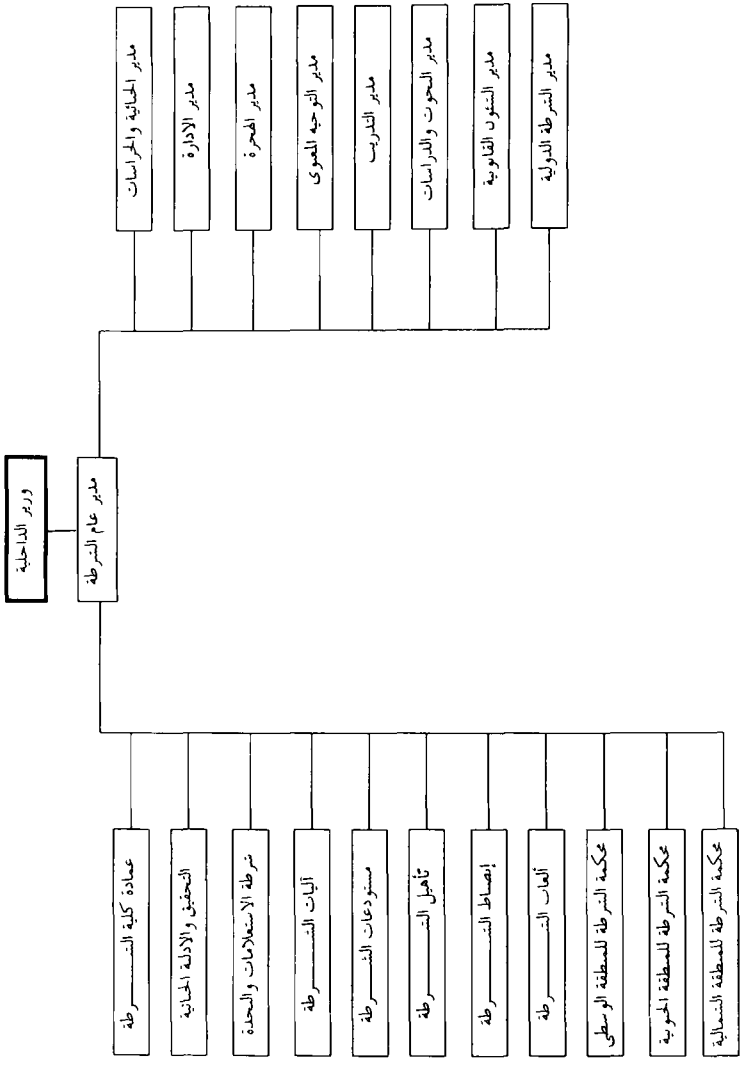

المصدر: خطاب وزارة الداخلية العراقية رقم ٢٧ أ/ ش/ ٤٩٣ وتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٩٧م.

الشكل (١-٦) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بالجمهورية اللبنانية

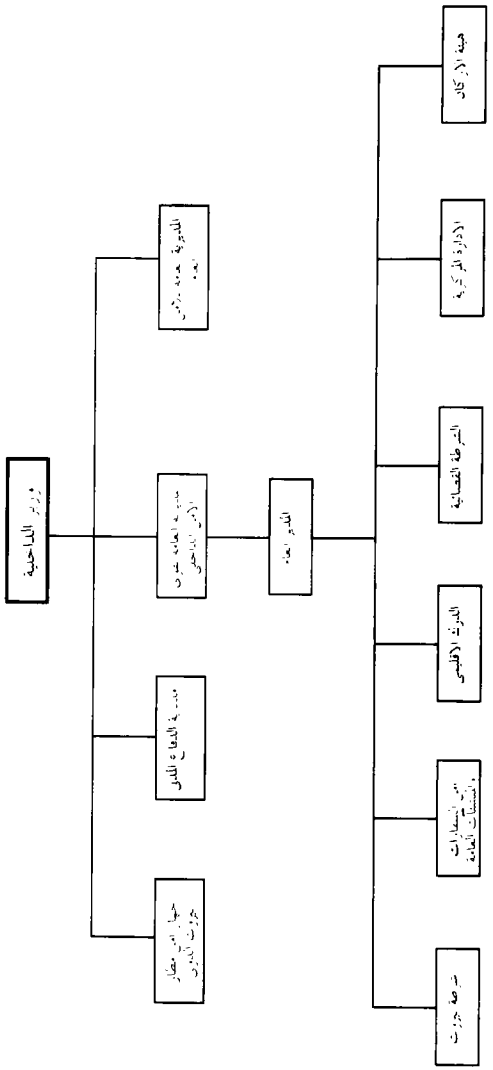

المصدر: خطاب وزارة الداخلية اللبنانية رقم ٢٥٤/ ٢٠٤ ش ٨ وتاريخ ١٤/ ٨/ ١٩٩٣م، ووثائق المؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب.

الشكل (١ ـ ٧) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بجمهورية موريتانيا الإسلامية

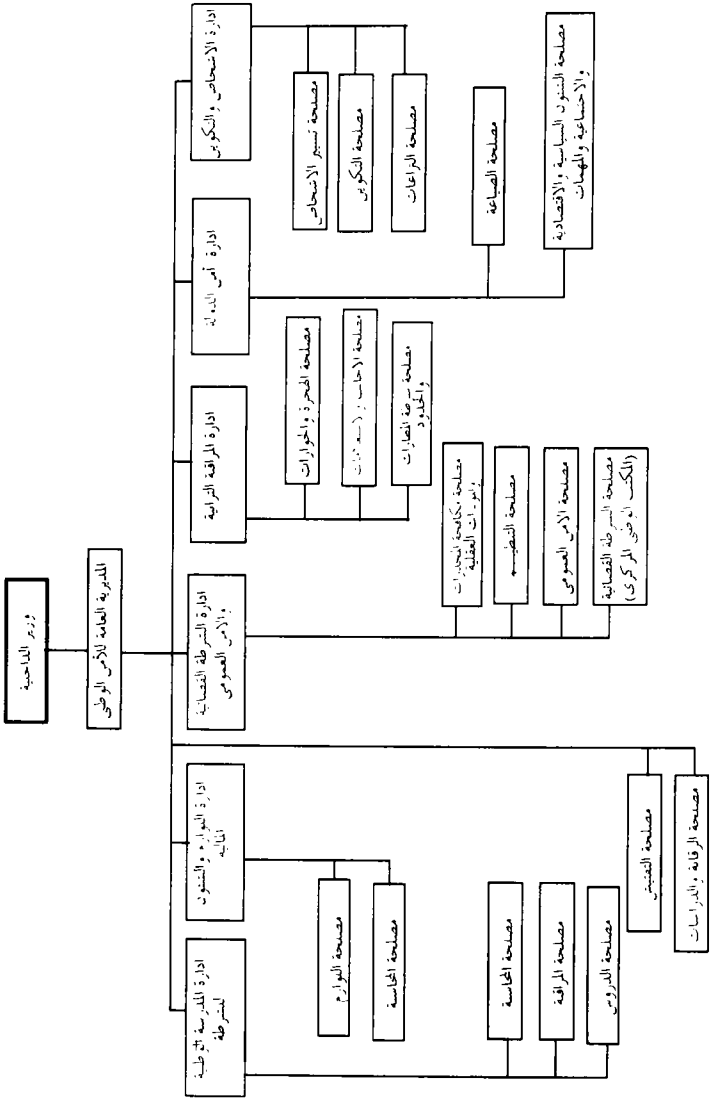

المصدر: خطاب وزارة الداخلية الموريتانية رقم ١٢٥ وتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م، ووثائق المؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب.

الشكل (١ ـ ٨) الهيكل التنظيمي لشرطة عمان السلطانية

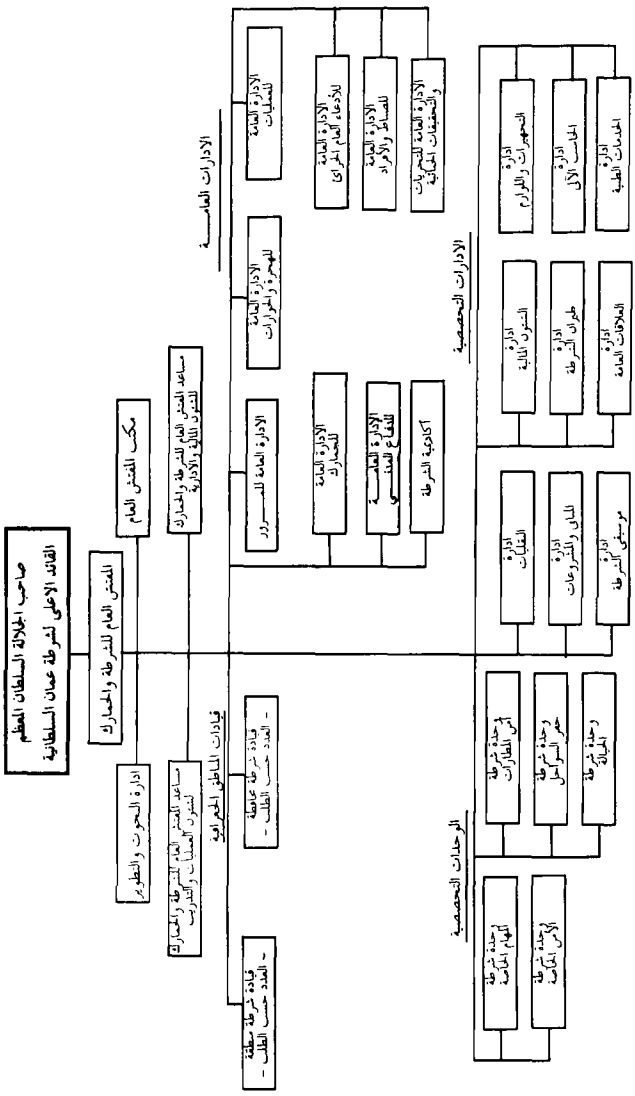

المصدر: خطاب وزارة الداخلية بسلطنة عمان رقم م س ٢/ ٥/ ٣٤ وتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٧م.

الشكل (١ ـ ٨ أ) الهيكل التنظيمي لمركز الشرطة في سلطنة عمان السلطانية

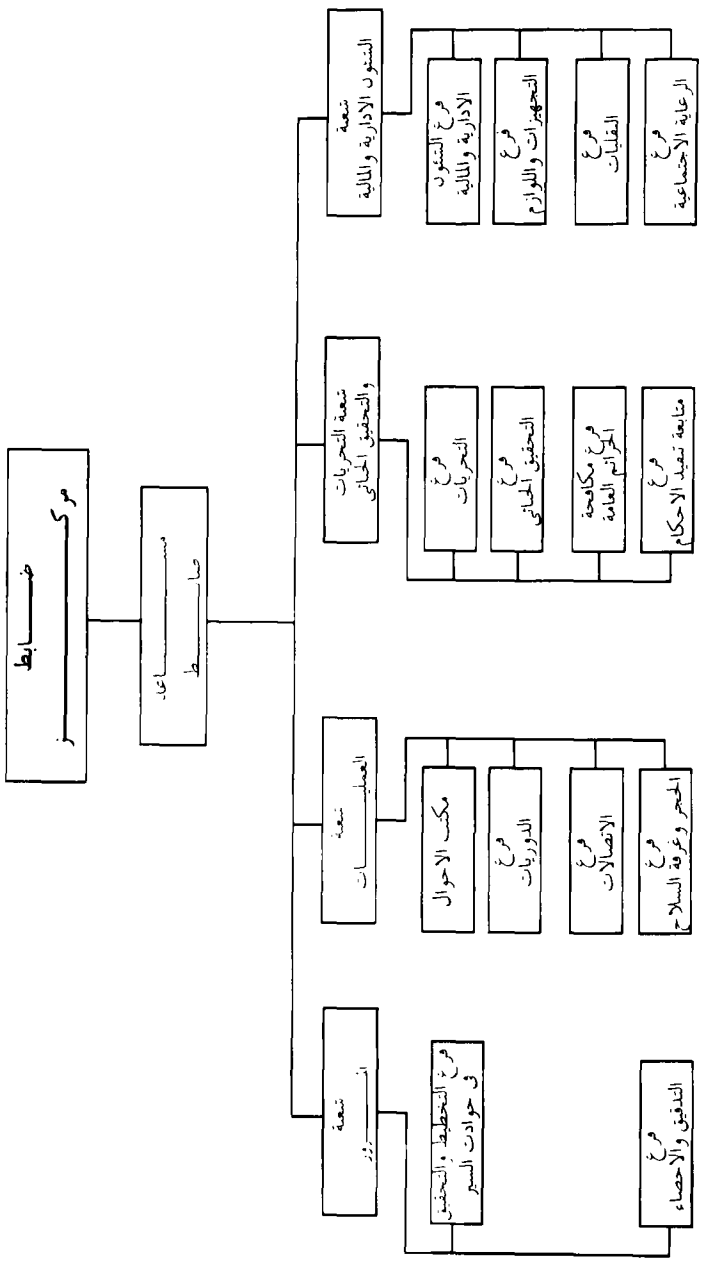

الشكل (١ ـ ٩) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية

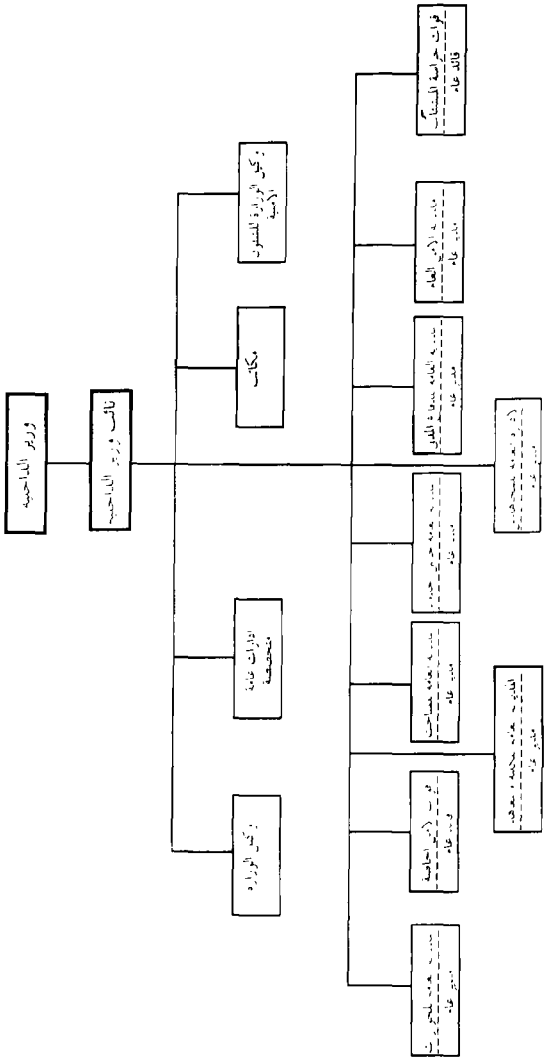

المصدر: خطاب وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية رقم ٣٦ ـ ٦٠٥ وتاريخ ٧/ ٨/ ١٩٩٣م، ووثائق المؤتمر السابع عشر لقادة الشرطة والأمن العرب.

الشكل (١-٩أ) الهيكل التنظيمي لأجهزة الأمن العام بالمملكة العربية السعودية

الشكل (١ ـ ٩ ب) الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجوازات بالمملكة العربية السعودية

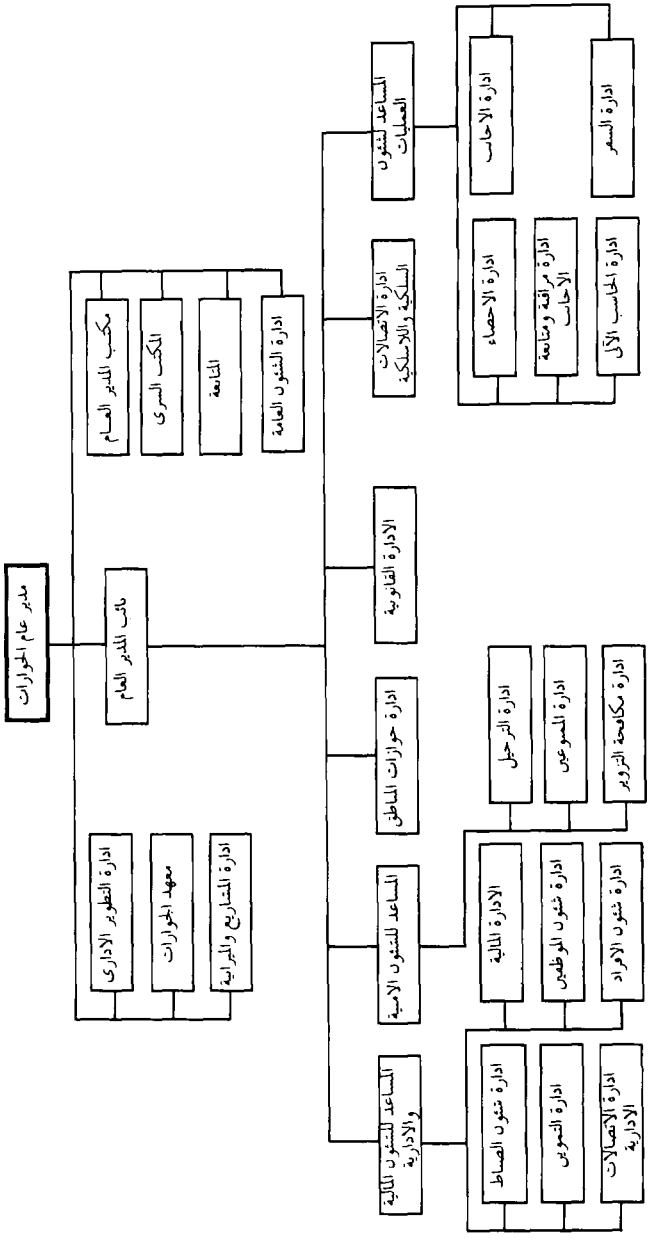

الشكل (١-٩ ج) الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لحرس الحدود بالمملكة العربية السعودية

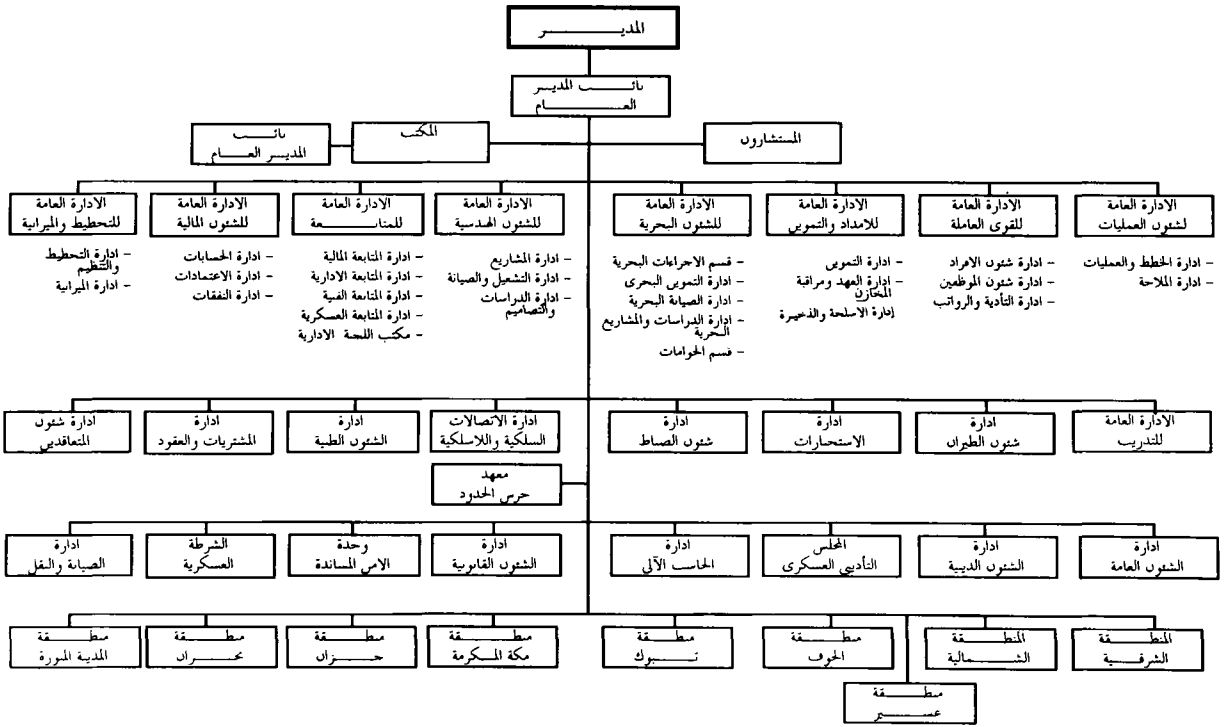

الشكل (١ ـ ١٠) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بجمهورية السودان

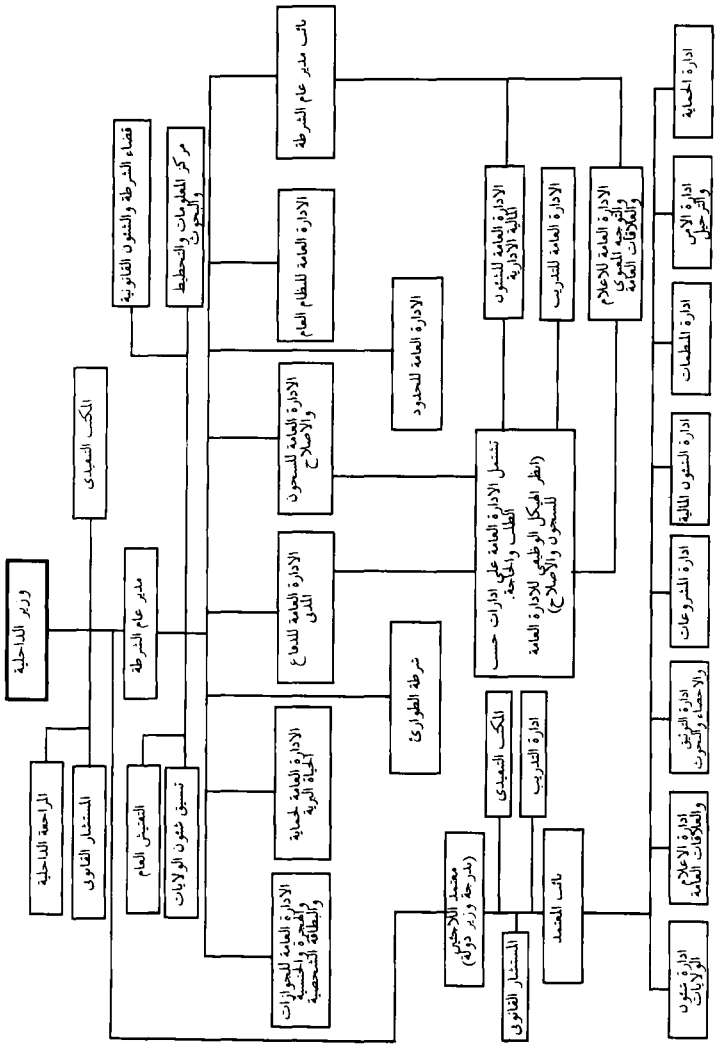

المصدر : قرار وزاري رقم (٧٣) لسنة ١٩٩٥م الصادر من وزير الداخلية بجمهورية السودان .

الشكل (١ ـ ١٠أ)
الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للسجون والاصلاح بوزارة الداخلية بجمهورية السودان

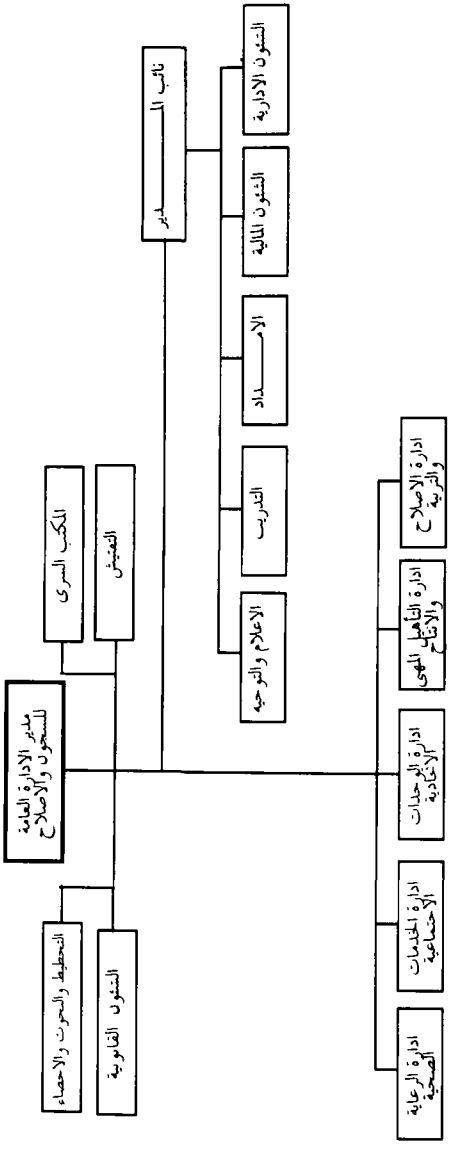

الشكل (١ ـ ١١) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بالجمهورية العربية السورية

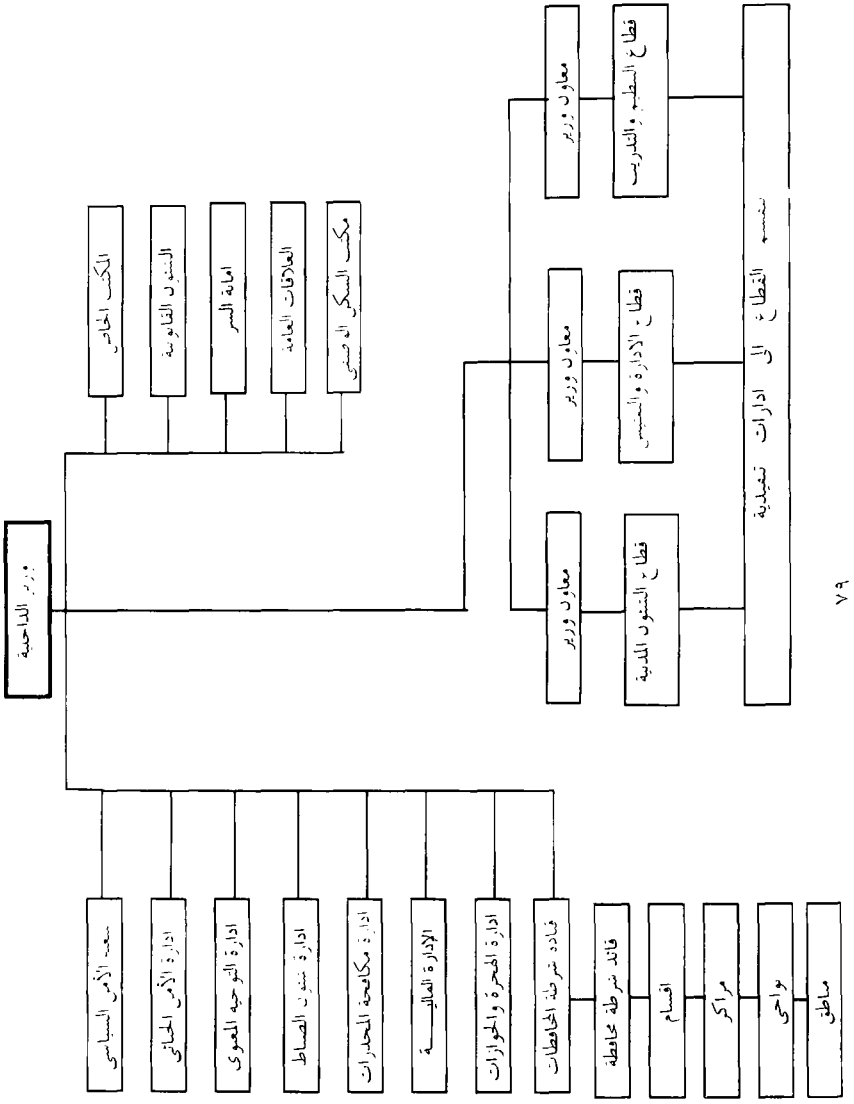

المصدر: خطاب وزارة الداخلية السورية رقم ٢٧٢٠/ ٦٠٣/ وتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٩٧م.

الشكل (١ ـ ١١أ) هيكل قيادة شرطة المحافظات لوزارة الداخلية بالجمهورية العربية السورية

الشكل (١ ـ ١٢) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة

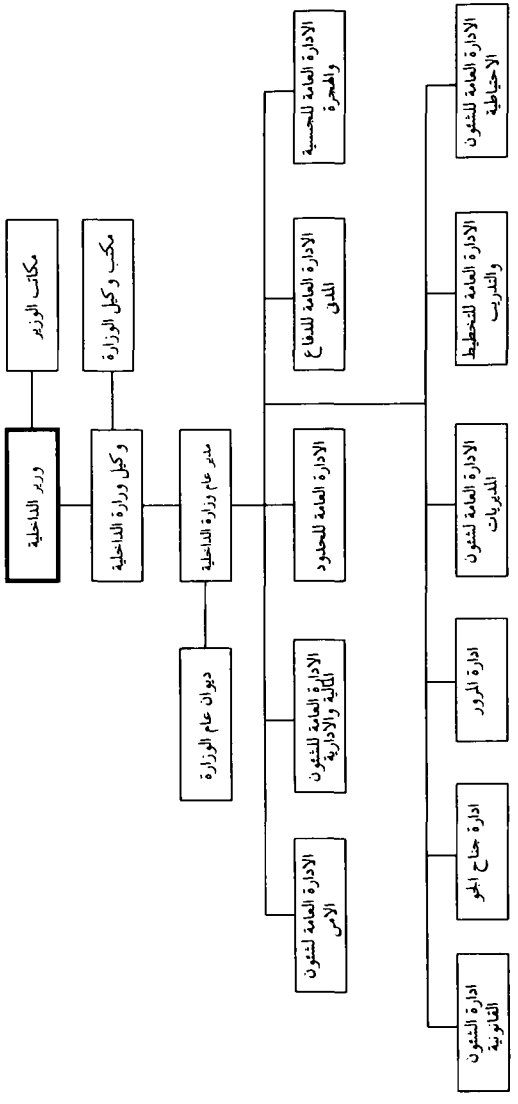

٨١

المصدر: وثائق المؤتمر الثامن عشر لقادة الشرطة والأمن العرب ١٩٩٤م.

الشكل (١-١٣) الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والأمن بالجمهورية اليمنية

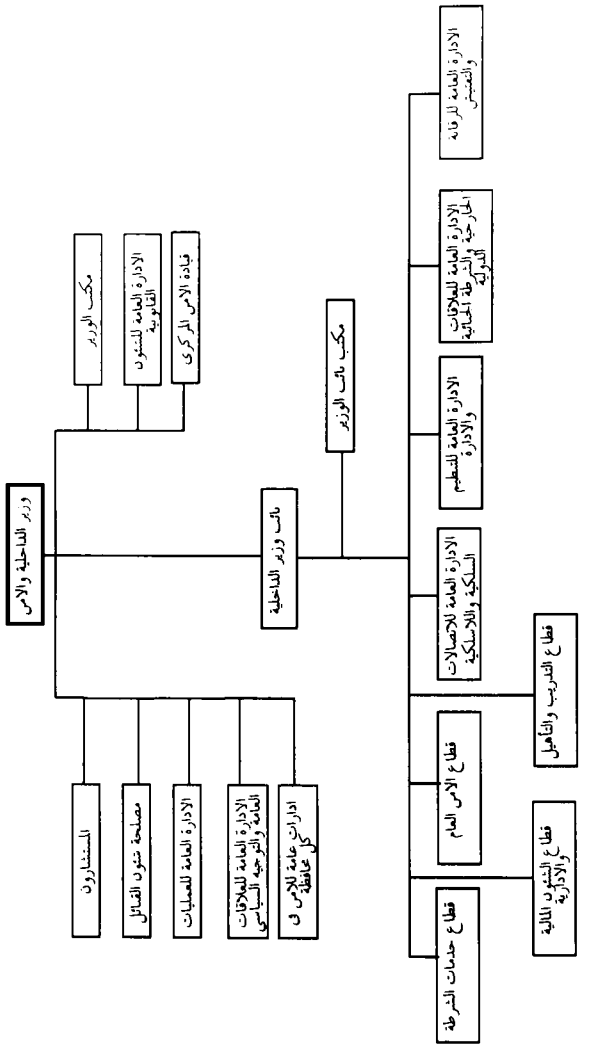

المصدر : خطاب وزارة الداخلية والأمن باليمن رقم ٣/ ٢٣٩/ ٩٣ وتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م، ووثائق المؤتمر السابع عشر لقادة الشرط والأمن العرب.

بقراءة أولية للهياكل التنظيمية الخاصة بالأجهزة الأمنية في الدول العربية تتضح بعض الحقائق والملاحظات العامة ينبغي الإشارة لها قبل الدخول في تفاصيل مسألة الهياكل التنظيمية . وتنقسم تلك الحقائق والملاحظات إلى :

الملاحظـــة الأولـــى

حقائق وملاحظات تتعلق بالقيادة السياسية العليا للأجهزة الأمنية وهي :

١ ـ جميع الدول العربية توجد بها وزارة مركزية مسئولة عن الأمن الداخلي بمفهومه الشامل وتسمى تلك الوزارة وزارة الداخلية ويسمى القائم عليها وزير الداخلية واستثناء لهذه القاعدة

أ في السودان تسمي تلك الوزارة وزارة الشئون الداخلية ويسمى المسئول عنها وزير الشئون الداخلية

ب ـ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، تسمى اللجنة الشعبية للأمن ويسمى القائم عليها أمين اللجنة الشعبية للأمن

جـ ـ في سلطنة عمان توجد وزارة داخلية ولكن الشرطة السلطانية لا تتبع وزارة الداخلية وإنما هي مسئولة أمام السلطان باعتباره القائد الأعلى لشرطة عمان السلطانية

٢ ـ في جميع الدول العربية يعاون وزير الداخلية نائب وزير أو مساعد وزير أو وكيل وزارة أو مدير عام أو معاون في المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن نجد نائباً للوزير ، في جمهورية مصر العربية نجد (٢٥) مساعد وزير كل منهم يرأس قطاعاً نوعياً أو جغرافياً ، أما في لبنان والجزائر والأردن والعراق وموريتانيا والسودان فنجد مديراً عاماً يعاون الوزير تحت مسمى مدير عام قوات الشرطة أو مدير عام قوى الأمن

الداخلي أو مدير عام الأمن الوطني في سوريا نجد ثلاثة معاونين لوزير الداخلية وفي البحرين وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة نجد وكيلاً أو أكثر من وكيل لوزير الداخلية

٣- يتكون نظام العدالة الجنائية الحديث (Criminal Justice System) من جهاز الشرطة (بشقيه الإداري والجنائي)، النيابة العامة أو الادعاء العام، القضاء والمؤسسات العقابية والإصلاحية، ونظام العدالة الجنائية الخاص بالأحداث

وتنقسم مهام نظام العدالة الجنائية الحديث على ثلاث وزارات هي : وزارة الداخلية ، وزارة العدل، ووزارة الشئون الاجتماعية تأخذ جميع الدول العربية بدرجات متفاوته في مسألة الفصل بين السلطات ونلاحظ هنا مايلى :

أ في المملكة العربية السعودية ، قطر ، البحرين ، دولة الأمارات العربية المتحدة ، اليمن والسودان تتولى وزارة الداخلية مسئولية مكافحة الجريمة واكتشاف ما يقع منها والقيام بضبط الجناة والتحقيق وتقديم القضايا أمام المحاكم الجنائية وتمثيل الاتهام ومن ثم الإشراف على تنفيذ العقوبات والمؤسسات العقابية والمؤسسات الاصلاحية ورعاية عدالة الأحداث. وقد بدأ في كل من المملكة العربية السعودية والسودان استحداث نظم ادعاء واتهام تحت إشراف هيئات مستقلة أو وزارة العدل

ب- في الجزائر ، لبنان ، سوريا ، الأردن ، ومصر يلاحظ الفصل التام بين إجراءات مكافحة الجريمة من ضبط واكتشاف وجمع استدلالات وتتولى القيام بها أجهزة وزارة الداخلية تاركة الإجراءات القضائية وشبه القضائية والإشراف على المؤسسات العقابية لوزارة العدل أو الشئون الاجتماعية.

الملاحظـة الثانيـة

حقائق وملاحظات تتعلق بالقيادة التنفيذية العليا للأجهزة الأمنية في الدول العربية وهي

١ ـ القائد التنفيذى العام والمسئول عن الأجهزة الأمنية لدى وزير الداخلية يعرف في كل دولة عربية على النحو التالي

الـــــدولـــــة	مسمى القائد الأمني العام	مسئول لـدى
المملكة العربية السعودية	نائب وزير الداخلية	وزير الداخلية
المملكة الأردنية الهاشمية	مدير الأمن العام	وزير الداخلية
الجمهورية العربية السورية	معاونو وزير	وزير الداخلية
الجمهورية اللبنانية	المدير العام لقوى الأمن الداخلي	وزير الداخلية
جمهورية العراق	مدير عام الشرطة	وزير الداخلية
الجمهورزية الجزائرية	مدير عام الأمن الوطني	وزير الداخلية
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المدير العام للأمن الوطني	وزير الداخلية
جمهورية مصر العربية	عدد س مساعدي الوزير	وزير الداخلية
جمهورية السودان	مدير عام قوات الشرطة	وزير الداخلية
دولة الكويت	وكيل الوزارة	وزير الداخلية
دولة الإمارات العربية المتحدة	وكيل الوزارة	وزير الداخلية
دولة البحرين	وكيل الوزارة	وزير الداخلية
سلطنة عمان	المفتش العام للشرطة والجمارك	وزير الداخلية
الجمهورية اليمنية	نائب وزير	السلطان
الجماهيرية العربية الليبية	وكيل وزارة	وزير الداخلية
		أمين اللجنة الشعبية للأمن
دولة قطر	مدير الأمن العام	وزير الداخلة

٢ ـ تأخذ الأجهزة الأمنية العربية بالتقسيمات الإدارية التالية :

الدولة	قطاعات (١)	إدارات عامة (٢)	إدارات (٢)	مديرية عامة
المملكة العربية السعودية	*	*	*	*
المملكة الأردنية الهاشمية		*		
الجمهورية العربية السورية	*			
الجمهورية اللبنانية		*	*	
جمهورية العراق		*	*	
الجمهورية الجزائرية				
الجمهورية الاسلامية الموريتانية		*		
جمهورية مصر العربية	*			
جمهورية السودان		*		
دولة الإمارات العربية المتحدة		*		
دولة البحرين		*		
سلطنة عمان			*	
دولة قطر		*		

الملاحظة الثالثة :

حقائق وملاحظات تتعلق بنوع النظام الإداري الأمني :

١ جميع الدول العربية تأخذ بنظام الأجهزة الأمنية المركزية التى يكون فيها وزير الداخلية والقائد التنفيذي الأعلى مشرفاً مباشراً على سير العمليات الأمنية في جميع أنحاء الدولة وفي جميع المسائل الإدارية والمالية والفنية باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التى تطبق نظاماً لا مركزياً بتحمل كل إمارة مسئوليات أجهزتها الأمنية كاملة وتعتبر القيادة الأمنية الاتحادية جهة تنسيق وإشراف عام

٢ ـ لجميع الدول العربية شكل من أشكال الأجهزة الأمنية المحلية المتمثل في شرطة المحافظات أو المناطق أو الولايات أو الألوية أو النواحي وفق التنظيم الإداري لكل دولة والجهاز الأمني في هذه الحالة صورة مصغرة للتنظيم الإداري المركزي وتحت السيطرة المباشرة من القيادة السياسية والتنفيذية العليا

٣ تعتبر بعض الدول العربية قوات الأجهزة الأمنية قوات عسكرية وتعتبرها دول أخرى هيئة مدنية نظامية بينما يعتبرها البعض قوات عسكرية ومدنية، ولكن الثابت أن أعضاء الأجهزة الأمنية في جميع الدول العربية ينالون قسطاً وافراً من التدريب العسكري ويرتدون الزي الرسمي ويحملون أسلحة نارية ويجوز لهم استخدامها وفق سلطات تقديرية منحت لهم، ويلتزمون الانضباط العسكري ويتدرجون في رتب مماثلة للرتب العسكرية المعمول بها في الدول العربية

الملاحظـة الرابعـة

حقائق وملاحظات تتعلق بفلسفة العمل الأمني

١ تتأثر الهياكل التنظيمية ومسميات الأجهزة الأمنية في الدول العربية بعدم التوافق بين الفلسفات الأمنية والموجهات العامة التى تقود العمل الأمني وتنظيماتها الهيكلية بعض الدول العربية تتبني مفهوم الأمن الشامل والبعض الآخر تحصر توجهها نحو الأمن الجنائي أو الأمن السياسي هناك رجل الأمن الشامل الذي يملك سلطة القبض والضبط والتفتيش في أي مكان وفي مختلف مجالات إنفاذ القوانين كما أن هناك رجال أمن متخصصون في مجالات عمل محددة أو دوائر اختصاص معينة لا يحيدون عنها

٢ من أكثر الأمور المثيرة للجدل والخلاف في هياكل الأجهزة الأمنية العربية

وجود قطاعات أمنية ذات مسميات مختلفة ، مثل قطاع الأمن العام ، قطاع الشرطة ، قطاع المباحث العامة أو مباحث أمن الدولة أو المباحث الجنائية فالأمن العام يقصد به في بعض الدول الجهاز الخاص بأمن الدولة السياسي والاقتصادي بينما يقصد بالأمن العام في دول أخرى أجهزة مكافحة الجريمة وإدارة المرور ومن جهة أخرى نجد المباحث العامة يقصد بها في بعض الدول جهاز الأمن السياسي ، ويقصد بها في دول أخرى جهاز مكافحة الجريمة كل ذلك مدعاة لتعطيل مساعي توحيد الهياكل التنظيمية كما أنها مدعاة لأسباب الجفوة وسوء الفهم لدى المواطنين

ثالثاً : عرض وتحليل الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية:

بعد أن تناولنا في الفصل السابق الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية بالوصف والتحليل بشكل عام ، نفرد هذا الفصل للهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية التى تم اختيارها كعينة وهي :

١ ـ المملكة العربية السعودية

٢ ـ جمهورية مصر العربية

٣ ـ جمهورية الجزائر

٤ ـ سلطنة عمان

والعينة بهذا الشكل تمثل الدول العربية ذات المساحة الكبيرة والكثافة السكانية العالية كما تمثل الدول الصغيرة من حيث المساحة والسكان وهي

في ذات الوقت تغطى الوطن العربي من حيث التقسيم الجغرافي والخلفية التاريخية والثقافية

وتتميز العينة باحتوائها لنماذج أمنية أصلية لم تتعرض لمؤثرات الدول الاستعمارية مثل الأجهزة الأمنية للمملكة العربية السعودية كما تحتوى على نماذج أمنية تأثرت بالنظم الفرنسية والبريطانية ونموذجاً عربياً كان له دور في التأثير على نظم الأجهزة الأمنية العربية الأخري مثل النموذج المصري.

١ ـ الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية:

تضطلع الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية بمهام أمنية تنفرد بها دون غيرها من الأجهزة الأمنية في جميع دول العالم فالأجهزة الأمنية هنا تتولى مهمة الحفاظ على الأمن والسلامة لملايين المسلمين الذين تضيق بهم الأراضى المقدسة والحرمين الشريفين على مدار العام وفي مواسم الحج والعمرة على وجه الخصوص[١] الشئ الذي ميز الأجهزة الأمنية للمملكة العربية السعودية عن غيرها من حيث الهيكل التنظيمي والإداري والفني وأساليب الأداء ومن خلال هذه التجربة النادرة توفر للمملكة تراث ثقافي أمني يستوعب متطلبات الأمن بمفهومه الشامل من حماية للمقاصد الضرورية إلى الوسيطة والاستحسانية المتمثلة في الخدمات التى تقدمها الأجهزة الأمنية للمسلمين كافة في ظروف روحانية يتحلى فيها رجل الأمن بالصبر والايمان والتضحية

---

(١) محمد الحسيني عبدالعزيز الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٠م.

انعكس كل ذلك في الهيكل الإداري للأجهزة الأمنية التى تنقسم إلى ادارات عامة تعمل مباشرة مع نائب الوزير ووزير الداخلية

تتسم المسميات الإدارية للأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية بالوضوح والبساطة في قمة وزارة الداخلية نجد وزير الداخلية يعاونه نائب وزير الداخلية يرتبط به مباشرة المدير العام لكل من الإدارت العامة وهي :

١ ـ المديرية العامة للأمن العام
٢ ـ المديرية العامة للدفاع المدني
٣ ـ المديرية العامة للجوازات
٤ ـ المديرية العامة لحرس الحدود
٥ ـ المديرية العامة للمباحث العامة
٦ ـ قيادة قوات الأمن الخاصة (بمستوى المديرية العامة)
٧ ـ المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد
٨ ـ قوات حراسة المنشأت
٩ ـ الإدارة العامة للمجاهدين

تنقسم المستويات الإدارية التنظيمية للأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية إلى

١ مديرية عامة
٢ إدارة عامة
٣ شعبة .
٤ ـ قسم
٥ وحدة

يرأس كل مديرية عامة مدير عام ويعاونه نائب المدير العام وعدد من المساعدين واذا أخذنا المديرية العامة للأمن العام على سبيل المثال نجد على رأسها مدير الأمن العام ومساعدون للشئون الإدارية ، الأمن الجنائي، العمليات ، الإمداد والتموين والشئون الفنية ومدراء شرطة المناطق (١٣منطقة) ، علاوة على الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، والإدارة العامة للسجون، وقيادة قوات الطوارئ، وقيادة القوات الخاصة لأمن الطرق، وقيادة قوات أمن المنشأت

ويلاحظ أن الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية تضطلع بجميع المهام الأمنية تحت إشراف قيادي مركزي موحد يكون فيه القائد الأمني لكل من القطاعات الأمنية المتخصصة على اتصال مباشر بنائب وزير الداخلية ووزير الداخلية فالأجهزة الأمنية تضطلع بوظيفة الضبط الإداري والضبط الجنائي والتصدي للجريمة منعاً واكتشافاً وتحقيقاً واتهاماً وادعاءً كما أن الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية هي التى تتولى وظيفة تنفيذ العقوبات وإدارة المؤسسات العقابية تختلف الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية ومسمياتها في المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول العربية في كونها تميل إلى مسمى رجل الأمن أكثر من مسمى الشرطة وتطلق مسمى الشرطة على قطاع واحد ومحدود بينما تطلق عبارة رجل الأمن على بقية القطاعات الأخرى ويكاد مسمى الأمن يطغى على كافة مسميات أجهزة وزارة الداخلية ذات الصفة العسكرية فالكلية التى يتخرج منها ضباط الأمن يطلق عليها الكلية الأمنية وليست كلية الشرطة كما هو الحال في معظم دول العالم كما تطلق عبارة مدارس الأمن ومراكز تدريب رجال الأمن على مؤسسات التعليم الأمني ولا شك أن التزام المملكة العربية السعودية بكلمة

الأمن لم يأت من فراغ ، بل كان ذلك تأصيلاً إسلامياً وتطبيقاً لما جاء في القرآن الكريم قولاً وعملاً فيما يتصل بالأمن بمفهومه الشامل :

﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ﴾[1] ﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴾[2]

ومن هنا يمكننا القول بأن الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية قد وفقت في

١ ـ الأخذ بالمسميات الأصلية ذات الجذور التاريخية المرتبطة بثقافة المسلمين وذلك عندما استخدمت عبارة رجل الأمن أو قوات الأمن بدلاً من الشرطة

٢ ترتيب الهيكل التنظيمي تنظيماً هرمياً معقولاً يبدأ بوزير الداخلية في القيادة العليا ونائب الوزير ومدير عام الإدارة العامة ومدراء الإدارات ثم رؤساء الشعب والأقسام والوحدات

٣ ـ رسم هيكل تنظيمي موحد على مستوى المديرية العامة ومستوى قيادات المناطق وفق مهام واختصاصات واضحة

٤ ـ توفير التنسيق والانسجام بين المديريات الأمنية المتخصصة من خلال الإشراف المباشر من قبل نائب وزير

٢ ـ الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية في مصر

يلاحظ في الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية

---

١ ـ سورة النساء، الآية : ٨٣.

٢ ـ سورة الأنعام، الآية : ٨٢

ومكوناتها أنه يتبع نظام المسئوليات الوزارية في التنظيم الأعلى للقيادات، وهو نظام غير معمول به في أي دولة عربية أخرى

فقادة القطاعات الكبرى للشرطة هم في درجة مساعد وزير الداخلية، وهذا معناه أنهم يأتون مباشرة بعد وزير الداخلية ، فليس هنالك وكيل لوزارة الداخلية ، وليس هنالك مدير عام للشرطة، أو قائد عام الشرطة ـ وهو النظام التقليدي المتبع في الكثير من الدول العربية لذلك نجد أن الوزير هو المسئول الأول عن القطاعات الكبرى بالتنظيم الأمني، يكون القائد التالي الذي يلي الوزير في التنظيم المصري هو مساعد الوزير ولو أن الهيكل والخطاب المرفق لم يشيرا إلى الفلسفة وراء ذلك إلاّ أنه يبدو أن قيادة هذه الإدارت في مستوى مساعد وزير تعطى دعماً ووزناً لهذه الإدارات بأن يكون على رأسها مساعد لوزير الداخلية ولكن يبدو أن مساعد وزير الداخلية منصب تنفيذي فقط وليس له صفة سياسية، إلاّ أن وجوده يعطى مصداقية أكثر وقوة لعمل تلك الإدارات . ويلاحظ وجود منصب مدير الأمن العام الذي يكون مسئولاً لدى وزير الداخلية ولو أنه بمثابة مدير عام الشرطة أو قائد عام الشرطة في دول عربية أخرى ـ الا أن اختصاصاته لا تشمل كل اختصاصات الأجهزة الأمنية ـ مدير عام الشرطة ـ وانما يكون اختصاص مدير الأمن العام في الأمن العام وتحقيق الأدلة الجنائية ومباحث تنفيذ الأحكام والمساعدات الفنية ومكافحة جرائم المصنفات الفنية والمطبوعات كما أن الأمن العام هو المحتوى لكل عمل المباحث الجنائية على مستوى القطر

ويلاحظ أن جهاز الأمن الاقتصادي ، وهو جهاز ضخم ولا يتبع مدير الأمن العام رغم التداخل في العمل والعلاقة اللصيقة بين المهام ومن ضمن اختصاصات الأمن الاقتصادي، إدارات شرطة النقل والمواصلات، وشرطة التموين والتجارة الداخلية، وشرطة الكهرباء،

وشرطة المسطحات المائية ومكافحة جرائم الأموال العامة، وشرطة السياحة والآثار، ومباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم. ويلاحظ أن الهيكل قد جمع كل الإدارات التى تعمل في مكافحة الجرائم الاقتصادية بحيث تخلق تجانساً في العمل

كما أن هنالك إدارة كبري، وهي أمن المنافذ، التى تختص بوثائق السفر والهجرة والجنسية وأمن الموانئ، وشرطة ميناء القاهرة الجوى، وشرطة ميناء الاسكندرية البحري وهذه التجمعات المترابطة ليس لها مثيل في باقي الدول العربية من حيث انفصالها عن الأمن العام وقيامها كإدارة منفصلة موازية للأمن العام كالأمن الاقتصادي وأمن المنافذ

ومن الإدارات ذات المسمى المستحدث، والتى لا تتطابق كثيراً في هياكل الأجهزة الأمنية بالدول العربية من حيث المسمى، هي الأمن الاجتماعي، وهي تضم الأحوال المدنية وحماية الآداب ومكافحة المخدرات ورعاية الأحداث والرعاية اللاحقة. وهذا التصنيف بهذا المسمى يعطي الخصوصية لهذا النوع من النشاط الأمني الذى يعمل فعلاً في ساحة ما يمكن أن يسمى بالأمن الاجتماعي وماعدا إدارة مكافحة المخدرات فإن الإدارات الأخرى لا يتصور أن تكون تحت مسمى أكثر اتساقاً مع طبيعة عملها كالأمن الاجتماعي ورغم أن إدارة مكافحة المخدرات تقع تماماً ضمن مفهوم الأمن الاجتماعي، إلا أن موضوعها وأهميته وخطورته على الأمن العام عامة، فإن موقعها وللأهمية كان من الممكن أن يكون تحت إدارة الأمن العام، ولكن نفس هذه الأهمية ربما تجعل من هذه الإدارة جهازاً منفصلاً لا يتبع الا للسلطة الأمنية العليا

ومن مجموعة الإدارات التى تقع مسئولياتها تحت قيادة وزير الداخلية

أيضاً ، هي مجموعة إدارات الشرطة المتخصصة ، والتى تضم الدفاع المدني والمرور والحاسب الآلى واتصالات الشرطة وشرطة التعمير والمجتمعات الجديدة ، وبما أن إدارات المرور والدفاع المدني هي من الإدارات التقليدية في كل هياكل الأجهزة الأمنية العربية ، فإن اتصالات الشرطة والحاسب الآلى بدأت ومن فترة طويلة تأخذ مكانها كإدارات منفصلة في تلك الهياكل العربية

ولكن إدارة أمنية تحت مسمى « شرطة التعمير والمجتمعات الجديدة لا شك أنها ترتبط بخصوصية معينة في الدولة لأهمية هذا القطاع واتساعه لذلك لا نجد شبيهاً لهذه الإدارة تقريباً في هياكل كل القطاعات الأمنية للدول العربية وهذه الإدارة تعطي بعداً جديداً لمدى الاتجاه والتوسع الذي يمكن أن يطرأ على هيكل الجهاز الأمني وذلك تلبية لحاجة أمنية أو حالة متوقعة نتيجة لنشأة أوضاع جديدة تتطلب الاهتمام الأمني المبكر نتيجة للتخطيط المسبق لكل التوقعات الأمنية

وفي هذا الهيكل فإننا نلاحظ إدارتين هامتين تتبعان وزير الداخلية رأساً، وهما أكاديمية الشرطة والتدريب كجهازين منفصلين من الناحية الإدارية رغم الترابط بينهما بل والتماس في طبيعة الأعمال وهذا الانفصال شأن درجت عليه معظم إن لم تكن كل الهياكل للأجهزة الأمنية العربية ، وذلك على أساس أن طبيعة عمل أكاديمية الشرطة هو تأهيل وصقل القادمين أو العاملين في الجهاز الشرطي ، وإدارة التدريب تقوم بكل العمليات الإدارية التى تسبق ذلك أو بعد ذلك

وبالطبع فإن إدارات التدريب هي من أقدم الإدارات في كل النظم الأمنية العربية لأهميتها المعلومة وكذلك المعاهد الأمنية ، ولكن الارتقاء

بالمسمى وبطبيعة ومهام هذه المعاهد اختلف من دولة عربية لأخرى حسب الحاجة والهدف والإمكانيات أيضاً ويلاحظ أن المؤسسة التعليمية الأمنية تسمى الأكاديمية - وهو له معناه وحجمه - مما يعنى تطويراً نوعياً لكلية الشرطة التى تحتفظ بعض الدول بمسماها ولو أن كليات الشرطة وإدارات التدريب تتبع في كثير من الدول العربية مدير عام الشرطة أو وكيل الوزارة حسب النظام المعمول به، إلاّ أننا نجد في القليل من الدول العربية تتبع وزير الداخلية مباشرة وهو يعطيها بعداً خاصاً

كما يلاحظ أن من الإدارات الكبرى في الهيكل التنظيمي جهاز الأمن المركزي كجهاز مستقل في نفس مستوى قوات الأمن العام ومصلحة السجون. وتعتبر قوات الأمن المركزي إحتياطي أمني مركزي تبقى دائماً تحت سلطة الهيئة الأمنية العليا ليمكن تحريكها وبالسرعة والفعالية عند الحاجة لها في حالات الطوارئ والتدهور الأمني في أي منطقة لذلك عمدت كل الهياكل العربية للاحتفاظ لها باستقلاليتها في إطار الأجهزة الأمنية العليا ولو أن مصلحة السجون كانت في بعض الدول العربية قوة غير شرطية أي انها ليست جزءاً من جهاز الأمن العام ولكن قوة تتبع وكيل الوزارة مباشرة بل إن تدريبها كان منفصلاً في كلية السجون وذلك لخصوصية مهامها ، إلاّ أن ذلك الوضع قد تغير في تلك الدول ، بحيث أصبحت السجون جزءاً من العمل الشرطي ولكن الاختلاف بقي في تبعيتها الإدارية هل تكون مسئولة لدى الوزير مباشرة كما هي الحال في هذا الهيكل ؟ أم مسئولة لدى مدير الأمن العام أو مدير عام الشرطة كما هي الحال في البعض الآخر من الدول العربية؟

ونلاحظ في هذا الهيكل إدارات منفصلة ، كشئون الأفراد ، الشئون المالية ، والشئون الإدارية والمؤسسات ماعدا المؤسسات التى تعنى بشئون

أندية وفنادق ضباط الشرطة وسكنهم ، ومؤسسات الشرطة الأخرى ، فإن معظم الهياكل العربية اخذت بنظام فصل إدارات الشئون المالية عن الإدارية وكذلك إدارة الأفراد

نجد في الهيكل الأجهزة الأمنية الاقليمية أو المناطق أو المديريات ، وهي تقسيمات تخضع للنظام الإداري العام في الدولة ، أي تبعاً للتقسيمات الإدارية يتم أيضاً تسمية مديرية الأمن أو الإقليم أو المنطقة والهيكل كما يبدو يتبع الأمن في المحافظات أو الأقاليم إلى الوزير مباشرة وهذا يؤدي بنا إلى موضوع المركزية من الواضح في هذا الهيكل أنه يأخذ بنظام المركزية في إدارة الجهاز الأمني ، وهو أمر شائع في الكثير من الدول العربية ويبدو أنه في الظروف الجغرافية والإدارية والسياسية للكثير من الدول العربية فإن النظام المركزي اثبت فعاليته في الجهاز الأمني ونلاحظ في هذا الهيكل أن كل الإدارات بما فيها أمن المحافظات تقع مباشرة تحت مسئولية وزير الداخلية

وغير ذلك فإن مسئولية الوزير تصبح أكبر حجماً ليس في كون النظام الأمني مركزياً فقط ولكن لأن التنظيم نفسه لا يشمل وكيلاً للوزارة أو مديراً عاماً للشرطة يكون كالرجل التنفيذى الأمني الأول وكما تمت الاشارة سابقاً فإن لهذا الهيكل خصوصية لا تتطابق مع هيكل أمني آخر في دولة عربية وبالذات في المسئوليةالعليا للأمن وإضافة لعدم وجود وكيل للوزارة أو مديراً عام للشرطة ، فإن الإدارات الكبرى المسئولة مباشرة لوزير الداخلية يتولى مسئوليتها مساعدون للوزير أو نائب للوزير في بعض وزارات الداخلية في الدول العربية ، ولكن في هذه الدول فإن الوظيفة

سياسية بالدرجة الأولى يتم تعيينه وإعفاؤه كوزير سياسي ولديه مسئوليات سياسية . أما في الهيكل الحالي فإن مساعدي الوزير لا يبدو أنهم يحملون مسئولية تعطي بعداً ومعنى أكبر للمسئولية الأمنية في المرافق التى يتولونها

٣ ـ الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية في سلطنة عمان

إن الهيكل التنظيمي لشرطة عُمان السلطانية يتبع نهجاً آخراً له خصوصيته في مستوى المسئوليات العليا للجهاز وفي هذا الجانب فإنه نظام لا يتطابق مع أي جهاز أمني عربي آخر

فرغم وجود وزارة للداخلية الا أنه لا يبدو أن هذه الوزارة مسئولة عن الأمن ، وذلك بدليل عدم الاشارة لها في الهيكل التنظيمي لشرطة عمان السلطانية فحسب الهيكل ، فإن المسئول الأول التنفيذي هو المفتش العام للشرطة والجمارك والمفتش العام للشرطة والجمارك مسئول مباشرة لصاحب الجلالة السلطان ، وهو القائد الأعلى لشرطة عمان السلطانية وفي الدول العربية الأخرى فإننا نجد أن المسئول الأمني التنفيذي الأول يكون مسئولاً لدى وزير الداخلية بصفته المسئول الأول الأعلى للأمن في الدولة . ففي هذا الهيكل لا يوجد وزير للداخلية بين صاحب الجلاله السلطان ومفتش عام الشرطة والجمارك ولاشك أن هذا التنظيم يعطي هيبة أكبر للجهاز الأمني كونه يتبع مباشرة لرأس الدولة . ولابد أن لهذه الخصوصية العديد من المميزات التى ربما لا تتضح كلها من الهيكل التنظيمي غير هذا النمط المتفرد بعدم وجود وزير الداخلية في الهيكل الأمني التنظيمي بشرطة عمان السلطانية ، فإنه يلاحظ أن المسمى للمسئول الأمني التنفيذي الأول هو المفتش العام ، وهو مسمى له معناه و مغزاه في المسئولية الأمنية ، ولم نجد مماثلاً لهذه التسمية إلاّ في دولة عربية أخرى أخذت بالمسمى لبعض

الوقت ثم تخلت عنه لمسمى مدير عام الشرطة وعندما طبق النظام اللامركزي في جهاز الأمن بالسودان قبل ما يقارب الثمانية عشر عاماً ، فقد سمي المسئول الأمني الأول بالمفتش العام للشرطة ، حيث اقتصرت مسئوليته على التفتيش ووضع القواعد العامة للعمل الأمني بالأقاليم ، حيث كانت السلطة الأمنية في يد حكام الإقليم ، ولكن هذا النظام تم التخلي عنه بعد العودة للنظام المركزي ولكن مسمى المفتش العام للشرطة في هيكل شرطة عمان السلطانية لا يشير من قريب أو بعيد لنظام لا مركزي ، أو أن مهامه فقط التفتيش العام على الأجهزة الأمنية المحلية ولكن من الهيكل التنظيمي فإن المفتش العام يمسك بزمام الأمور الأمنية مركزياً من غير أن يعكس المسمى أي معنى مغاير

وكذلك يلاحظ في مسمى المفتش العام أنه مسئول عن الشرطة والجمارك ولو أن المسمى يتوقع أن يعكس مسئوليتين متوازيتين منفصلتين لجهازين للشرطة والجمارك ولكن الهيكل التنظيمي لا يشير إلى ذلك الفصل التام بين الشرطة والجمارك . وهذا معناه أن الشرطة ليست جهازاً منفصلاً عن الجمارك وإنما أعمال الجمارك تحت إدارة عامة من إدارات مسئوليات الشرطة وهذا يشير إلى أن الجمارك أو على الأصح اعمال الجمارك كإدارة عامة هي جزء من أعمال الشرطة العامة ولكن لخصوصية مهنة الجمارك الإيرادية ولما لها من نكهتها الأمنية الخاصة ، فربما جاءت تسمية المفتش العام كمسئول عن الجمارك وليس عن أجهزة منفصلة ومتوازية تماماً

إن الهيكل العام يأخذ طريقاً واحداً ومباشراً حيث يتبع المفتش العام للشرطة والجمارك مساعدين أحدهما للشئون الإدارية والمالية والآخر لشئون العمليات والتدريب وهذا معناه أن الهيكل يأخذ بالنظام المباشر في تقسيم العمل الأمني لمجوعتين هما المجموعة الإدارية والمجموعة الفنية ،

ثم بعد ذلك تتفرع الإدارات الأخري الأدني ، وكل يتبع المجموعة المعينة حسب التخصص فكل الإدارات الميدانية العامله في الميدان من حيث الاختصاص الفني تقع تحت مسئولية مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك لشئون العمليات والتدريب والذي يتبع مباشرة المفتش العام وكذلك الإدارات العامة الإدارية بالنسبة لمساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشئون الإدارية والمالية

من الهيكل التنظيمي السابق لا يبدو أن الإدارات المعنية تتبع مباشرة لمساعدي المفتش العام للشرطة والجمارك حسب الاختصاص ولكنها حقيقة تتبع مباشرة للمفتش العام وأن توزيع العمل بالنسبة لمساعدي المفتش العام هو توزيع اختصاصات وظيفية بحيث يعرف العمل المكتبي المساعد للمفتش العام طريقه لصاحب الاختصاص الإداري أو الفني العملياتي فنجد من الهيكل التنظيمي ، أن الإدارات العامة للعمليات والهجرة والجوازات والمرور والادعاء العام الجنائي للجمارك والدفاع المدني والتحريات والتحقيقات الجنائية وأكاديمية الشرطة كلها تتبع المفتش العام مباشرة

وكذلك نجد أن الإدارة العامة للضباط والأفراد تتبع المفتش العام مباشرة والذي له كما أشرنا مساعدان للشئون الإدارية والمالية وآخر لشئون العمليات والتدريب . وهذا معناه أنه حسب هذا الهيكل ، فهم يساعدون المفتش العام في أداء واجباته كل في اختصاصه

ومن الهيكل نلاحظ أيضاً أن قيادات المناطق الجغرافية ، تتبع مباشرة للمفتش العام للشرطة والجمارك فقيادات الشرطة في محافظات مسقط ومسندم ومحافظة ظفار وكذلك قيادة الشرطة في منطقة الباطنة والظاهرة والمنطقة الداخلية والمنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية تتبع كلها إلى مفتش عام الشرطة والجمارك مباشرة .

كذلك يشير الهيكل إلى أن كل الوحدات التخصصية كوحدة شرطة أمن المطارات وخفر السواحل والخيالة والمهام الخاصة والأمن الخاص والإدارات التخصصية كإدارة التجهيزات واللوازم والحاسب الآلى والخدمات الطبية والشئون المالية وطيران الشرطة والعلاقات العامة والنقليات والمباني والمشروعات وموسيقى الشرطة ، تتبع كلها للمفتش العام للشرطة والجمارك والهيكل التنظيمي يعكس أيضاً نسقاً عربياً شائعاً في الأخذ بالنظام المركزي في إدارة الأمن بالبلاد

إننا نجد أن الهيكل التنظيمي للشرطة السلطانية عامة يتبع نظاماً مباشراً ومبسطاً على أساس مركزي تجعل القضية الأمنية في يد المفتش العام للشرطة والجمارك ، يحيث تتجه كل الإدارات إليه كما يشير الهيكل التنظيمي وغير المساعدين الذين يساعدانه في الشئون الإدارية والعمليات ، وذلك بالقرب منه في المفتشية العامة ، فإن كل الإدارات العامة العاملة على المستوى المركزي أو قيادات المناطق الجغرافية التى تعمل في الميدان تؤول مسئولياتها مباشرة للمفتش العام مع الوحدات والإدارات التخصصية

٤ ـ الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية في الجزائر :

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري يميل إلى تجميع المسئوليات في إدارات كبرى تتبع المدير العام للأمن الوطني فنجد في المديرية العامة للأمن الوطني إدارات مساعدة للمدير العام كالأمين العام والذي تتبع له مصلحة العلاقات الخارجية ، ورئيس الديوان الذي يبدو أن مسئولياته إدارية ، ومصلحة الشئون الاجتماعية ونجد أن المفتشية العامة للأمن الوطني تتبع مباشرة للمديرية العامة للأمن الوطني ، وهي كما يبدو جزء من اختصاص المديرية العامة في مجال التفتيش العام لإدارات الأمن الوطني

وفي المديريات العاملة ميدانياً التى تتبع المديرية العامة للأمن الوطني ، هنالك مديرية الأمن العمومي ، ويبدو من مسماها أنها تقوم بمهام الشرطة الإدارية ، وهي المهمة الرئيسية للشرطة وبالذات في مجال منع الجريمة ثم نجد موازياً لها مديرية الشرطة القضائية وهي من المسمى معروفة الواجبات وهي موازية للشرطة الإدارية حقيقة ويبدو أنهما الجهازان المرتبطان بالعمليات الشرطية على مسرح الأحداث ثم نجد المديرية العامة للاستعلامات ومديرية الموارد البشرية ، وهما تمثلان أحد أفرع الشئون الإدارية وشئون الأفراد وهما يتبعان المديرية العامة للأمن الوطني ومن المديريات الأخرى التى تتبع المديرية العامة مباشرة مديرية الوحدات الجمهورية للأمن والتى تبدو من مسماها أنها مديريات الأمن للمحافظات أو المناطق بالجمهورية فنجد في هذا الهيكل أن الصلة مباشرة بينها وبين المديرية العامة للأمن الوطني ولكن الهيكل التنظيمي لم يشر إلى تلك الوحدات بمسمياتها في أنحاء الجمهورية

ونجد مديرية الإدارة العامة كإدارة تابعة للمديرية العامه للأمن الوطني وربما تكون هى الشئون الإدارية العامه كما هو المسمى في بعض الهياكل التنظيمية العربية

أما الوسائل التقنية فلها مديرية خاصة تتبع أيضاً للمديرية العامة ومهامها نجدها في أكثر الهياكل التنظيمية تتبع المدير العام أو المفتش العام للشرطة أو مدير الأمن العام لأنها تلبي احتياجات كل الأجهزة من المعونة الفنية والأجهزة التقنية واستخداماتها وفي الهيكل أيضاً مديرية شرطة الحدود كإحدى المديريات التى تتبع المديرية العامه ولو أن مسئوليات الحدود تقع تحت اختصاص القوات المسلحة في بعض الدول العربية لكن في الدول التى تتبع وزارة الداخلية نجدها تقع تحت مسئوليات المسئول الأول

عن الأمن الوطني أو وكيل الوزارة أو وزير الداخلية مباشرة حسب ما يشير النظام لذلك ومديرية التعليم ومدارس الشرطة ، في الهيكل التنظيمي تتبع المديرية العامه للأمن الوطني وهو تنظيم متبع في الكثير من الدول العربية . ونجد أن الهيكل التنظيمي يتسم بالبساطة والمباشرة في تحديد المسئوليات وكذلك فهو يتبع النظام المركزي ويأخذ به ، حيث تتمركز كل المهام وتتبع مباشرة المديرية العامة للأمن الوطني وهذا كما أشرنا يتبع النسق العام الغالب في الدول العربية وهو أيضاً النظام الذي أثبت فعاليته في العالم العربي بالنسبة للأجهزة الأمنية وللاعتبارات التى تمت الإشارة لها س قبل

والهيكل التنظيمي هنا لا يأخذ بمبدأ فصل الاختصاصات الدقيقة في إدارات منفصلة ولكن يأخذ بجمع الكثير س المسئوليات في إدارات كبيرة . ولو أنه في الطبيعة الميدانية للعمل لا يتوقع أن يكون الاختلاف كبيراً ولكن التقسيمات الهيكلية تشير إلى تفرد معين في هذا الهيكل على أساس تجميع بعض الاختصاصات في إدارات كبرى وواضحة المعالم ، كالمفتشية العامة للأمن الوطني ومديرية الأمن العموسي ومديرية الوحدات الجمهورية للأمن

ولكن يلاحظ وجود وحدات إدارية غير معهودة في الهياكل العربية الأمنية كثيراً ومن أمثلة ذلك رئيس الديوان وكذلك الأمين العام ولو أن مهام الأمين العام للمديرية العامة تبدو واضحه كالمسئول الإداري الأول الذي يتبع المدير العام إلا أن الهيكل لا يعكس مسئوليات رئيس الديوان وذلك لعدم وجود إدارات صغيرة تتبع له في الهيكل التنظيمي وكذلك نجد أن مسمى مديرية الاستعلامات العامه ، ليس شائعاً بين الهياكل التنظيمية

للأجهزة الأمنية العربية ولكن يبدو أن هذه الإدارات وليدة خصوصية التنظيم الإداري العام في الدول العربية.

وفي نفس الوقت نجد أن التقسيمات الأخرى هي تقسيمات تتماشى مع النسق العربي العام ومعمول بها في العديد من الدول العربية كالأمن الوطني، والأمن العسوسي، والشرطة القضائية، وشرطة الحدود، ومدارس الشرطة، والوسائل التقنية والإدارة العامة لكن الهيكل لا يشير إلى أكثر من المديرية العامه للأمن الوطني وبالأحرى الأمانة العامه للمديرية فالهيكل لا يوضح المسئولية المباشرة موقتاً بعد المديرية العامه للأمن الوطني والمتوقع أن تتبع وزير الداخلية مباشرة رغم عدم وجود ذلك في الهيكل التنظيمي

رابعاً استخلاص الجوانب المشتركة في الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية

لقد ترك التاريخ السياسي لكل دولة عربية بصماته واضحة في التنظيم الرسمي للجهاز الأمني وانعكس ذلك في الهيكل التنظيمي لأجهزة الأمن عامه ويلاحظ أن الدول العربية التى كانت خاضعة للإستعمار تأثرت بذلك الإحتلال حتى ظهر ذلك جلياً في تنظيماتها الأمنية بل حتى في المسميات. لقد كان ذلك على الأقل في الفترة التى جاءت لاحقة للإستقلال، ولو أن كل دولة بدأت تتخلص من الأنظمة والمسميات التى تركها الاستعمار إلا أنها احتفظت ببعض الظروف المحلية والبيئية ولكن لا يزال صدى النظام الأوروبي يسمع من بعيد وبالذات في المسميات ومهامها والتنظيم بدرجة ثانية ولكن ذلك لم ولن يكن عائقاً في مسيره

العمل العربي الأمني المشترك الذي لا يرمي الى إذابة الخصائص المرتبطة بكل دولة .

إن الدول العربية تكاد تكون تأخذ بنظام موحد في اسلوب اختيار العاملين بالأجهزة الأمنية عامة وجهاز الشرطة على وجه الخصوص بدون أن تتأثر بالنظام الأوروبي في ذلك الإتجاه ، ولما كان المناخ الغربي وخلفياته تقريباً متشابهة لذلك جاء تركيب قوة الأمن متجانساً مراعياً لذلك المناخ ولا شك أن نظام اختيار العاملين بالقطاعات الأمنية ترتبط بالنظام الإجتماعي السائد في الدول العربية عامه وفي كل دولة على وجه الخصوص وهنا نجد نفوراً من الأنظمة الأجنبية حتى تلك التى كانت مستقرة لبعض الدول العربية ويلاحظ أن تركيبة العاملين في الأجهزة الأمنية العربية تنقسم الى شريحتين من الضباط ومن الرتب الأخرى ، ولكل شريحة نظامها في الاختيار وفي شروط ذلك الاختيار وفي الطبقة الاجتماعية التى ينحدر منها هؤلاء الذين يتم اختيارهم عاده فالضباط يتم اختيارهم عادة من خريجي الجامعات او المرحلة الثانوية على أقل تقدير ثم يتم تأهيلهم في كليات ومعاهد أمنية لمدة لا تقل عن عامين على الأقل وهنالك نظام الثلاث اعوام والأربعه اعوام ولكن الرتب الأخرى الذين يبدأون مسيرتهم من رتبة الجندي فشروط التحاقهم مختلفة ، فليس المطلوب منهم كل تلك الشروط المطلوبة في شريحة الضباط بل يكتفى بالتعليم الأولى وبعض البلاد لم تكن تتطلب ذلك بل تكتفى بمعرفة القراءة والكتابة فقط ، كما أن فترة التدريب لا تزيد على عدة اشهر فقط . وبنظرة عامه يلاحظ التباين الاجتماعي عند النظر للخلفية التى تنحدر منها كل شريحه .

وإذا نظرنا الى بريطانيا مثلاً فإننا نجد أن العاملين يبدأون من أدنى السلم الوظيفي برتبة الكونستابل (Constable) وتتدرج في سلك الشرطة حتى

يصل الى رئيس الشرطة (Chief Constable) لذلك فإن اكبر ضابط في جهاز الشرطة لا بد أن يكون قد بدأ من أول السلم الوظيفي بدرجة ورتبة الكونستابل لذلك ليس هنالك نظام اختيار لشريحتين مختلفتين في جهاز الشرطة

ان وزارات الداخلية في جميع الدول العربية هي وزارات سيادية وهذا من شأنه أن يرفع من درجة وقيمة العمل الأمني وأهميته إذ أن وزارات الداخلية هي المسئولة عن الأمن في جميع الدول العربية ماعدا سلطنة عمان حيث لدي وزارة الداخلية سلطات ومهام اخري وأن الشرطة السلطانية تتبع السلطان مباشرة لذلك يلاحظ الوضع السيادي للوزارات والأجهزة الأمنية في الدول العربية ، وهذا ما يجعل العمل الأمني في اولويات اعمال الدولة يضع المسئول الأمني في مقدمة المشاركين في رسم السياسات العامه للدول بحيث يكون للجانب الأمني وجود واعتبار في الحياة العامة

بما أن هنالك مايشبه التوحيد (عدا سلطنة عمان) في أن الشرطة هي في قلب اختصاصات وزارة الداخلية ، الإ أن هذه الوزارة تضم إدارات أخري أمنية وشبه أمنية تختلف من دولة عربيه لأخرى وهنالك جهاز الأمن السياسي الذي نجده في بعض الدول العربية يتبع وزارة الداخلية وفي أخري هو جهاز منفصل عن وزارة الداخلية وربما يكون ملحقاً برأس الدولة . بل إننا نجد بعض الإختلاف عند إنتماءه لوزارة الداخلية ، وهنالك من يجعله داخل وزارة الداخلية جنباً إلى جنب مع الشرطة ، ولكنه يتبع الوزير فقط وليس قائد الشرطة ولا شك إن النظام السياسي في الدوله هو الذي يحدد ارتباط الجهاز الأمني السياسي وتبعيته

ولكننا نجد بعض وزارات الداخلية في بعض الدول العربية تضم أنماطاً

آخرى من الأجهزة ، فلو أخذنا نظام وزارة الداخلية في السودان مثلاً فإننا نجد أن وزارة الداخلية بعد الاستقلال كانت هي وزارة للسكرتير الإداري حيث تضم الشرطة والأمن بشقيه الجنائي والسياسي وتضم مصلحة الأراضي والصحف والشئون الدينية وشئون الحج وغيرها وفيما بعد تقلصت تلك المهام وأسندت إلى وزارات أخرى . ولكنها الأن تضم شئون اللاجئين كإحدى إدارات وزارة الداخلية ـ وهذا يرجع للطبيعة الخاصة لقضية اللاجئين هنالك

هنالك بعض الاختلاف في بعض الدول العربية في المسئوليات القيادية في وزارة الداخلية بعد وزير الداخلية وفي مسمياتها فنجد أن بعض الدول تأخذ بنظام نائب وزير الداخلية كالمملكة العربية السعودية ومعاون وزير الداخلية كالجمهورية السورية ووزير الدولة بالداخلية كما هو الحال بجمهورية السودان ونجد من الدول من يأخذ بنظام وكيل وزارة الداخلية ، ولو أن كل الدول العربية لا تأخذ بهذا النظام ولكنه كان شائعاً في أغلبية الدول العربية في يوم من الأيام وعادة ما يكون وكيل الوزارة من صفوف المدنيين وليس العسكريين لذلك نجده هو الإداري الأول في الوزارة الذي يقوم بمهام التنسيق والإشراف على الأجهزة المختصة ويكون مسئولاً لدى الوزير ومن أمثلة الدول التى تأخذ بنظام وكيل وزارة الداخلية المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة

ولكننا نجد أن العديد من الدول العربية تأخذ بنظام المسئول الأمني الأول بعد وزير الداخلية مباشرة وباستثناء مصر التى تأخذ بنظام مساعدين للوزير كرؤساء للأجهزة الأمنية فإن المسميات في الدول التى لا تأخذ بنظام الوكيل تسميه مدير الأمن العام أو مدير عام الشرطة أو قائد عام الشرطة أو مدير قوى الأمن الداخلي ولو أن هذه التباينات في المسميات لا تعكس اختلافاً

في الفلسفة الأمنية ذاتها ولكنها تعكس خصوصيات كل دولة والأخذ بما يناسبها من هيكل ومسميات

يلاحظ أن كل الدول العربية تأخذ بالنظام المركزي للأمن ولقد حاولت بعض الدول الأخذ بالنظام اللامركزي لاتساع الرقعة الجغرافية للدولة وصعوبة السيطرة الأمنية من العاصمة ولكن سرعان ماعادت إلى النظام المركزي والدول العربية جميعها تقريباً قد أخذت بالنظام المركزي لتناسب ذلك مع الظروف العربية زيادة على أن الحجم الجغرافي للكثير (ماعدا القليل) من الدول العربية هو محدود ويمكن السيطرة عليه من المركز ولو أن لمعظم الدول العربية أجهزة أمنية إقليمية بل وتسمح بتدخل وإشراف المسئولين الإداريين في المحافظات على أعمال الأمن التى تهم أقاليمهم كالمحافظين وولاة الأقاليم إلاّ أن كل ذلك محكوم بالسياسة العامة التى تضعها وزارة الداخلية ، وهي المسئولة عن النظم و القوانين التى تحكم مسار العمل الأمني .

واذا نظرنا للأجهزة القطاعية الأمنية في الدول العربية بعيداً عن جهاز الأمن السياسي فإننا نجد معظم الدول العربية تأخذ ليس بالنظام فقط ولكن أيضاً بالمسميات ، فنجد أن إدارات مثل المباحث الجنائية ، الجوازات والهجرة والجنسية، التخطيط والتدريب ، الدفاع المدني ، كلية الشرطة والمعاهد ، قوات الأمن الخاصة، القطاع الإداري وشئون الضباط ، قطاع المرور، تأخذ بها كل الدول العربية تقريباً ولكن قد يكون هنالك اختلاف في المسمى وليس في جوهر العمل فالمباحث الجنائية جهاز موجود بكل الهياكل العربية تحت مسميات تحمل معها اسم الجنائي في التسمية المحلية . ولكن اذا نظرنا إلى إدارة كالجوازات والهجرة والجنسية فاننا نجدها تقريباً

بنفس المسمى بدون استثناء في جميع الدول العربية تقريباً وكذلك إدارة الشئون المالية والإدارية وإدارة التدريب

لكن هنالك قطاعات كالسجون مثلاً فنجد أنها داخل الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية ففي بعض الدول هي جزء من قطاع الأمن العام ومسئوليتها لدى مدير الأمن العام أو مدير عام الشرطة أو قائد عام الشرطة، وفي البعض الآخر تتبع وزير الداخلية وكذلك نجد أن التباين قد زال في موضوع تبعية جهاز الدفاع المدني فقد أصبح هنالك توحيد في أنه داخل هيكل وزارة الداخلية وهو جهاز منفصل عن جهاز الأمن العام ويتبع وزير الداخلية مباشرة في بعض الدول وفي البعض الآخر يدخل في هيكل الأمن العام

هنالك بعض وزارات الداخلية في الدول العربية تضم في هيكلها سلاح الحدود أو حرس الحدود حسب المسمى الذي تأخذ به الدول المعنية على أساس أن مهامه من مهام الأمن الداخلي، ولكن في بعض الدول العربية فهو قطاع يتبع القوات المسلحة حيث يسمى في هذه الحالة سلاح الحدود يصبح بذلك قوة عسكرية كل وزارات الداخلية العربية أنشأت تقريباً جهازاً لمكافحة المخدرات، ولكن حجم ذلك الجهاز وسلطاته ونشاطه تختلف من دولة لأخرى حسب المخاطر التي تواجهها من المخدرات، ولكن الإدارة بشكل أو آخر توجد في كل الدول العربية ومنها من جعلته جهازاً مستقلاً يتبع وزير الداخلية أو مدير الأمن العام أو من جعلته جزءاً من إدارة المباحث الجنائية المركزية

كما أنه تم استحداث إدارة مكافحة الإرهاب في بعض الدول العربية داخل مظلة وزارة الداخلية ولو أن هذه الإدارة ليست ضمن الهيكل

التنظيمي لكل وزارات الداخلية العربية ولكن الاهتمام بها أخيراً بدأ يتزايد وهنالك حجج مقدمة لإنشاء مثل هذه الإدارة في القطاعات الأمنية

ولو أن جميع أجهزة الشرطة في الدول العربية تتولى مهام منع الجريمة واكتشافها كواجب تقليدي وجمع الأدله والتحقيق الأولي في الجرائم ، إلاّ أن الاختلاف يأتي بعد ذلك حيث تعطى بعض الأنظمة الجنائية العربية الشرطة كل المهام حتى القيام بكل إجراءات التحقيق الجنائي وتقديم القضايا للمحاكمة ولكن بعض الدول تكلف الشرطة بجمع الاستدلات وتعطي سلطات التحقيق للنيابة العامة

يلاحظ من النسج العام لأجهزة الأمن العربية أن هنالك تشابهاً في الهياكل التنظيمية ولكن عند النظر لتفاصيل الهياكل والمسميات نجد أن هنالك تبايناً ربما يكون نتيجة للخصوصية الداخلية لكل دولة والظروف المحلية المحيطة بها وأن ذلك لكي يلائم الواقع لأوضاع تلك الدول

ولكن يلاحظ أن بعض الأجهزة الأمنية والقطاعات رغم اختلاف المسميات أن هنالك تجانساً في طبيعة العمل وهذا في الإدارة الرئيسه المتعارف عليها في الدول العربية ، ولو أننا نجد أن بعض الإدارات تقع تحت مظلة وزارة الداخلية وليس لها مثيل في الدول الأخرى وذلك لظروف محلية بحته ومن مثال ذلك أن إدارة الحياة البرية تقع ضمن إطار اختصاصات وزارة الداخلية بالسودان بل وضمن سلطات مدير عام قوات الشرطة . وهذا وضع فرضه الواقع المحلي والذي ربما لا يوجد له مثيل في بعض الدول الأخري وحتى وإن كانت هنالك إدارة للحياة البرية فهي لا تتبع قوى الأمن

لذلك فإن المطلوب هو النظر في التباين في الفلسفات وموجهات العمل وأهدافه ثم الانتقال للنظر في الهياكل والمسميات ونحن على قناعة بأن

الثوابت الأمنية والفلسفات والتوجهات تبقى واحده ومتناسقه ويبقى بعد ذلك العمل على التنسيق بقصد التوحيد في جميع الهياكل والمسميات للأجهزة الأمنية العربية ضرورة يمكن تحقيقها متى توفرت الرغبه الصادقة لدى الكافة وان التشاور الصادق والتحاور العلمي البناء والبعد عن التعصب أو التمسك بالقديم هو مدخلنا لبناء تنظيمات هيكلية موحدة للأجهزة الأمنية في الدول العربية خاصة والخلاف في غالبه لغوي وشكلي يسهل تجاوزه

الفصل الرابع

نحو هيكل تنظيمي موحد للأجهزة الأمنية في الوطني العربي

أولاً دواعي توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

ثانياً الصعوبات التى تواجه التوحيد

ثالثاً كيفية تخطى صعوبات توحيد الهياكل التنظيمية

الفصل الرابع

نحو هيكل تنظيمي موحد للأجهزة الأمنية في الوطن العربي

أولاً: دواعي توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية:

لقد بدأ العمل العربي الأمني المشترك يتخذ خطوات جدية وملموسة وذلك منذ انعقاد أول مؤتمر لقادة الشرطة والأمن العرب في ١٩٧٢م في دولة الإمارات العربية المتحدة وكان المسعى نحو ذلك العمل العربي الأمني المشترك هو وليد حاجة عملية شعر بها العاملون في ميدان العمل الأمني والشرطي في الوطن العربي وكان ذلك بعد أن خرجت كثير من الدول العربية من قبضة الاستعمار الأجنبي الذي ترك آثاره واضحة على كل مرافق الدول وتبدو بصماته أكثر وضوحاً على الأجهزة الأمنية فتركها في تناقض مع تطلعات شعوبها في التحرر من ربقة الاستعمار ، وذلك لأن المستعمر في معظم الأحوال استغل الجهاز الأمني لمواجهة حركات التحرر الوطني لصد وقمع أي انتفاضة شعبية ضده لذلك كان الجهاز الأمني في نظر الكثير من مواطنيه هو مخلب القط وهو سند لذلك النظام الاستعماري. وعند خروج الاستعمار أخذ ذلك الانطباع فترة طويلة خصوصاً عند فترة بقاء الجيل الذي عايش الفترة الاستعمارية وظل على قيادة الأجهزة الأمنية بعد الاستعمار مباشرة

ولما تحررت باقي الدول العربية اتجهت نحو البحث عن التكامل بعضها مع بعض خصوصاً أن ما يجمعها أكثر مما يفرقها ثم صاحبت فترة انعقاد المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب قفزة سريعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ، وصحب ذلك نمو اقتصادي بدأت تظهر ملامحه أكثر مع ذلك الانعقاد وما بعده وكان لهذه القفزة أثرها الإيجابي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأمه العربية ولكنها بالمقابل ساهمت في خلق أنماط جديدة من الأوضاع والمفاهيم الاجتماعية السلبية فالتطور الاجتماعي والاقتصادي قابله من الطرف الأخر فقر وبطالة في عدد من الدول العربية ، وحدث إلى حد كبير نوع من التخلخل الاجتماعي والتفكك الأسري بمستوى الوضع التقليدي العربي فنشأ نوع من الانفلات والخروج على القواعد الاجتماعية ، وأدى ذلك إلى نمو بعض الظواهر الاجرامية وذلك بظهور جرائم مستحدثه لم يألفها العالم العربي من قبل فظهرت جرائم المخدرات والجرائم الاقتصادية وجرائم اصحاب الياقات البيضاء وجرائم العنف وجرائم الأحداث ، وهي أنماط لم تظهر بشكل ملفت في العالم العربي الا عند عقد السبعينيات

وإزاء تلك الافرازات الاجتماعية وجدت كثير من الدول العربية أن مواجهة تلك التحديات لا تتطلب إجراءات وطنية محلية وحسب ، ولكن لابد من التنسيق ثم التكامل ثم التجانس بين قواعد وآليات العمل الأمني في الدول العربية لقناعات مبرره بأهمية العمل العربي المشترك كأحد الوسائل لمكافحة تلك الظواهر الاجتماعية

وبرزت الحاجة إلى أن الخطوة الأولى لذلك تبدأ بلقاءات المسئولين عن الأمن وكانت الدعوى أنه مادام العرب يعقدون اجتماعات تنسيقية على كل المستويات قبل فترة اجتماع القادة العرب ، فلماذا لا يعقد اجتماع على

مستوى القمة لرجال الأمن العرب بغية ازالة الفوارق بين مختلف الأجهزة وتسهيلاً لإقامة تعاون وثيق في مجالات مكافحة الجريمة ذلك التعاون الذي يؤدي إلى تماثل بالتنظيمات الأمنية وتقارب في بنيان الجهاز والهيكل الأمني وأن انعقاد اللقاءات سوف يتيح للخبرات المكتسبة أن تأخذ طريقها لدى الجميع وعندما تلوح امكانات المستقبل في إيجاد أنظمة مماثلة، وأجهزة متوازية نتيجة الحصول على حد أدنى من الأسس الصحيحة والقواعد الثابته التى توفرت باحتكاك الآراء وتفاعل التجارب، عند ها يكون ضرورياً قيام أنظمة مماثلة

وكعامل موضوعي آخر فإن وحدة الحياة والأواصر التى تربط بين الشعوب العربية تجعل من كل ذلك وغيره مسرحاً واحداً للجريمة فالمجرم يمكنه أن ينتقل من بلد عربي إلى آخر يمارس فيه نفس العمل الإجرامي وبنفس الأسلوب حيث يجد نفس الإغراءات والجو الملائم وعدم الغربة من وحدة اللغه والألفة ، زيادة على اتساع حدودية الجرائم الوطنية كجرائم التهريب والمخدرات والتزييف والتزوير والجرائم الناشئة عن الهجرة والسياحة التى اتسع نطاقها واضحى مسرحها الوطن العربي[1] على أن ذلك حفز المسئولين عن الأمن ومنع الجريمة وملاحقة المجرمين على إيجاد أسلوب فعال من التعاون الوثيق المجرد والمرتبط فقط بتوفير الأمن وبدون التعاون وبدون تنظيم الوسائل التى تجعل من هذا التعاون أداة فعالة في منع الجريمة فإن كل تدبير محلي يصبح ناقصاً مهما حاول المسئولون في أي بلد عربي العمل لوحدهم

---

(١) من المذكرة التي قدمها المكتب العربي للشرطة الجنائية حول المؤتمر العربي الأول لقادة الشرطة والأمن العرب، ١٩٧٢م، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص: ٢٠

لذلك رأي قادة الشرطة والأمن العرب أن من آليات تحقيق ذلك العمل تدريجياً على تجانس الهياكل الأمنية العربية بل إنه يجب أن يسجل للتاريخ أن أول قرار لأول اجتماع لقادة الشرطة والأمن العرب كان بشأن توحيد البنيان التنظيمي والمسميات في مجال الشرطة فقد جاء في القرار الأول للمؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب عام ١٩٧٢م مايلي :

وقد اطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة إليه من المكتب العربي للشرطة الجنائية بشأن توحيد البنيان التنظيمي والمسميات في مجال الشرطة ، وعلى الدراسة التى أعدها المكتب حول الملامح الرئيسة لأنظمة الشرطة في الدول العربية وقد تدارس في شأن توحيد الأنظمة والمسميات ، وأكد أن التوحيد هدف قومي ينبغي أن يسعى المؤتمر إلى تحقيقه وإيماناً بأن توحيد هذه الأنظمة ينبغى أن تسبقه دراسة ميدانية تكشف عن مختلف الجوانب الخاصة بهذه الأنظمة ، وعن الصيغة الملائمة لهذا التوحيد قرر المؤتمر مايلي :

تكليف المدير العام للمكتب الدولي العربي للشرطة الجنائية تشكيل لجنة من الخبراء تكون مهمتها دراسة الأنظمة الخاصة بالشرطة في الدول العربية ، وخاصة فيما يتعلق بالبنيان التنظيمي والمسميات ونظم التدريب والتأهيل ، ويمكن للجنة أن تقوم بما يقتضيه عملها من دراسات ميدانية ومن اتصالات مع الأجهزة المعنية في الدول العربية وتضع نتيجة أعمالها تقريراً في هذا الشأن [١]

إن هذا يعكس الاسبقية التى اولاها القادة في اول اجتماع لهم لهذه القضية اقتناعاً منهم بأن توحيد الأنظمة ومنها الهياكل التنظيمية للأجهزة

---

(١) القرار الأول من قرارات المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب بمدينة العين بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وثائق المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، الرباط ، المملكة المغربية ، ١٩٧٢م .

الأمنية إنما تأتي في رأس الأسبقيات لتوحيد مسيرة العمل العربي الأمني المشترك ، وفي المؤتمرات اللاحقة بدأت تظهر الأدلة على التبايس الواضح في الهياكل التنظيمية وأهمية العمل على توحيدها تدريجياً

إن العمل العربي الأمني المشترك ليس مجرد شعار يطرح أو نداء يطلق بل هو التزام جاد ومخلص له جذوره العميقة في التاريخ والتراث العربي لذلك كان من أولويات آلية ذلك العمل العربي الأمني المشترك النظر في توحيد الهياكل التنظيمية ، وأن ذلك تمت القناعة به منذ انعقاد أول اجتماع لقادة الشرطة والأمن العرب ، كما أن مسيرة القادة في اجتماعاتهم اللاحقة أكدت على هذه الحقيقه بل وتحققت نحوها كثير من النتائج الإيجابية في ذلك المسار فما أحرى المسئولين اليوم بدفع تلك المسيرة من أجل تحقيق تلك الأمنية مع كل دواعيها الموضوعية وذلك بعد مرور ربع قرن من الزمان على صدور تلك التوصية

لقد ثبت أن الأمن العربي والذى يستجيب لطموحات وآمال الأمة العربية ، لن يتحقق من خلال جهود كل دولة منفردة خاصة بعد أن امتدت مشكلات إقرار الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة عبر حدود الدول العربية . وبرزت محاولات للنيل من أمن واستقرار هذه الدول بل إنه في أواخر هذا القرن العشرين ظهرت التحديات الأمنية واضحة في ظل انفجار الجريمة وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات ، حيث تسهل طرق التواصل . ثم إن قضايا الأمن العربي الآن بالغة التعقيد أكثر مما كانت عليه قبل خمسة وعشرين عاماً . كما أن هذه القضايا أصبحت شديدة الارتباط بسرعة حركة التغير وتلاحقه . وعلى الأجهزة الأمنية العربية أن تستجيب لمتطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات وصعوبة أن يتم ذلك بطريقة منفردة وفي أولويات ذلك العمل على توحيد الأنظمة

إن منطلق الأمن العربي الأمني المشترك قد بدأ من مفهوم الأمن الشامل على النحو الذي حددته استراتيجية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وذلك قبل قيام مجلس وزراء الداخلية العرب كما أن الخطة الأمنية العربية الأولى ركزت على الجانب الوقائي والاستراتيجية الأمنية العربية لمجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٣ م بنيت على أساس تحقيق التكامل الأمني العربي ثم سارت هذه المسيرة تحت ظل مجلس وزراء الداخلية باعتماد الخطط والاستراتيجيات العربية توصيلاً وتحديداً لآليات تحقيق ذلك الطموح والذي ظل يتكرر ويتردد فيه أهمية توحيد النظم الأمنية العربية لتحقيق تلك الغايات

اذا كان التعاون الأمني أمراً ضرورياً للعمل الأمني العربي المشترك ، فإن اتخاذ القرار في شأن هذا التعاون يجب أن يكون نتيجة للدراسة العلمية الموضوعية ، وما من شك في أنه عند التخطيط لهذا التعاون هنالك قرار سياسي يعبر عن الفكر الاستراتيجي ولقد توفر ذلك القرار السياسي من خلال قرارات مجلس وزراء الداخلية العرب الذي أعطى التأييد والمصداقية بل والبعد السياسي لقرارات قادة الشرطة والأمن العرب

ثم لابد من مقتضيات منهجية تتمثل في تجديد أساليب العمل والخبرات المعتمدة على المستوى المعرفي والبشرى ، هذه المقتضيات المنهجية والعملية هي ضرورة حتمية لنجاح النظام وتحقيق هدف العمل العربي المشترك . وبما أن مشاكل البحث العلمي والأسلوب العلمي عند العمل الميداني كثيرة ومتعددة لذلك لكي تخرج القرارات من كونها اجتهادات شخصية لا بد أن يكون لها معطيات علمية وهذا ماسارت عليه عملية البحث عن وسائل

العمل العربي الأمني المشترك حيث بدأ البحث العلمي يجد طريقه لتنفيذ تلك القرارات الأمنية على أرض الواقع ، ومنها توحيد الأنظمة العربية الأمنية

ولو أد البحث العلمي يؤدي إلى صياغة وسائل محدده للوصول للهدف ، فإنه في مرات متعددة يعطى الفرصه لمجموعة من البدائل التى تعمل على تحقيق الهدف لذلك أصبحت فكرة البدائل في مجال التعاون الأمني الدولي والعربي مأخوذ بها لاستيعاب الخصوصيات المحلية ، وبهذا الأسلوب يمكن الوصول إلى نقطة اللقاء لصورة محددة اذا كانت هنالك بدائل ، وهذا ربما دعى بعض الدول العربية للالتجاء للاتفاقيات الثنائية في التعاون الأمني

هذه الصعوبات هي التى تحث الباحث العلمي على تخطيط هياكل تنظيمية أمنية تعمل على الاحتفاظ بالهدف العام المشترك وتوفير الفرص لاستيعاب الاحتياجات المحلية حتى مع وجود متناقضات استراتيجية في مجال العمل العربي المشترك وبالذات في المجال الأمني فإننا في موضوع الهياكل التنظيمية نستطيع أن ننظر إلى البدائل كعامل موحد وليس كمفرق وذلك بأن نجعل التخطيط يرمي إلى هيكل تنظيمي أمني واحد وليس «هياكل بديلة» ، وفي نفس الوقت ونحن نعمل على الاحتفاظ بالأهداف والعوامل المشتركه نترك مجالاً مناسباً للخصوصية المحلية لكل دولة ذات ذلك التنظيم الهيكلي الأمني

إننا يمكن أن ننظر في طبيعة هذه الهياكل الموحدة التى ربما تتردد الدول في الأخذ بأي منها ، ثم ننظر في ماهية أوجه التشابه ثم التوحيد ، بدون أن تفقد أي دولة خصوصيتها في تفاصيل مهام ذلك الهيكل

ثانياً الصعوبات التى تواجه توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية

إن موضوع توحيد الهياكل والمسميات في الأجهزة الأمنية العربية لهو أمر حيوي وضروري في سبيل دفع مسيرة العمل العربي الأمني المشترك ويبدو أن هنالك صعوبات قد واجهت توحيد الهياكل الأمنية العربية بدليل أن هنالك عملاً مقدراً قد بدأ منذ فترة في سبيل هذه المسيرة ـ ومازال هنالك العديد من الجهود ، ولكن على صعيد الواقع واجهت ذلك العمل بعض الصعوبات كما يبدو بدليل أن التوحيد لهذه الهياكل والمسميات لم يتم بالصوره التى رأتها الأنظمة المعنية ومن تلك الصعوبات ما يلي :

١ ـ رغم الجهود الجادة والمضنية التى بذلت وما تزال تبذل على كل مستويات العمل الأمني العربي المشترك فمازلنا في حاجه للاتفاق على استراتيجية واضحه للأمن القومي العربي تنال قناعات كل الدول العربية . وهذا الافتقار يؤثر على الأساس التنظيمي للنظام الاقليمي العربي الأمني ، خصوصاً ونحن في مواجهة النظام العالمي الجديد والذي عندما يمارس دوره سيكون عالماً يعطى اهتماماً وأهمية للتكتلات الإقليمية المتكاملة والمنسجمة والمؤثرة وهذا ما تسعى اليه استراتيجية العمل الامني العربي المشترك ولا شك أنه في الصعيد الأمني ، فإن أهم فقرات استراتيجيتنا هي القوة التنظيمية للنظام العربي الأمني

٢ هنالك قضية في النظام الامني العربي تحرص على المحافظة على تراث ينبغى عدم التفريط فيه ، حتى لا تظهر على السطح نقطة ضعف نحاول أن نغض البصر عنها في هذا النظام وهذه النقطة تتصل بقضية الأمن

الوطني لكل دولة من الدول العربية أي أنه قبل طرح قضية الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل وهنالك نقطة تسبقها ولا تقل أهمية عنها تستحق الاهتمام والرعاية ، وهي نقطة الأمن الوطني لكل دولة

ولابد من القناعة بأن الأمن الوطني لكل دولة هو قمة المسئولية للقائمين على أمرها ، وهو الشغل الشاغل قبل كل شئ وهنالك القناعة بأن الأمن ينبع من الداخل ، وقرار الأمن الوطني هو قرار الدولة وحدها ، ولا معقب لأحد على مفهوم وقرار الأمن الوطني لكل دولة وربما كانت الهياكل التنظيمية هي من صميم اختصاص ذلك الأمن الوطني وهي التي تعكس الاحتياجات التنظيمية لذلك الأمن الوطني

٣ من حق المسئولين عن الأمن في كل دولة الاطمئنان بأنه ليس هنالك تعارض بين الأمن الوطني للدولة وبين الأمن القومي العربي في مجمله . ولابد من الاطمئنان بأنه لا تعارض ولا مخاوف من أي توحيد للأجهزة الأمنية ومن بينها الهياكل التنظيمية

٤ إن الأنظمة والقوانين التي تحكم التنظيم الأمني في كل دولة ربما تحول دون الإسراع بالعمل على توحيد ذلك التنظيم الأمني العربي وفي مفهومه الهياكل الأمنية ، ولا شك أنه لا يمكن تجاوز الأنظمة والقوانين الوطنية لأنها أولى بالرعاية

٥ إن عدم التجانس في حجم كل تنظيم أمني عربي يجعل هنالك فوارق متعددة في التنظيم في كل مؤسسة عربية بشكل أساسي للنظام المتبع في البناء التنظمي والذي يرتبط بالاحتياجات الأمنية الفعلية لكل دولة ثم المقدرة الاقتصادية لكل دولة لبناء جهاز أمني متطور وأيضاً الرقعة الجغرافية وطبيعة المشاكل الأمنية في كل دولة

٦ ـ هنالك صعوبات ومعوقات تحول دون التنسيق الكامل والفعال لأجهزة العمل العربي الأمني المشترك على المستوى القومي كأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب ولقد قامت الأجهزة المختصة بدراسة ومراجعة النظم الأساسية التى تعمل كل الأجهزة على أساسها وقد عقدت اجتماعات تنسيقية لأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب للنظر في الصعوبات والمعوقات التى تحول دون التنسيق الكامل والفعال لأجهزة المجلس[1] وهي خطوة أولى جيدة ومتقدمة للنظر في معوقات العمل العربي الأمني المشترك ومن بينها الهياكل التنظيمية للأجهزة العربية ولا شك أن هذا التوجه السليم هو الذي يساعد خلالها العمل العربي الأمني المشترك وقد أشارت تلك الاجتماعات لبعض المعوقات والحلول المقترحة لها

٧ ـ إن حجم خطة توحيد الهياكل وحجم التغيير الذي تهدف لإحداثه وتحقيقه ، والفرق بين الواقع الحالي والأهداف التى يسعى ذلك التوحيد إلى تحقيقها هذه ربما تخلق مشكلات تعوق التكامل الأمني في هذا المجال الخاص بالهياكل لذلك يمكن أن نرى التباين فيها ما يسمى بيئة الخطة المحيطة بموضوع الهياكل قد يعيق إلى حد ما الإسراع بخطى ذلك التوحيد

٨ ـ يلاحظ في الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية الترهل الوظيفي الذي أفقد التنظيم الهرمي توازنه فالمثلث الأعلى من الهيكل الهرمي

---

(١) الاجتماع التنسيقي لأجهزة مجلس وزراء الداخلية العرب، الأمانة العامة، تونس ١١ ١٢ سبتمبر ١٩٩٢م، ص: ٣٦

لمعظم الأجهزة الأمنية لا ينسجم مع القاعدة جاء هذا الترهل بسبب خلق وظائف قيادية وسيطة بمعدلات لا تتناسب والوظائف الدنيا بسبب عزوف الشباب عن الانخراط في العمل العسكري كرجال أمن وضباط صف في بعض الدول العربية إن معالجة هذا الترهل الوظيفي يحتاج إلى عمليات جراحية بإصلاح منطقة القيادات الوسيطة وتحسين ظروف العمل في الدوائر الدنيا لتكون أكثر جاذبية للشباب وربما تكون إجراءات معالجة مثل هذا الخلل من الصعوبات التى تواجه إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية العربية وفق أطر التوحيد ولا بد لنا هنا من الاحتكام إلى القواعد العسكرية التى تحدد عدد الأفراد على المستوى القاعدي وعلى المستويات القيادية كما أنه من الضروري العمل بموجب النظريات العلمية الإدارية المتفق عليها حول رسم مسارات التدرج الوظيفي وفق المهام والاختصاصات لا الأشخاص والرتب

ثالثاً كيفية تخطي صعوبات توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية

إن العمل العربي الأمني المشترك قد تجاوز القناعات إلى برامج عمل محددة للوصول إلى الأهداف وأن الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية تقع داخل ذلك الإطار

ولا شك أن ماتمت الإشارة إليه من قبل من وجود بعض المعوقات التى ربما حالت دون تحقيق ذلك الهدف ، لكن الإرادة العربية الآن أكثر تصميماً على المضي في مسار ذلك العمل العربي المشترك ومن بين ذلك الهياكل

التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية ويمكننا رؤية تخطي الصعوبات في الآتي :

١ إن المعوقات الأساسية التى لا تختلف الخطط الاستراتيجية في الاحتياج إليها عنصران هامان يجب توافرهما وبالذات في مجال التعاون المشترك وهما

أ مادامت الخطة الاستراتيجية لتوحيد العمل الأمني العربي المشترك تهدف إلى تحقيق تغير في أسس التنظيمات العربية الأمنية ، أو في آداء العمل ووسائله للوصول إلى تلك الأهداف المشتركة والمرجوة، فلا بد أن تحتاج في أغلب الأحيان إلى تعديل القواعد التشريعية التى تعمل الأجهزة الأمنية في ظلها وهذا التعديل ربما يكون محدوداً ليشمل التنسيق ثم العمل على توحيد ذلك بإضافة مواد جديدة أو تعديل مواد قانونية قائمة وإلغاء بعضها وتتعلق المواد القانونية التى يجري تعديلها عادة بالاختصاصات الوظيفية والهياكل التنظيمية والتبعات الإدارية ثم إن الأمر في بعض الدول العربية لا يعنى بالضرورة صدور قوانين جديدة من السلطة التى تملك التشريع وإنما قد يعنى فقط صدور قرارات وزارية أو لوائح تكفل وجود القاعدة القانونية لتنفيذ توحيد الهياكل

ب- يتطلب التنفيذ نفقات مالية سواء بالنسبة للبحوث في هذا المجال أو لاعادة التنظيم وإعادة الهيكلة ثم ربما ماهو مطلوب للتنفيذ

٢ - تحديد الآليات التى تتولى تنفيذ خطة التوحيد : ولا بد من تحديد الآليات للتنفيذ وذلك بتحديد الأجهزة التى تتولى ذلك ، لذلك يتم تحديد الأدوار والتكلفات والمهام التفصيلية إن هذه الآليات قد تكون وظيفية وقد تكون قومية وكلاهما يحتاج إليه تنفيذ مشروع التوحيد للنظم

الأمنية ولا يكفى صدور القرارات في موضوع توحيد هذه الأنظمة حتى بعد الاتفاق عليها في أعلى مستويات التنسيق والأجهزة الأمنية العربية ، ولكن لا بد من تحديد الآليات على مستوى العالم العربي ككل وعلى المستوى الوطنى لكل دولة عربية ليتم من خلال تلك الآليات تنفيذ التوصيات والوصول إلى الهدف

٣ مراحل لتنفيذ خطة التوحيد : إن التخطيط لتوحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية يحمل في ثناياه وسائل وأساليب تحقيق أهداف خطة التوحيد، وذلك من خلال خطط تفصيلية ربما تكون متوسطة وقصيرة أو طويلة الأجل وذلك وفق الدراسات الواقعية ومن خلال فترات زمنية محددة

٤ برنامج تدريبي للعاملين في مجال الأجهزة الأمنية في مواقع التصميم والتنفيذ في الهياكل التنظيمية الأمنية فمن بين الآليات والوسائل لتحقيق غايات توحيد الأنظمة والهياكل القيام ببرامج تدريبية عربية مشتركه تشتمل على دورات تدريبية في المجالات المختلفة التى تعمق المفهوم و الإدراك بموضوع الهياكل التنظيمية العربية المشتركة وهذه الدورات التدريبية يجب أن يتم تصميمها بخصوصية تراعي المردود المرغوب بالنسبة للعاملين وفي تنفيذ الأهداف المرجوة والبرامج هذه لا تشمل الدورات التدريبية فحسب وإنما أيضاً الندوات والمحاضرات والبحوث والدراسات والمعارض والحلقات التلفزيونية التى تهدف للتوعية الإعلامية ، والتى كلها تصب في هدف توحيد هياكل الأنظمة الأمنية

٥ ـ بدون المساس بخصوصية كل دولة في نظامها الهيكلي ومع القناعة بأن قرار الأمن الوطني وهيكله هو للدولة الوطنية فقط ولا معقب لأحد

على ذلك المفهوم والقرار لكل دولة هذه حقيقه لا مراء فيها ولكن يجب أن تكون مدخلاً بل المدخل الصحيح للأمن القومي وصلابته وتماسكه إن من حق المسئولين عن الأمن في كل دولة عربية أن يتاكدوا من أنه ليس هنالك تعارض بين الأمن الوطني لكل دولة وبين الأمن القومي العربي في مجمله فإذا تم الاتفاق أنه لا تعاض ولا مخاوف واحتفظ كل من الأمن الوطني والأمن القومي بذاتيته ووصفه ، فهنا تبرز أهمية وحتمية قيام نظام متماسك للأمن القومي العربي الشامل ، ثم ضرورة توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية كمدخل لقيام ذلك النظام إن الصعوبات المتمثلة في خصوصية كل دولة في هيكلها ونظامها الأمني ، يمكن تجاوزه إلى تخطيط هياكل تنظيمية أمنية تعمل على الاحتفاظ بالهدف العام المشترك من التوحيد ، وفي نفس الوقت توفر الفرص لاستيعاب الاحتياجات الوطنية لكل دولة، خصوصاً وهنالك قناعة بأنه لا توجد أي تناقضات استراتيجية في الوطن العربي في هذا المجال ، خصوصاً بعد التراث الكبير والعمل المكثف الذي تواصل فترات طويله في سبيل العمل العربي الأمني المشترك

٦ إن الأجهزة القومية العربية ومكاتبها التى تعمل في مجال العمل العربي الأمني المشترك لهي إحدى الأدوات الهامة للتنسيق بل وللتوحيد في المرحلة اللاحقة في العديد من المشروعات العربية ومنها توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية إن التنسيق بين الأجهزة الأمنية العربية يعتبر أمر حيوي وضروري لتحقيق الأهداف ومنها توحيد الهياكل الأمنية . ويقع عنصر التنسيق على عاتق الأجهزة العربية ، إذ لابد من المراجعة والتعرف على الصعوبات والمعوقات التى تحول دون عملية التنسيق الكامل والفعال كما أن الرقابة والمتابعة لعمليات التنفيذ تقع على عاتق تلك الأجهزة التى لا بد من إعطائها المزيد من الاهتمام في

الصلاحية والدعم لتقوم بدورها الهام في عملية التنسيق والتوحيد فلا بد من تناول الصعوبات والمعوقات التى تحول دون التنسيق الكامل والفعال للأجهزة وطرق ووسائل التغلب عليها ثم إنه من الأهمية بمكان إعطاء صلاحيات أوسع وذلك من قبل الأجهزة الأمنية العربية العليا ، وذلك لكي تسمح له بالتحرك للتأكد والاطمئنان من تنفيذ ما يصدر من قرارات في سبيل موضوع توحيد الأجهزة من خلال تنسيق محكم بين تلك الأجهزة العربية والأجهزة الوطنية

٧ ـ إن الاجتماعات السنوية لمجلس وزراء الداخلية العرب تعتبر من أنشط اللقاءات العربية في المجالات المختلفة وبما أن وزراء الداخلية العرب هم أعلى سلطه أمنية في الدول العربية تبرز أهمية أن يكون ذلك المجلس راعياً لموضوع توحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية وهذا يعطي القرارات والرعاية في هذا الجانب البعد السياسي والمصداقية وإمكانات التنفيذ إن رعاية وزراء الداخلية العرب لقضية توحيد الهياكل التنظيمية ومراقبة تنفيذ ذلك يولد عندهم الحرص على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات نتيجة القناعات الذاتية ما يعطي الوزير دفعة قوية لتنفيذ تلك الاتفاقيات عندما يعود إلى وطنه إن تبني توحيد هذه الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية العربية من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب ، لاشك أنه يعطى دفعة قوية في سبيل التوحيد إضافة على أنه يعمل على إزالة كل المعوقات التى تعترض ذلك التوحيد إن توحيد الهياكل والمسميات للأجهزة الأمنية العربية تحتاج إلى إرادة سياسية وتصميم على التنفيذ ونرى أن الإرادة السياسية متوفرة في مجلس وزراء الداخلية العرب التى عبر عنها أكثر من مرة في نشاطاته المختلفة وقراراته التى خلفت زخماً غير مسبوق في مسيرة العمل العربي ، وكذلك فإن

التصميم على التنفيذ يتوفر لدى قادة الشرطة والأمن العرب الذين شاركوا ويشاركون في السعي لتحقيق تلك الأمنية بدقة مع تلك الإرادة السياسية التى يعبر عنها مجلس وزراء الداخلية العرب .

٨ ـ إن الفحص الواعي للهياكل التنظيمية للجهاز الأمني لكل دولة عربية يدل على تجانس في الوظائف الأساسية للأمن وفي الأجهزة وإن اختلفت مسمياتها وذلك اعتماداً على الأسس الوطنية لكل دولة وهذا من شأنه أن يجعل قضية التوحيد أيسر شاناً ويشجع على الإسراع بموضوع التوحيد ، خاصة وللأجهزة الأمنية العربية بصفة عامة نظاماً إدارياً واضح المعالم يتطابق في الكثير من فروع التنظيمات الأمنية وإذا ذهبنا إلى التفاصيل فإننا نجد مايشبه التوحيد الكامل في المهام والمسميات لبعض الإدارات في كل الدول العربية ومن أمثلة تلك الإدارات .

١ الجنسية والجوازات والهجرة .

٢ الـــدفـــاع المـــدنـــي

٣ الشئون الإدارية والمالية

٤ ـ الأمن الخاص أو قوات الأمن الخاصة أو الاحتياطية

٥ ـ التخطيط والتدريب

٦ العلاقات العامة

٧ المـــــــــرور

٨ ـ الكلية والمعاهد

بذلك نلاحظ تطابق المسميات والتنظيمات بل والمهام في كل هذه

الإدارات وهذا مما يمثل دفعة قوية لموضوع توحيد الهياكل التنظمية للأجهزة الأمنية العربية فإننا نجد أن هذه التنظيمات الأمنية العربية تأخذ بنفس النظم الإدارية المتعارف عليها في الكثير من الوحدات

ولو أننا نجد بعض الاختلاف في تقسيم الأعمال والوظائف والواجبات الأمنية في الهياكل التنظيمية في الدول العربية وذلك بتقسيم الجهاز الأمني إلى قطاعات أمنية في بعض الدول أو إلى مديريات أو إدارات عامة في دول أخرى، الا أن الأمر في جوهره لا يتعدى ذلك إلى خلاف حقيقي يباعد بين تلك الأجهزة

ثم إننا قد نجد أن المسميات القيادية في الأجهزة الأمنية العربية وإن شابها بعض الاختلاف إلاّ أنها وليدة الواقع الذي يلائم أوضاع كل دولة، ولكن الأعمال الموكلة لتلك القيادات متجانسه ومتماثلة وإن اختلفت المسميات

الفصل الخامس

النموذج المقترح لتوحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الفصل الخامس

النموذج المقترح لتوحيد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية في الدول العربية

بعد عرض وتحليل الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية المعمول بها في مختلف دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص انتهت الدراسة إلى الآتى :

١ ـ إعداد الهياكل التنظيمية للأجهزة الأمنية تعتبر فاتحة العمل الإداري العلمي ، ويُعد توحيد تلك الهياكل والمسميات على المستوى العربي قاعدة القواعد التى تقوم عليها محاولات العمل الأمني العربي المشترك .

٢ ـ هنالك رغبة ملحة لدى الدول العربية في توحيد الهياكل التنظيمية ومسمياتها في الأجهزة الأمنية العربية ، وقد بذلت مساعى طيبة في هذا الاتجاه تؤكد تلك الرغبة

٣ ـ لا تشير الدلائل إلى وجود صعوبات موضوعية تحول دون تحقيق الرغبة في توحيد هياكل الأجهزة الأمنية ومسمياتها وماكان ينبغى أن يأخذ إعداد الهياكل الموحدة كل هذا الوقت والجهد (أكثر من ١٠ سنوات)

وبناءً على ماتقدم تقترح هذه الدراسة مشروعاً للهياكل التنظيمية ومسمياتها على النحو المبين أدناه في الأشكال من (٢ـ١ إلى ٢ ٧) ، والتى روعي في إعدادها :

١ ـ الاعتماد على الهياكل التنظيمية والمسميات المعمول بها حالياً في معظم الدول العربية والمواكبة للمستجدات والمعايير العالمية

٢ ـ الأخذ بالعموميات تاركين التفاصيل للظروف المحلية والخصوصيات الأمنية

٣ ـ الابتعاد عن المسميات الحادة كالمباحث ، الاستخبارات ، أمن الدولة وغيرها من المسميات التى ربما لا توافق الكل أو لا تلقى إجماع عامة المواطنين ، ولا تتماشى مع تحولات العمل الأمني الذى يميل إلى الأمن المجتمعي ومشاركة المواطنين كافة في ظل المفهوم الشامل للأمن

٤ ـ الاهتمام بالبناء العلمي للهياكل ومراعاة حجم القوات ومدى الحاجة وسهولة وانسياب العمل

٥ ـ الأخذ بالهياكل المنسجمة من القاعدة إلى القمة مع تفادى تكرار المسميات .

تعتبر النماذج المقترحة مؤشرات أولية تسهل مهمة الوصول إلى الغاية وتحقيق الأهداف وفق برامج زمنية محددة ويتطلب ذلك تطوير هذه المقترحات وإكسابها صفة الشرعية العربية والوطنية وفق الإجراءات التالية :

١ ـ تنظم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ندوة علمية حول الموضوع يشارك فيها خبراء التخطيط والإدارة والتدريب في الأجهزة الأمنية العربية لمناقشة هذه المقترحات

٢ ـ تنظم الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب اجتماعاً للمسئولين عن إدارة الأجهزة الأمنية في الدول العربية لمناقشة المقترحات ووضعها في شكلها النهائي

٣ ـ تعرض المقترحات على مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب للإجازة

٤ ـ يتم عرض المقترحات على مجلس وزراء الداخلية العرب لاستصدار قرار بالتطبيق وإصدار الأنظمة والقوانين المحلية اللازمة

والنماذج المقترحة هي على النحو التالى :

الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الشكل (٢ ـ ١) بيان نسبي لحجم القوات

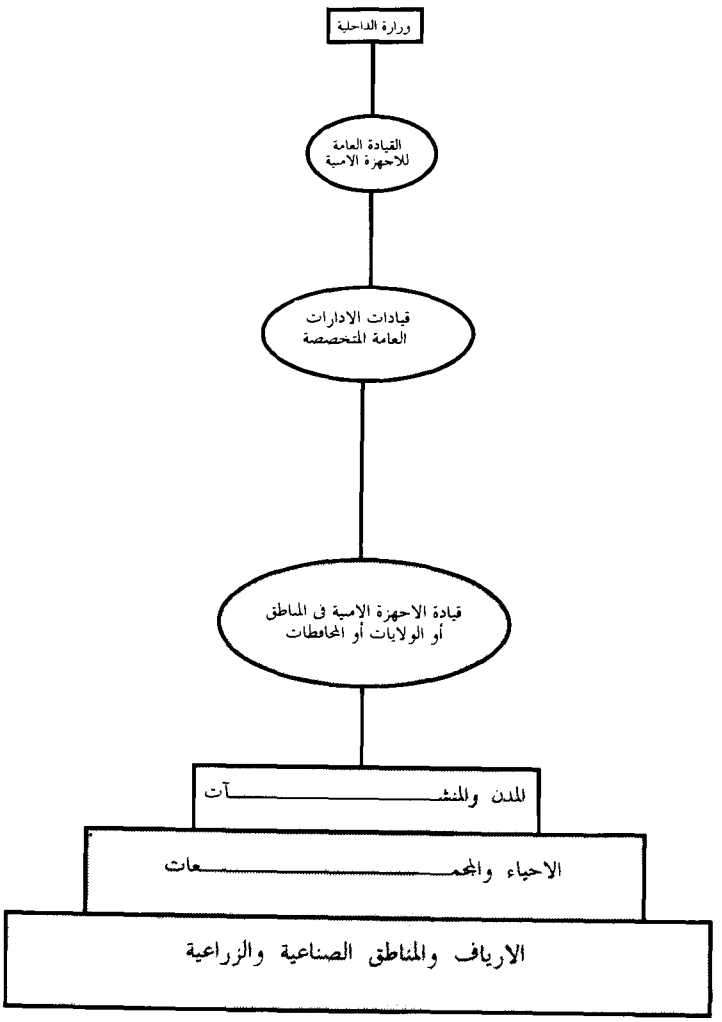

الشكل (٢ ـ ٢) الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية
الهيكل العام والمسميات

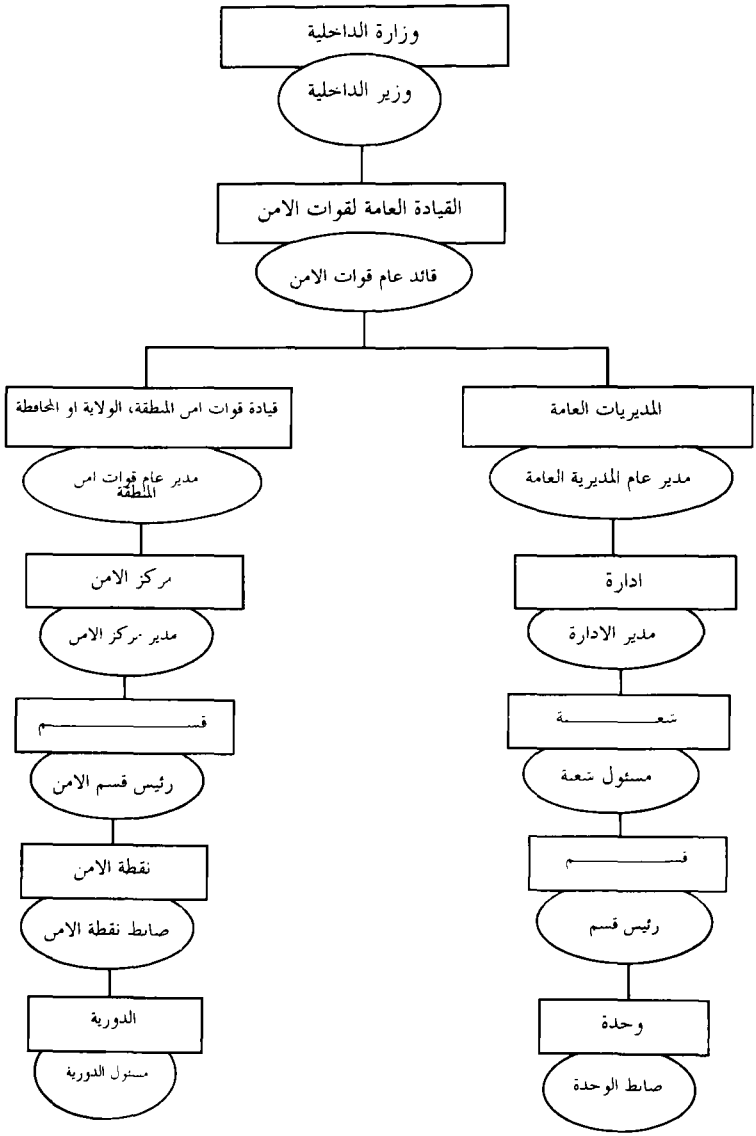

الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الشكل (٢ـ٣)

المديرية العامة

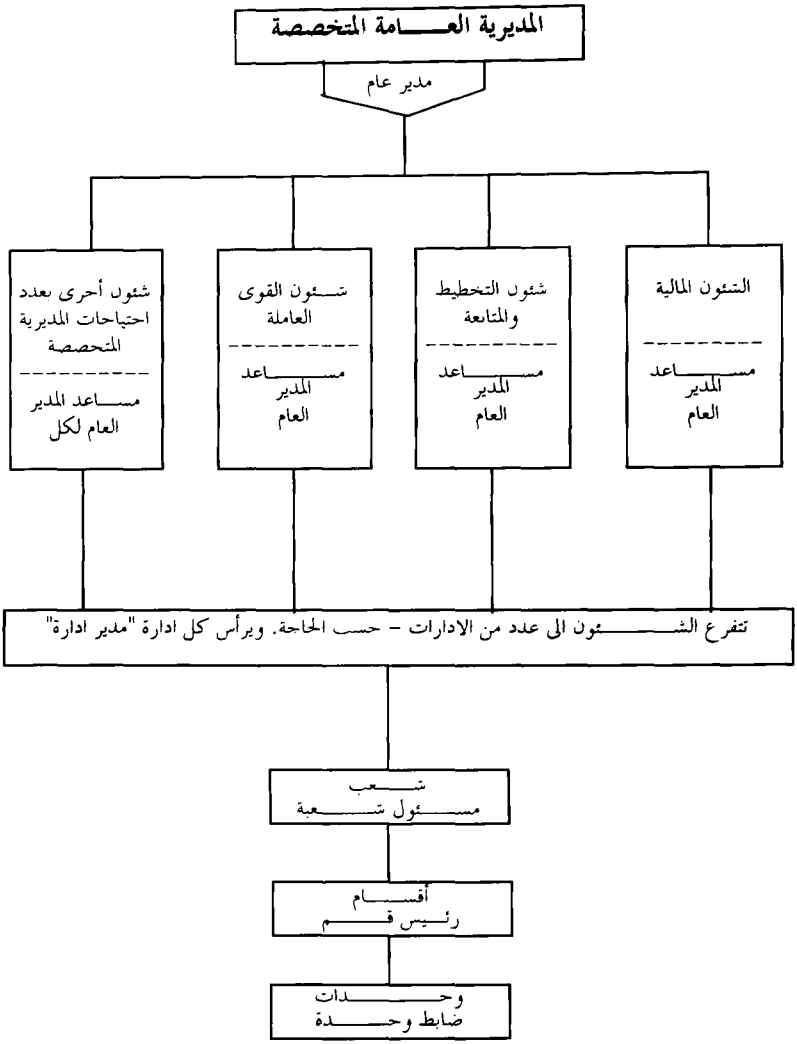

الشكل (٢ ـ ٤)
الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية
قيادة قوات أمن المنطقة

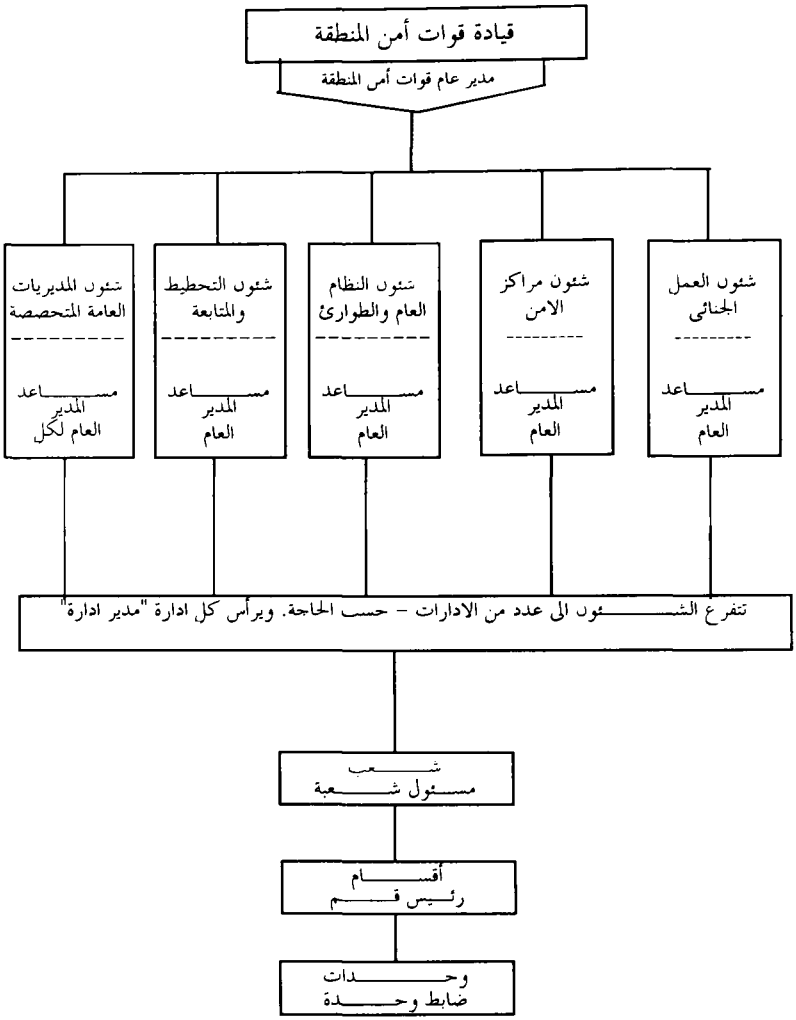

الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الشكل (٢ ـ ٥)

مركز أمن

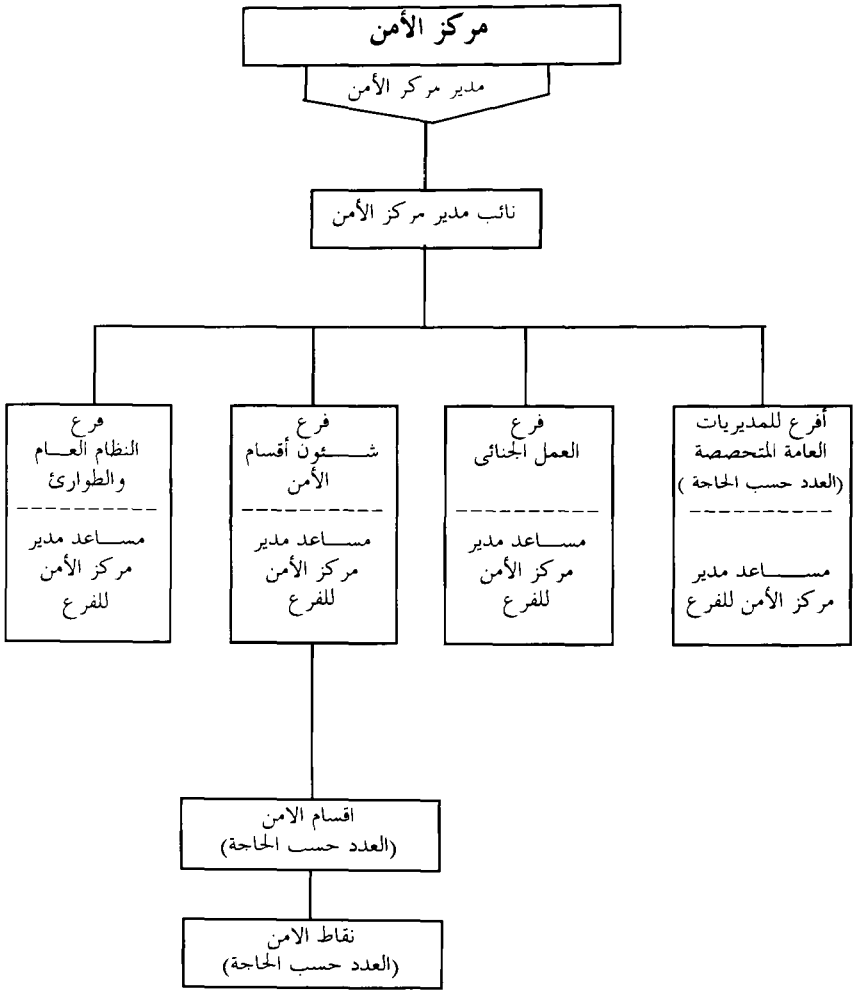

الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الشكل (٢ـ٦)

مركز أمن

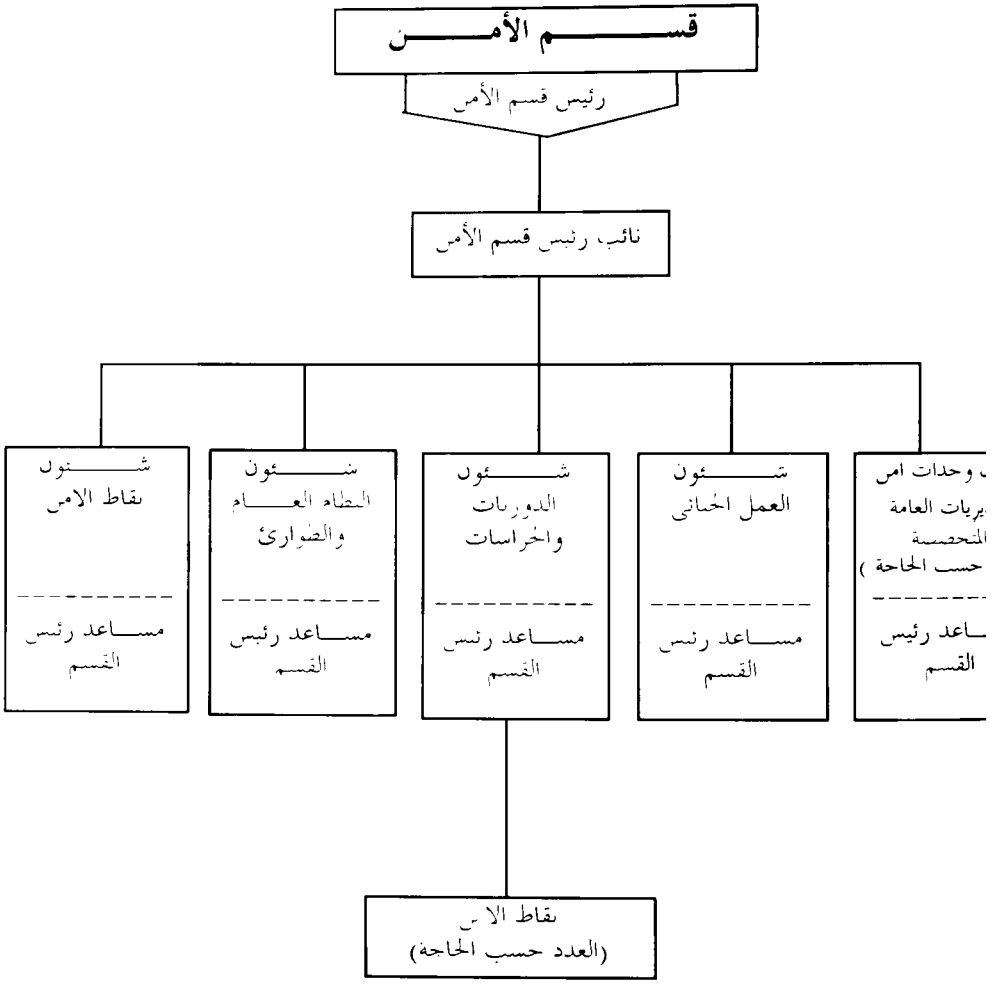

الهيكل التنظيمي الموحد للأجهزة الأمنية في الدول العربية

الشكل (٢ ـ ٧)

نقطة الأمن

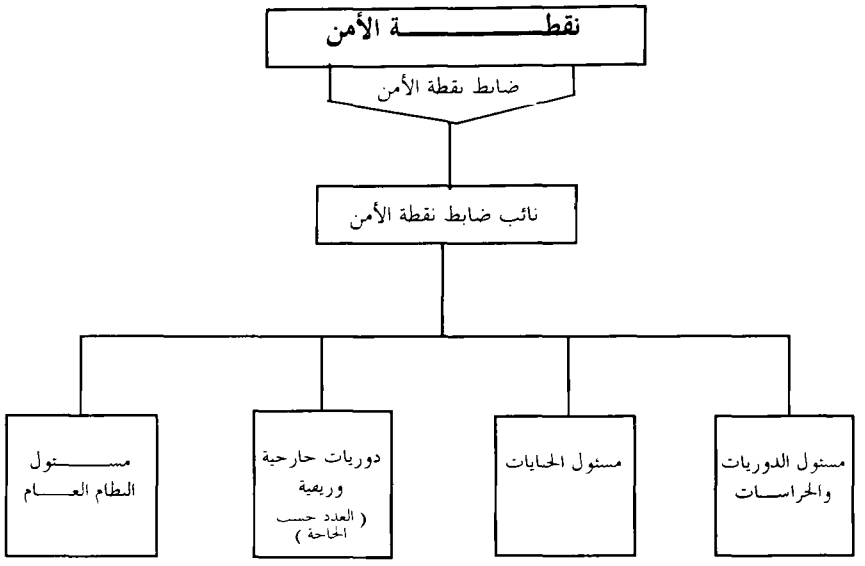

القيام بأعمـــال:

- الدوريات الراكبة والراجلة
- الحراسات الثابتة
- نقاط المراقبة والتفتيش

القيام بأعمـــال :

- الاشراف على ضبط الجرائم
- انفاذ القوانين
- اتخاذ الاجراءات القانونية الأولية

القيام بأعمـــال:

- حفظ الأمن والنظام العام
- تنظيم المرور
- أعمال المرور
- أعمال الجوازات
- أعمال الجمارك
- أمن الحدود
- الدفاع المدني

....

(مفهوم رجل الأمن الشامل)

المراجـــع

١ أبو بكر، عمر صالح. تاريخ الشرطة في السودان. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٠م

٢ ـ خاشقجي، هاني يوسف. التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية الرياض. مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٣م.

٣ خريبط، عبدالمجيد. هياكل تنظيمية نموذجية للجهاز الشرطي العربي تونس الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، ١٩٩٤م.

٤ ـ سالم، عبدالله حسن توحيد المسميات والأنظمة والهياكل الشرطية العربية: الإنجازات والتحديات الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٩٩٤م.

٥ ـ عبدالعزيز، محمد الحسيني. الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٩٠م.

٦ ـ عفيفي، صديق محمد وآخرون. الإدارة في مشروعات الأعمال. الكويت: مؤسسة دار الكتب، ١٩٨٢م.

٧ ـ عمد، خالد أحمد. المدخل لإدارة الشرطة دبي كلية الشرطة، ١٩٩٠م.

٨ ـ الفحام، إبراهيم «الشرطة في العصر العباسي»، مجلة الأمن العام المصرية، العدد ١٢

٩ ـ المأمون، طارق وآخرون. الإدارة في مشروعات الأعمال الكويت: مؤسسة دار الكتب الدسمة، ١٩٨٢م.

١٠ ـ المعلمي، يحيى، الشرطة في الإسلام وتطورها في القرن الـ ١٤ الرياض: مطبعة عكاظ، ١٩٨٢م.

١١ ـ النمر، سعود محمد محمود، محمد فتحي محمود وآخرون. الإدارة العامة: الأسس والوظائف الرياض. مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٧م.

12 - Weben, Max. Theory of Social and Economic organization. London: Free press, 1984.

الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٨ - ٣٠ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠